

دولة ليبيا

وزارة والتعليم والبحث العلمي

جامعة طرابلس

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مكتب الدراسات العليا والتدريب

قسم التمويل والمصارف

أثر مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية لشركات التأمين

(دراسة تطبيقية على شركة تكافل للتأمين خلال الفترة (2008م - 2015م))

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الإجازة العالية "الماجستير" في التمويل
والمصارف

إعداد الطالبة: ندى أحمد ابراهيم العباني

رقم القيد: 0131150181

إشراف: أ.د. البشير علي التويرقي

ربيع 2021

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

العِقَابِ﴾

(سورة المائدة/ الآية 2)

الإهداء

إلى صاحب الفضل الاول والاخير إلى الهادي سواء السبيل.... الله عز وجل

إلى المأوى الاول والاخير بلدي الغالية.... ليبيبا عمرها الله بالأمن والامان

إلى من زرع في نفسي كل معاني الحب والوفاء وأورث في نفسي كل دوافع

التضحية والعطاء... والدتي ووالدي أطال الله في عمرهما وأمدهما بالتقوى

والعافية

إلى من هم لفؤادي مهجتي ولحياتي خير أنس وبهاء أخواتي وأخي

إلى الأيادي المخلصة التي ساعدتني اساتذتي الكرام

أهدى هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

أشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه
نحمده حمداً كثيراً.

وبعد انطلاقاً من قوله تعالى ﴿أَشْكُرُ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ (قمان:12) ومن قوله
صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل" فإنني أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان
بالجميل لكل من مد يد العون والمساعدة وفي مقدمتهم مشرفي الفاضل بروفيسور الاستاذ
الدكتور الباشير على التويرقي الذي تشرفت بإشرافه على هذا البحث وكانت ملاحظاته
القيمة وتوجيهه السديد ومعاملته الكريمة لهما الأثر الكبير في وصول البحث إلى هذه
الصورة فله عظيم الشكر والتقدير وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد على أنجاح وإتمام هذه الدراسة
من موظفي قسم المحاسبة بشركة تكافل والمدير العام الذي ابدا ترحيب كبير بالدراسة
وتوفير كل السبل لي انجاح هذه الدراسة وأشكر ايضاً أساتذة قسم التمويل والمصارف
والكلية والموظفين فيها على اهتمامهم وكذلك للعاملين بالمكتبة كما أشكر الدكاترة
المحكمين الذي اسهموا في اعطاء التوجيهات و الملاحظات القيمة، وأتوجه بفائق التقدير
و الاحترام الي زملائي و أصدقائي و الي كل من ساهم بمعلومة أو نصيحة أو مد يد
العون و المساعدة.

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساعدني ولو بكلمة في إعداد هذه
الدراسة ونسأل الله أن يجازي الجميع خير الجزاء.

الباحثة

المستخلص

تناول هذا البحث مشكلة البحث وهي ضعف الملاءة المالية لشركة تكافل للتأمين التكافلي يؤثر على قدرتها لمواجهة مخاطر نشاط التأمين التكافلي. حيث ان ارتفاع مخاطر التأمين التكافلي يتطلب ملاءة مالية عالية لشركة تكافل للتأمين التكافلي، وعليه فإن دراسة هذه المشكلة يتطلب البحث عن الاجابة على التساؤل الرئيسي للمشكلة البحثية: -

- وهو ما مدى تأثير مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية في الشركة قيد الدراسة؟

كما تناولت الدراسة كل من المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر التأمين التكافلي وتم دراسة كل من (مخاطر المخصصات والاحتياطيات، مخاطر السيولة، مخاطر الاستثمار والمخاطر المختلطة) تم اختيار هذه المخاطر لتأثيرها وارتباطها بالملاءة المالية، والمتغير التابع المتمثل في الملاءة المالية (كفاية رأس المال).

تم تحليل البيانات المالية من القوائم المالية للشركة باستخدام أهم المؤشرات المالية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل صحيفة الاستبيان الذي تم بالاعتماد على المسح الشامل للمسؤولين بالشركة محل الدراسة الذي بلغ عددهم 50 مفردة وتم تحليل بيانات وأجوبة أفراد العينة واختبار فرضياتها وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :

1. بينت الدراسة بقبول الفرضية الفرعية الاولى (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الملاءة المالية في شركة التكافل).
2. أظهرت الدراسة برفض الفرضية الفرعية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر المخصصات و الاحتياطيات على الملاءة المالية لشركة تكافل) و قبول الفرضية البديلة و هي (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر المخصصات و الاحتياطيات على الملاءة المالية لشركة تكافل) .
3. أوضحت الدراسة بقبول الفرضية الفرعية الثالثة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاستثمار على الملاءة المالية لشركة تكافل)
4. بينت الدراسة بقبول الفرضية الفرعية الرابعة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المختلطة على الملاءة المالية لشركة تكافل)
5. أظهرت الدراسة بقبول الفرضية الرئيسية والمتمثلة في (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية لشركة تكافل).
6. أتضح من التحليل ان نسبة كفاية رأس المال تتغير تغيير مفاجئ من سنة الى اخرى وهذا برفع من معدل الخطر المالي، كما ان الشركة لا تحتفظ بالسيولة بالشكل الكافي وهذا قد يعرض

الشركة الى مخاطر عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها، في حالة عدم قدرة الشركة على اتخاذ التدابير اللازمة لاستمرارية نشاطها.

كما توصلت الدراسة الى عدة توصيات أهمها:

1. ضرورة الموازنة بين مخاطر السيولة والربحية بالشركة ووضع استراتيجية حديثة لمواجهة المخاطر المالية.
2. ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية لضمان وجود استثمارات بالشركة، العمل على توفير كوادر كافية متخصصة في إدارة المخاطر المالية.
3. الحرص على امتلاك فوائض تأمينية تساعد الشركة على توظيف أموالها في استثمارات لتحقيق الاستمرارية للشركة وضرورة امتلاك الشركة لخطط متطورة لمواجهة مخاطرها المالية والسعي لوضع خطط مدروسة لتحقيق الملاءة المالية.
4. اتخاذ قرارات بإجراءات تخص توظيف الأموال بشكل يخدم الشركة ويضمن عدم تعرضها لمخاطر للإفلاس.
5. وأخيرا توصي الباحثة بالاستمرار في دراسة هذا المجال من حيث كيفية رفع الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي وتفعيل وتطوير التأمين التكافلي كبديل اسلامي عادل و غير استغلالي لصالح الزبائن و المجتمع و التنمية الاقتصادية.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	مستخلص الدراسة
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الاشكال
ي	قائمة الجداول
الفصل الاول: الإطار العام للدراسة	
2	تمهيد
3	1.1 خلفية المشكلة
4	2.1 مشكلة الدراسة
5	3.1 أنموذج الدراسة
5	4.1 الفرضيات
6	5.1 مبررات اختيار الموضوع
6	6.1 أهداف الدراسة
6	7.1 أهمية الدراسة
7	8.1 بيئة الدراسة ومجتمعها وعينتها.
7	9.1 المنهج العلمي للدراسة
8	10.1 حدود الدراسة.
8	11.1 مصطلحات الدراسة
9	12.1 الدراسات السابقة
13	13.1 اوجه التشابه والاختلاف مع هذه الدراسة

14	14.1 مساهمة الدراسة
الفصل الثاني: التأمين التجاري التكاملي و مخاطر والملاءة المالية لشركات التأمين	
1.2 التأمين التجاري	
17	1.1.2- تعريف التأمين وحقيقته
18	2.1.2- نشأة التأمين
18	3.1.2- تعريف عقد التأمين التجاري
19	4.1.2- أنواع التأمين
22	5.1.2- خصائص عقد التأمين
22	6.1.2- حكم عقد التأمين التجاري
28	7.1.2- البديل الشرعي لعقد التأمين التجاري
2.2: التأمين التكاملي	
33	1.2.2 مفهوم التأمين التكاملي
34	2.2.2- أعمال التأمين التكاملي
35	3.2.2 الفكرة العامة للتأمين
36	4.2.2- خصائص التأمين التكاملي الإسلامي
37	5.2.2 - أهداف التأمين التكاملي الإسلامي
38	6.2.2- الأسس العامة للتأمين التكاملي
40	7.2.2. الأسس الخاصة للتأمين التكاملي الإسلامي
41	8.2.2 - مقومات التأمين التكاملي الإسلامي
42	9.2.2-تحديات التأمين التكاملي
3.2: المخاطر التي تواجه شركات التأمين التكاملي	
47	1.3.2 - الخطر من وجهة نظر شركة التأمين التكاملي (I.I.R)

47	2.3.2 - إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي (Risk Management)
48	3.3.2 - مفهوم الخطر
48	4.3.2 - المخاطر العامة لشركات التأمين التكافلي الإسلامي
53	5.3.2 - المخاطر الخاصة بشركات التأمين التكافلي الإسلامي
57	6.3.2 - إجراءات إدارة مخاطر شركات التأمين التعاوني الإسلامي
59	7.3.2 - النماذج التطبيقية لإستراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي
60	8.3.2 - إدارة ترشيد مخاطر الاستثمار
62	9.3.2 - التطبيقات المعاصرة لترشيد وإدارة مخاطر الاستثمار في صناعة التأمين التكافلي
4.2: الملاءة المالية	
67	1.4.2 - مفهوم الملاءة المالية
67	2.4.2 - القواعد الأساسية التي تستند عليها ملاءة شركات التأمين
68	3.4.2 - معادلة متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي
69	4.4.2 - كيفية قياس الملاءة
74	5.4.2 - أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين
الفصل الثالث: الجانب العملي	
78	1.3 نبذة عن الشركة محل الدراسة (شركة تكافل للتأمين التكافلي)
84	2.3- تحليل الملاءة المالية لشركة تكافل.
98	3.3- مجتمع وعينة الدراسة (إجراءات الدراسة الميدانية)
108	4.3- تحليل صحيفة الاستبيان و اختبار الفرضيات.
120	5.3- النتائج
122	6.3- التوصيات
123	4 - المراجع
129	5- الملاحق

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل
6	(1-1) أنموذج الدراسة
84	(1-3) نسبة هامش الملاعة المالية
86	(2-3) نسبة الاصول الثابتة الي الاموال الخاصة للشركة
87	(3-3) نسبة كفاية رأس المال
88	(4-3) نسبة السيولة العادية
89	(5-3) متوسط المطلوبات المتداولة
90	(6-3) نسبة الدين الي الملكية
91	(7-3) نسبة الاقساط الي الملكية
92	(8-3) نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين
93	(9-3) التغير في صافي الاقساط
94	(10-3) متانة المركز المالي
95	(11-3) متانة المركز المالي نسبة الاحتياطي غير الفني
96	(12-3) نسبة النشاط
105	(13-3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
106	(14-3) توزيع أفراد العينة حسب التخصص
107	(15-3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول
84	(1-3) نسبة هامش الملاعة المالية
85	(2-3) نسبة الاصول الثابتة الي الاموال الخاصة للشركة
86	(3-3) نسبة كفاية رأس المال
88	(4-3) نسبة السيولة العادية
89	(5-3) متوسط المطلوبات المتداولة
90	(6-3) نسبة الدين الي الملكية
91	(7-3) نسبة الاقساط الي الملكية
92	(8-3) نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين
93	(9-3) التغير في صافي الاقساط
94	(10-3) متانة المركز المالي
95	(11-3) متانة المركز المالي نسبة الاحتياطي غير الفني
96	(12-3) يوضح نسبة النشاط
98	(13-3) ترميز بدائل الإجابة
100	(14-3) معامل الارتباط بين فقرات محور مخاطر السيولة وإجمالي المحور
101	(15-3) معامل الارتباط بين فقرات محور مخاطر المخصصات والاحتياطيات وإجمالي المحور
101	(16-3) معامل الارتباط بين فقرات محور مخاطر الاستثمار وإجمالي المحور
102	(17-3) معامل الارتباط بين فقرات محور مخاطر مختلطة وإجمالي المحور
103	(18-3) معامل الارتباط بين فقرات محور الملاعة المالية وإجمالي المحور
104	(19-3) معامل الفاكرونيباخ لثبات استمارة الاستبانة
104	(20-3) الاستثمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها
105	(21-3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
106	(22-3) توزيع أفراد العينة حسب التخصص
107	(23-3) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

108	(24-3) التوزيعات التكرارية نتائج اختبار (One Sample T- test) لمحور مخاطر السيولة
109	(25-3) التوزيعات التكرارية نتائج اختبار (One Sample T- test) لمحور مخاطر المخصصات والاحتياطات
110	(26-3) التوزيعات التكرارية نتائج اختبار (One Sample T- test) لمحور مخاطر الاستثمار
111	(27-3) التوزيعات التكرارية نتائج اختبار (One Sample T- test) لمحور مخاطر مختلطة
112	(28-3) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور مخاطر التأمين التكافلي
113	(29-3) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور الملاءة المالية
114	(30-3) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر مخاطر السيولة على الملاءة المالية
115	(31-3) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر مخاطر المخصصات والاحتياطات على الملاءة المالية
116	(32-3) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر مخاطر الاستثمار على الملاءة المالية
117	(33-3) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر المخاطر المختلطة على الملاءة المالية
118	(34-3) نتائج تباين الانحدار المتعدد لتحديد أثر مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة- خطة البحث

- 1.1 - خلفية المشكلة
- 2.1- مشكلة الدراسة
- 3.1- نموذج الدراسة
- 4.1 - الفرضيات
- 5.1- مبررات اختيار الموضوع
- 6.1- أهداف الدراسة
- 7.1- اهمية الدراسة
- 8.1- بيئة الدراسة ومجتمعها وعينتها.
- 9.1 - المنهج العلمي للدراسة.
- 10.1- حدود الدراسة.
- 11.1- مصطلحات الدراسة
- 12.1- الدراسات السابقة
- 13.1- اوجه التشابه والاختلاف مع هذه الدراسة
- 14.1- مساهمة الدراسة

تمهيد: -

تتعرض شركات التأمين التكافلي لعدد من المخاطر فبالإضافة إلي المخاطر العامة التي تتعرض لها مختلف أنواع شركات التأمين (الإسلامي /التجاري) توجد مخاطر خاصة تنفرد بها شركات التأمين التكافلي عن غيرها من المؤسسات حيث ترتبط المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية بثلاثة أمور رئيسية تشمل الربحية والسيولة والأمان وحيث أن شركات التأمين التكافلي ليست قائمة علي الربحية أو حتى عملياته التكافلية لا تستهدف الربح وإنما التكافل العام فإن الأمان مرتبط بإدارة السيولة والأمان العام للشركة عموماً بالإضافة إلي عنصر التوافق مع الأحكام الشرعية التي بنيت عليها مشروعية هذه الصناعة من التأمين(الكبيسي، 2010 : ص12)

ولعل أكثر هذه المخاطر أهمية هي ضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه لدائنيها، وهذا يعني إفلاسها وخروجها من السوق مما يعني ضعف قدرتها التنافسية الأمر الذي يتطلب اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإدارة وضبط هذه المخاطر، وفق أفضل الممارسات المحلية والدولية وتحقق هذه الإدارة من خلال وضع قواعد فعالة للتقييم السليم للتزامات التأمين وتتطلب هذه القواعد احتفاظ شركات التأمين التكافلي بمقدار محدد من الاحتياطات الفنية لدعم هذه الالتزامات بما يساعدها علي تجاوز المخاطر التي تتعرض لها، وهذا ما يسمى بهامش الملاءة المالية، وعلى ضوءها تتم عملية قياس الخطر ومعالجته بعدة طرق منها الإحصائية، الرياضية والعلمية حيث لكل منها له منهج متبع في مواجهة الخطر المحتمل والنتيجة المتوقع منه وهي عمليات مقصدها الوقاية من المخاطر المحتملة من جهة والاكتشاف المبكر للمشاكل حال وقوعها من جهة ثانية، والعمل على تصحيحها من جهة ثالثة (محمد وحامد، 2009 : ص22).

قد حضي مؤشر الملاءة المالية باهتمام كبير من قبل المحللين الماليين والمستثمرين والمقرضين وغيرها من الجهات الأخرى، ويعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي حيث أستخدمه للتعرف على الملاءة المالية للمؤسسة وقدرتها على الوفاء والاستثمار بها من قبل المستثمرين، وبناءاً عليه جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء بشكل خاص على دراسة العلاقة والأثر بين مخاطر التأمين التكافلي المتمثلة في مخاطر كل من(المخصصات و الاحتياطات و الاستثمار و الائتمان و السيولة و السوق) و الملاءة المالية بشركة تكافل للتأمين.

1-1 خلفية المشكلة:

تقوم شركة التكافل بأعمال التأمين التكافلي الالتيية) التأمين علي السيارات , البحري ، الجوي , تأمين المسافرين ، التأمينات العامة و الممتلكات , التأمين التكافلي العائلي و تأمين الاشخاص و) وقامت الباحثة بمقابلة شخصية مع كل من المدير التنفيذي و مدير المالي لشركة تكافل و تم طرح مجموعة من الاسئلة بالإضافة الي مناقشة مجموعة من المواضيع بخصوص الجوانب المتعلقة بصناعة التأمين التكافلي و المخاطر التي تتعرض لها الشركة و تم التركيز علي كيفية مواجهه المخاطر في ظل الظروف الاقتصادية و السياسية التي تقيد و تزيد من معدل المخاطر, مثلا الشركة ليس لها استثمارات متنوعة من ما يزيد معدل الخطر في قلة امكانية الشركة في استمرارية نشاطها و في عدم قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها .

و تمت دراسة مبدئية لميزانية شركة تكافل و تم ملاحظة ان اجمالي رأس المال الي اجمالي الاصول الخطرة و الغير خطره انخفض انخفاضاً ملحوظ في السنوات ما بين 2008 الي 2015 و كما ان الشركة لا تحقق ارباح كافية لزيادة قيمتها السوقية كما ان قيمة المبالغ المدفوعة كتأمين تعتبر بسيطة بالنسبة الي اجمالي الاقساط المجمعة من هذا المؤشر يتضح وجود مشكلة في الملاءة المالية للشركة و قد اتضحت مظاهر المشكلة كالآتي:

- عدم وجود استثمارات متنوعة للشركة.
- ارتفاع مخاطر نشاط الشركة مع استمرار نشاطها.
- الشركة لا تحقق ارباح كافية لرفع قيمتها الدفترية.
- انخفاض في معدل رأس المال الي اجمالي الاصول الخطرة.
- ضعف الموازنة بين ادارة المخاطر والملاءة المالية.
- قلة وجود مقدار كافي من الاحتياطات لدعم التزامات الشركة وقدرتها على تجاوز مخاطر نشاطها
- هناك حاجة ماسة لإيجاد سبل تمويل و استثمارات ناجحة لمواجهة المخاطر المذكورة سابقا لاستمرار الشركة في نشاط للتأمين التكافلي.

2.1- مشكلة الدراسة.

بالرغم من أن التأمين التكافلي يشكل أحد أهم وسائل إدارة الخطر في المؤسسات المالية الإسلامية عامّة، وشركات التأمين التكافلي خاصّة، إلا أن صناعته أيضاً يكتنفها الكثير من المخاطر والتي تحول دون أن يكون للتأمين التكافلي الدور المأمول في تطوير وحصانة الصناعة المالية الإسلامية، علاوة على أن ارتفاع نسبة الخطر فيه سيكون لها كبير الأثر في درجة المنافسة التي يتمتع بها إزاء نظيرة التقليدي.

من هنا لزم البحث والسعي الجاد نحو إيجاد وسائل وسبل ناجحة تتكفل بمواجهة مخاطر التأمين التكافلي والسيطرة عليها (قنطجى، 2008: ص13).

إلا أن شركات التأمين التكافلي تواجه مشكلة الموازنة ما بين إدارة المخاطر من جهة والملاءة المالية من جهة أخرى. وبناءً على أهمية السيولة لهذه الشركات وكفاءة إدارتها في استخدام أصولها ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، برزت ضرورة التعرف على تأثير مخاطر شركات التأمين التكافلي على الملاءة المالية والمتمثلة في مدى قدرة هذه الشركات في الاحتفاظ بمقدار محدد من لاحتياطات لدعم هذه الالتزامات وبما يساعدها في تجاوز المخاطر التي تتعرض لها. ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية الدراسة تحديداً في كيفية إدارة مخاطر أصول وخصوم شركة تكافل.

عليه فإن مشكلة البحث من خلال مظاهر المشكلة تتلخص في الآتي: -

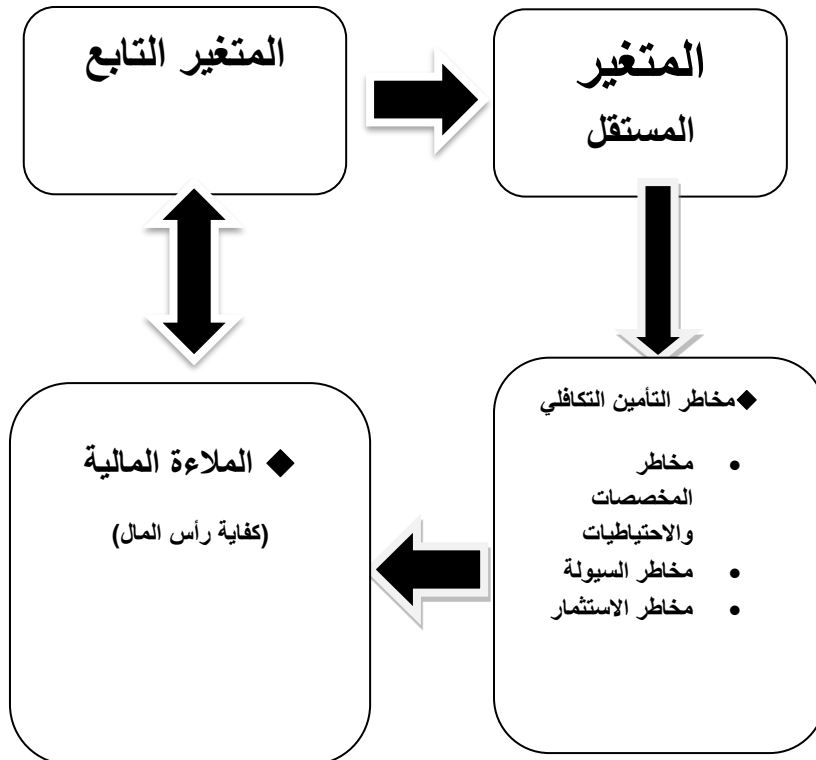
ضعف الملاءة المالية للشركة يؤثر على قدرتها لمواجهة مخاطر نشاط التأمين التكافلي. حيث ان ارتفاع مخاطر التأمين التكافلي يتطلب ملاءة مالية عالية لشركة تكافل للتأمين التكافلي. وعليه فإن دراسة هذه المشكلة يتطلب البحث عن الاجابة على التساؤلات الآتية للمشكلة البحثية وهي كالاتي :-

التساؤل الرئيسي و هو ما مدى تأثير مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية في الشركة قيد الدراسة؟
التساؤلات الفرعية: -

- هل يمكن تنويع استثمارات الشركة في مجال التأمين التكافلي؟
- هل يمكن رفع ربحية الشركة وزيادة قيمتها الدفترية؟
- هل يمكن زيادة المبالغ المدفوعة للتأمين التكافلي؟
- هل يمكن زيادة اجمالي رأس المال الي أجمالي الاصول الخطرة؟

- هل يمكن زيادة الاحتياطات لدعم الشركة لتجاوز مخاطر نشاطها؟
- هل يمكن الموازنة بين ادارة الشركة لمخاطر نشاطها وملاءتها المالية؟
- هل يمكن ايجاد سبل ناجحة لمواجهة مخاطر نشاط الشركة في التأمين التكافلي؟
- ما هي المخاطر الأكثر تأثيراً على تفسير التغير الحاصل على الملاءة المالية في الشركة فيد الدراسة؟

3.1- أنموذج الدراسة:



الشكل رقم (1-1) انموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة

4.1- الفرضيات: -

فرضيات الدراسة: بناءً على نص مشكلة وأهداف البحث وتساؤلاته وأنموذج الدراسة المعد تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية للشركة قيد الدراسة".

- وتندرج من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر المخصصات والاحتياطيات على الملاءة المالية في الشركة قيد الدراسة.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاستثمار على الملاءة المالية في الشركة قيد الدراسة.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الملاءة المالية في الشركة قيد الدراسة.
- 4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على الملاءة المالية في الشركة قيد الدراسة.
- 5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر مختلطة تجمع بين مخاطر كل من (السيولة، المخصصات، الاحتياطيات والاستثمار) على الملاءة المالية للشركة قيد الدراسة.

5.1- مبررات اختيار الموضوع.

- 1- الميول الشخصي من الباحثة في الكتابة في مثل هذا النوع من المواضيع خاصة في ظل ندرة الدراسات على مستوى البيئة المحلية.
- 2- الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الاقتصاديين والمختصين واتجاه أغلب المؤسسات في العالم في التركيز عليه خاصة بعد تأثير الأزمة المالية التي يمر بها العالم الآن.
- 3- توفر البيانات والتمثلة في الميزانيات وقوائم الدخل للشركة محل الدراسة لسنوات 2008/2015.

6.1- أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على أهم المخاطر التي تواجه صناعة التأمين التكافلي وتحد من تطوره.
- 2- التعرف على مفهوم هامش الملاءة المالية وأهميته لشركة تكافل وطرق قياسه خاصة على مستوى شركات صناعة التأمين التكافلي في ليبيا.
- 3- إبراز قدرة شركة تكافل على الوفاء بالتزاماتها وتحليل مختلف جوانب ملاءتها المالية والتعرف على مدى تطبيقها لهامش الملاءة المالية.
- 4- بيان تأثير مخاطر التأمين التكافلي على هامش الملاءة المالية بالشركة قيد الدراسة.
- 5- تقديم توصيات لحل مشكلة البحث وعلاج السلبات المصاحبة لها.

7.1- أهمية الدراسة:

- 1- تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تناقش قضية تُعد من أكبر القضايا التي تهتم بتطوير المؤسسات المالية الإسلامية، وهي قضية مخاطر التأمين التكافلي وكيفية إدارتها حيث سيساهم ذلك في رفع مستويات قدرة التأمين التكافلي على منافسة التأمين التقليدي وبالتالي زيادة الطلب على خدماته والإقبال عليه.
- 2- اكتسب موضوع هامش الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي اهتماماً متزايداً على المستوى الدولي بسبب الأزمات المالية الكبيرة التي تعرضت لها مختلف الشركات المالية

في العالم مما أدى إلى المطالبة بتطبيق هامش الملاء في شركات التأمين بوصفها الوسيلة الفعالة لأجهزة الرقابة والإشراف على التأمين للتحقق من قدرة شركة التأمين التكافلي على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي مواجهة المخاطر.

3- صقل قدرة الباحثة لأجراء البحوث، إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع خاصة في ظل ندرة الدراسات والأبحاث المتعلقة حول موضوع التأمين التكافلي وأهميته للمنظمات والمجتمعات الحديثة.

4- تقديم توصيات لحل مشكلة البحث وتلافي سلبياتها.

8.1- بيئة الدراسة ومجتمعها وعينتها:

بيئة الدراسة هي شركة تكافل للتأمين التكافلي و التي توفرت بياناتها المالية منذ عام 2008 م وحتى 2015 م ومجتمع الدراسة هو المسؤولين ذوي العلاقة بموضوع البحث بها في نطاق مدينة طرابلس في حين اعتمدت الدراسة لتوزيع الاستبانة على المسح الشامل و تمثلت بالمسؤولين في شركة تكافل للتأمين و بلغ عددهم 50 مفردة.

9.1- منهج التحليل العلمي للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك من خلال تحليل ما صدر عن الشركة من القوائم المالية حول أثر مخاطر التأمين التكافلي على الملاء المالية كما ستعتمد الدراسة على التحليل الإحصائي، وذلك عن طريق اختبار فرضيات الدراسة وتحليل العلاقة بين متغيراتها من خلال أسلوبين من أساليب التحليل:

1- التحليل المالي: والذي يُمكن من خلال نتائجه الوصول إلى مجموعة المؤشرات المالية والنسب الخاصة بمخاطر شركات التأمين التكافلي و مخاطر الملاء المالية بها لقياس أثر مخاطر التأمين التكافلي والملاء المالية لشركة تكافل للتأمين. و من اهم النسب الذي سيتم التعامل بالنسبة للمخاطر هي (مخاطر السيولة، مخاطر المخصصات و مخاطر الاستثمار) اما النسب المتعلقة بهامش الملاء (نسبة الملاء المالية فهي ملاء رأس المال، نسب السيولة، نسب الربحية و نسب المتعلقة بالمخصصات و نسبة التنبؤ بالفشل) .

2- التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة: وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائي (SPSS).
لتحليل البيانات المجمع من استمارة الاستبيان باستخدام مقياس ليكرث الخماسي لمعرفة اثر مخاطر التأمين التكافلي علي الملاء المالية لشركة التكافل.

أما فيما يخص مصادر جمع البيانات ستعتمد الدراسة على المصادر الأولية والتي تتمثل في الميزانيات العمومية وقوائم الدخل للشركة محل الدراسة والتقارير الشهرية والسنوية خلال الفترة

(2008-2015)، و على تحليل بيانات صحيفة الاستبيان وعلى المصادر الثانوية والمراجع العلمية من الكتب والدوريات والدراسات السابقة عن الموضوع والمؤتمرات والندوات والمواقع الالكترونية.

10.1- حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية:- (ستتال هذه الدراسة أثر مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي دون غيرها من المؤثرات الاخرى مثل المؤثرات الاقتصادية والامنية و السياسية والقانونية).

2- الحدود المكانية: شركة تكافل للتأمين- طرابلس – ليبيا.

3- الحدود الزمنية:- (من الفترة 2008 إلى 2015 م) حيث تتوفر القوائم المالية اللازمة للبيانات التي سيتم تحليلها.

11-1: مصطلحات الدراسة.

1-التأمين التكافلي: هو عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الخطر والأضرار المحتملة من خلال إنشاء حساب (صندوق) غير هادف للربح له ذمة مالية مستقلة، تجتمع فيه الأقساط والإيرادات، وتصرف منه الاستحقاقات من تعويضات ومصروفات، وما تبقى هو الفائض، وذلك وفق نظام الحساب الذي تتوكل في إدارته واستثماراته شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية (محمد وحامد، 2009: ص22).

2- مخاطر الاستثمار: وهي المخاطر الناتجة عن استثمار رأس مال الشركة واحتياطياتها الفنية في استثمارات إسلامية لا تخلو من المخاطر بما يمكن أن يؤثر سلبا على أرباح الشركة ومركزها المالي (تميم، 2005: ص123).

3- مخاطر السيولة: تتمثل في عدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها بشكل فوري والتعثر في سداد المطالبات و الأطراف المدينة لالتزاماتها تجاه الشركة في الوقت المحدد أو مطالبات تفوق السيولة مخاطر أسعار الصرف وتضطر الشركة لتسييل الأصول بسعر أقل من التكلفة (العازمي، 2012: ص23).

4- الملاءة المالية: وهي مدى قدرة شركة التأمين التكافلي على أن تضمن وبشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناتجة عن أعمال التأمين التكافلي أو إعادة التأمين معنى ذلك أن توفر القدرة المالية الدائمة لتسديد متطلبات الكوارث ومواجهة الالتزامات اتجاه المشتركين (المعهد المالي، 2016: ص242)

12-1 الدراسات السابقة:

تم التركيز في الدراسات السابقة على الدراسات التي تناولت التأمين التكافلي والملاءة المالية والمخاطر في مؤسسات صناعة التأمين التكافلي وغيره من المؤسسات المالية الأخرى فمنها من لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة ومنها من ليس له علاقة مباشرة.

1- دراسة (حمدي 2012)، بعنوان (نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبه بن بو علي بالشلف، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على حقيقة التأمين التكافلي الإسلامي باعتباره بديلاً شرعياً لنظام التأمين التقليدي وكذلك عرض النجاح الذي حققته صناعة التأمين التكافلي من خلال عرض لتجارب لبعض الدول في هذه الصناعة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن التأمين التكافلي هو وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها، وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها وذلك في مقابل أقساط محددة محسوبة وفقاً لمبادئ رياضية وإحصائية معروفة وأيضاً توصلت الدراسة إلى أن قطاع التأمين التكافلي من القطاعات الهامة في الاقتصاد وذلك من خلال مساهمته في بعث الضمان والأمن والطمأنينة للأفراد بالإضافة إلى عمله على تحقيق استقرار المشروعات مما يسمح بتحسين ميزان المدفوعات للدولة والدخل الوطني.

2- دراسة (فيصل وعفاف 2012)، بعنوان (التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري التقليدي بالجزائر)، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية – الواقع والآفاق والتطوير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر .

هدفت الدراسة إلى دراسة الحاجة إلى سوق تأمين تكافلي في الجزائر كبديل للمنتجات التأمينية الأخرى لجلب كثير من المواطنين لهذا السوق الواعد كذلك إبراز ظهور الصيرفة الإسلامية يحتم على هذا النوع من التأمين أن يجد طريقه إلى الوجود كحل وحيد لغياب الوعي التأميني لدى شريحة كبيرة في المجتمع وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :- غياب الثقافة التأمينية لدى الجمهور الجزائري وبالتحديد ففكرة التكافل لازالت حديثة عندهم وكذلك الانتشار الواسع لشركة التأمين التقليدي في السوق التأمينية الجزائرية صعب حصول الشركة على مكانتها في السوق وأيضاً عدم وجود قوانين مستقلة تنظم التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر.

3- دراسة (العلونة 2011)، بعنوان (إدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي)، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الثالث للتأمين التعاوني ، جامعة القصيم ، السعودية،

هدفت الدراسة إلى التعرف على مجموعة المخاطر التي تواجه التأمين التعاوني الإسلامي وكذلك توفير أساليب مقبولة شرعاً وملائمة من الناحية الفنية لإدارة مخاطر التأمين التعاوني وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :- معظم المخاطر ترتبط بالسيولة والملاءة المالية لمحفظة التأمين التعاوني، وأن هذه المخاطر يعبر عنها عادة بعجز عن دفع كل التعويضات المطلوبة وكذلك تتركز أساليب إدارة المخاطر في استخدام الفائض التأميني على فكرة القرض الحسن في سد هذا العجز إن حصل، كما تتركز في اقتراح تكييفات فقهية أخرى شأنها حل معضلة أن كل مشترك يحمل صفتين وهما التبرع والاستثمار وما يترتب على ذلك بشأن إدارة مخاطر محفظة التأمين والفائض التأميني وتوزيعه.

4- دراسة(صوالحي2011)،بعنوان (الإطار الإيداعي لعمليات التكافل وأثره على الفائض التأميني)، ورقة علمية مقدمة في ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر.

هدفت الدراسة إلى دراسة الإشكاليات الفنية لنماذج التكافل المطبقة وكذلك تقديم الحلول من خلال نماذج جديدة للتكافل مثل الوديعة "يد ضمانة" وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:-

اعتبر الباحث نماذج التكافل القائمة كلها تتضمن إشكالية الفائض التأميني والصفة القانونية لصندوق التكافل (صندوق المخاطر) وخلص الباحث إلى أن الحاجة قائمة لاقتراح واختبار النماذج الجديدة في التكافل الإسلامي لتجاوز الإشكالات القائمة.

5- دراسة (الساعاتي 2010)، بعنوان (إدارة الغرر في التأمين التكافلي)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي، ع2، م23.

اعتبر الباحث الغرر نوعاً من الخطر الذي يمكن إدارته في شركات التأمين التعاوني الإسلامية، لأنه من الممكن إدارة الخطر من خلال تحديده وتقويمه واختيار إدارة التقنيات والصيغ القانونية للتكيف والتعامل معه، واقترح الباحث مجموعة من الوسائل لتخفيف الغرر أو الخطر، كتجميعه مثلاً في مجمع وتوزيع أعبائه على مجموع المعرضين له، واستخدام الطرق الإحصائية لتقليل حجم هذا الغرر وقياسه والتنبؤ به، كما يمكن استخدام الصيغ التعاقدية الفقهية مثل عقد

المشاركة في تحمل الغرر التي تسمح بوجود الغرر في العقود، وذلك لأن الباحث وجد في أدبيات المدارس الفقهية التي تضع بعض الشروط ما يجعل الغرر غير فاحش في هذه العقود.

6- دراسة (فلاق وحمدى 2014) ، بعنوان (الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني كآلية للالتزام بالسداد والقدرة على مواجهة المخاطر)، سوق التأمين التعاوني السعودي نموذجاً.

هدفت الدراسة إلى معرفة المخاطر التي تواجه شركات التأمين التعاوني و التي تتطلب اتخاذ التدابير الملائمة لإدارتها، ولعل من تلك التدابير الاحتفاظ بمستوى مناسب لهامش الملاءة . وفي بحثهما عن ملاءة شركة وقاية للتأمين السعودية خلص الباحثان إلى أن شركات التأمين التعاوني تتعرض لمخاطر لا تقل عن شركات التأمين التقليدية التجارية إذ تواجه المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وإن كانت تختلف في طبيعتها عن شركات التأمين التقليدي وهو ما يجعل وظيفة رأس المال الوقائية في شركات التأمين التعاونية تختلف عن وظيفته في شركات التأمين التقليدية.

7 -دراسة (عيلان 2017) ، بعنوان (أثر الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، جامعة سطيف، الجزائر).

هدفت الدراسة إلى تحديد الآثار التي يحدثها وقف الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي ولتحقيق هدف الدراسة تم حساب نسبة الملاءة المالية للشركة للفترة (2011-2015) وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أنه لا يؤثر وقف الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي وذلك لاستقلالية صندوق وقف المشتركين عن صندوق المساهمين بالشركة كما بين تحليل نسب الملاءة للشركة قدرتها على مواجهة التزاماتها اتجاه مخاطر المشتركين.

8-دراسة (قندور 2015)، بعنوان (هامش الملاءة المالية في شركات وشركات إعادة التأمين السعودية)، جامعة الملك فيصل، السعودية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم هامش الملاءة المالية وأهميته لشركات التأمين التعاوني و كذلك إبراز قدرة شركات التأمين وشركات إعادة التأمين التعاوني على الوفاء بالتزاماتها، وتحليل مختلف جوانب ملاءتها المالية، والتعرف على مدى تطبيقها لهامش الملاءة المالية وأيضاً دراسة مدى أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين بالمملكة العربية السعودية من خلال التطرق إلى اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين وإعادة التأمين التعاوني وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-أن شركات التأمين التعاوني تقوم

بقياس هامش ملاءمتها في الثلاث سنوات الأولى منذ بداية نشاطها، وتقوم بإعلان هامش ملاءمتها تحت ضغط مؤسسة النقد حتى تضمن انطلاقتها بشكل جيد، غير أن شركات التأمين بعدها تكون حرة في اختيار طريقة حساب هامش ملاءمتها من جهة، وغير مجبرة على الإفصاح عنه من جهة أخرى وكذلك يساعد قياس هامش الملاءة لشركات التأمين في معرفة مخاطر السيولة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمطالبات المالية عند استحقاقها حيث تستطيع الشركة من خلال مراقبة احتياجات السيولة على أساس سنوي أو شهري توفير السيولة الكافية لتسديد التزاماتها فور نشوئها حيث يخفف ويقلل ذلك من تعرض الشركة لمخاطر السيولة.

9- دراسة (منى عبدالسلام 2014) , بعنوان (الملاءة المصرفية و مدى تأثيرها علي الودائع) دراسة تحليلية لمصرف الجمهورية, رسالة ماجستير جامعة طرابلس

تم دراسة مشكلة البحث المتضمنة ملاءة مصرف الجمهورية ز و مدى كفايتها لتحقيق أمان المودعين و تحقيق الربحية المستهدفة للمساهمين، من خلال الفرضيات التي تم التحليل على أساسها حيث تضمنت الفرضية البديلة الأولى أن مخاطر الاستثمار في الأصول الخطرة تؤثر على ملاءة مصرف الجمهورية و بتالي على رأس المال و أموال المودعين .
وركزة هذه الفرضية علي مخاطر الاستثمار في الاصول الخطرة باعتبارها مؤثر رئيسي علي الملاءة المصرفية لا يمكن تجاهلها، أما الفرضية الثانية فنصت على ان الملاءة المصرفية تؤثر علي الودائع.

10- دراسة (سمية عون 2009) , بعنوان تحليل المخاطر المصرفية للمصارف التجارية الليبية) دراسة تطبيقية علي مصرف الامة و الصحاري التجاريين خلال الفترة من 1994 ف الى 2006ف, رسالة ماجستير جامعة طرابلس.

تناولت هذه الدراسة موضوع تحليل المخاطر لمصرفي الأمة و الصحارى خلال الفترة ما بين 1994ف - 2006ف و تناولت مشكلة الدراسة معرفة نوعية و مصادر تلك المخاطر التي يتعرض لها المصرفين , و عليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التي يواجهها المصرفين , و تحليل كل نوع من انواع المخاطر المصرفية و أثرها على التقلبات في صافي أرباح المصرفين , و تقديم توصيات لعلاج المشكلة, و بعد تجميع البيانات و المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة و بعد ان تمت دراستها و تحليلها توصلت الي العديد من النتائج و من أهمها وجود علاقة طردية بين أرباح المصرفين و المخاطر المصرفية, و إن مصادر الاموال الرئيسية التي يعتمد عليها المصرفين في تمويل عملية منح القروض المصرفية تتركز في الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل و ودائع التوفير , و قدمت الدراسة جملة من

التوصيات كان من أهمها أن تتبنى إدارة المصرفين سياسة مستمرة و متطورة لتحليل الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها , سواء الاستفادة من النتائج المالية و من تم تعظيم القيمة السوقية لأسهمها , و ضرورة اختيار الأساليب المناسبة لمواجهة الأنواع المختلفة من المخاطر.

13.1- اوجه التشابه والاختلاف مع هذه الدراسة:

رقم	الدراسة	الموضوع	المكان /الجهة	الفترة	التشابه / الاختلاف
1	دراسة حمدي	(نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق)	جامعة حسيه بن بوعلي بالشاف الجزائر	2012	- تتشابه بالتعرف على حقيقة التأمين التكافلي والفرق بينه وبين التأمين التجاري - الاختلاف لم تسلط دراسة حمدي على المخاطر المالية التي تواجه التأمين التكافلي
2	دراسة فيصل وعفاف	التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري التقليدي بالجزائر	كلية العلوم الاقتصادية الجزائر	2012	- تتشابه الدراسة بتسليط الضوء على التأمين التكافلي والتعريف به - تختلف دراسة فضيل وعفاف بدراسة متغيرات الدراسة مختلفة عن هذه الدراسة.
3	دراسة العلوانة	(إدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي)	جامعة القصيم ، السعودية	2011	- تتشابه دراسة العلوانة بأنها قامه بدراسة نفس متغيرات هذه الدراسة - الاختلاف في بيئة الدراسة
4	دراسة صوالحي	(الإطار الإبداعي لعمليات التكافل وأثره على الفائض التأميني)	جامعة فرحات عباس ، سطيف - الجزائر	2011	- تتشابه دراسة صوالحي بأنها دراسة المخاطر وكان بشكل ضيق (مخاطر الفائض التأميني) - تختلف دراسة صوالحي عن هذه الدراسة بأنها درسه نوع واحد من المخاطر فقط ودرست هذه الدراسة ثلاثة أنواع من المخاطر.
5	دراسة الساعاتي	(إدارة الغرر في التأمين التكافلي)	جامعة الملك عبدالعزيز	2010	- تتشابه دراسة الساعاتي بأنها درست الخطر مثل هذه الدراسة. - اختلفت دراسة الساعاتي تناولت خطر الغرر بعكس هذه الدراسة توالت خطر كل من السيولة والمخصصات والاحتياطيات و مخاطر الاستثمار.
6	دراسة (فلاق) وحمدي	(الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني كآلية للالتزام بالسداد والقدرة على مواجهة المخاطر)	سوق التأمين التعاوني السعودي	2014	- تتشابه دراسة فلاق وحمدي بأنها اشتركت مع هذه الدراسة بنفس متغيرات الدراسة الملاءة المالية والمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي. - تختلف باختلاف بيئة الدراسة.

7	دراسة عجلان	(أثر الفئاض التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي،	جامعة سطيف، الجزائر	2017	- اوجه التشابه تناولت كلتا الدراستين الملاءة المالية كمتغير تابع. - اختلفت كلتا الدراستين باختلاف بيئة الدراسة وتميزت هذه الدراسة بتسليط الضوء على اهم المخاطر التي تواجه شركة التأمين التكافلي بطرابلس.
8	دراسة قندور	(هامش الملاءة المالية في شركات وشركات إعادة التأمين السعودية)،	جامعة الملك فيصل، السعودية	2015	- تتشابه كل من الدراستين بأنه تم تسليط الضوء على اهمية الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي. - اختلفت دراسة قندور عن هذه الدراسة بأنها تناولت ملاءة شركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين.
9	منى عبد السلام	الملاءة المصرفية ومدى تأثيرها علي الودائع	جامعة طرابلس	2014	- تشابهت الدراستين بأنهما درست كل منها الملاءة المالية. - الاختلاف في نوع المؤسسة المالية بحيث كانت دراسة منى عبد السلام المصارف التجارية وهذه الدراسة عن شركة التأمين التكافلي.
10	سمية عون	تحليل المخاطر المصرفية للمصارف التجارية الليبية	جامعة طرابلس	2009	- تشابهت الدراستين في دراسة المخاطر المالية. - اختلفت كل منهما بأن دراسة سمية عون عن معرفة نوع ومصدر المخاطر بالمصارف بينما تم دراسة المخاطر التي لها تأثير على ملاءة شركة تكافل للتأمين التكافلي بطرابلس.

14.1- مساهمة هذه الدراسة:

هذه الدراسة تساهم وتضيف اضافة علمية للمكتبة وعملية للمهتمين بدراسة التأمين التكافلي وشركات التأمين التكافلي، وفي ضل قلت الدراسات بمخاطر التأمين التكافلي لحدثة هذا النشاط في ليبيا، وتم الاستعانة بمجموعة من الدراسات العربية الذي تناولت هذا الموضوع باختلاف المتغيرات و البيئة و يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لتطبيقها على شركات التأمين التكافلي بالسوق الليبي الذي يمكن من خلالها تحديد معايير لقياس المخاطر المالية لشركات التأمين التكافلي في ليبيا.

وفي الفصل الثاني سيأتي الجانب النظري عن موضوع البحث، التأمين التجاري (التقليدي)، التكافلي (الاسلامي)، المخاطر المالية التي تواجه شركات التأمين التكافلي والملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

الفصل الثاني

الجانب النظري

التأمين التجاري التأمين التكافلي و مخاطر والملاءة المالية لشركات
التأمين

1.2- التأمين التجاري (التقليدي)

2.2 - التأمين التكافلي

3.2 - مخاطر التأمين التكافلي

4.2 - الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي

1.2 - التأمين التجاري (التقليدي)

1.1.2- تعريف التأمين وحقيقته

2.1.2- نشأة التأمين التجاري

3.1.2- تعريف عقد التأمين التجاري

4.1.2- أنواع التأمين

5.1.2- خصائص عقد التأمين

6.1.2- حكم عقد التأمين التجاري

7.1.2- البديل الشرعي لعقد التأمين التجاري

1.2- التأمين التجاري (التقليدي)

تمهيد:

فإن من نوازل هذا العصر وقضاياه المستجدة عقد التأمين الذي نشأ وانتشر بفعل القوانين التجارية والمدنية التي جعلته واقعاً في كثير من التشريعات وحيث إنه سبق أن بحث في عدد من اللقاءات والندوات وصدرت حوله كثير من المؤلفات والأبحاث والرسائل.

وحيث حصل مؤخراً في هذا العقد مناقشات ومداولات فقد أحببت أن أكتب مختصراً عن هذا الموضوع نظراً لأهمية مجال التأمين بشكل عام وبداية لشركات التأمين التكافلي بشكل خاص.

1.1.2- تعريف التأمين وحقيقته:

التأمين في اللغة مصدر أمّن يؤمّن مأخوذة من الاطمئنان الذي هو ضد الخوف ومن الأمانة التي هي ضد الخيانة، يقال أمّنه تأميناً واتمّنه واستأمّنه. (الصاح)

وعند الفقهاء التأمين قول أمين وصار يستخدم التأمين للدلالة على عقد خاص تقوم به شركات التأمين تدفع بموجبه مبلغاً في حال وقوع حادث معين لشخص يدفع لها قسطاً من المال. (العربيّة، المعجم الوسيط) لا بد للناظر للتأمين أن يتنبه إلى الفرق بين تناول التأمين كفكرة ونظريّة وبين تنظيمه في عقد.

فالتأمين كنظرية ونظام مقبول إذ انه تعاون بين مجموعة بين الناس لدفع أخطار تحقق بهم بحيث إذا أصابت بعضهم تعاونوا على تفتيتها مقابل مبلغ ضئيل يقدمونه. (للزرقا، 2000)

ولا شك أن هذه الفكرة فكرة مقبولة تقوم عليها كثير من أحكام الشريعة مثل الزكاة والنفقة على الأقارب، وتحميل العاقلة للدية . إلى أمثلة كثيرة تدعو إلى التعاون على البر والإحسان والتقوى والتكافل والتضامن

هذه فكرة التأمين وهي فكرة تتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها وليس في هذا إشكال بحمد الله وإنما الإشكال في صياغة هذه الفكرة في عقد معاوضة أي في كونه علاقة بين المؤمن من جهة والمستأمن من جهة أخرى.

2.1.2- نشأة التأمين

ظهر التأمين البحري في القرن الرابع عشر الميلادي في إيطاليا كأول نوع من أنواع التأمين. فقد تعهد بعض الأفراد بتحمل الأخطار البحرية التي تتعرض لها أي سفينة أو حمولتها، في مقابل مبلغ محدد. ثم ظهر فيما بعد التأمين البري، وكانت أولى صورة هي التأمين ضد الحرائق، وذلك عقب نشوب حريق هائل في لندن عام 1666م، ثم تنوع وانتشر التأمين بعد ذلك وشمل شتى نواحي الحياة، كالتأمين من حوادث النقل الجوي، والتأمين من السرقة، والتأمين على الحياة، وغيرها (المتروك، 2010، ص: 404).

في حين لم يُعرف التأمين في العالم الإسلامي إلا في القرن الماضي، فلم يتعرّض له أحد قبل الفقيه الحنفي " ابن عابدين "، وقد أفتى بعدم جواز التأمين، حيث ذكر في كتابه " رد المحتار على الدر المختار": "جرت العادة أن التجار إذا استأجروا مركباً يدفعون له أجرته، ويدفعون أيضاً مالاً معلوماً لرجل حربي مقيم في بلاده يسمى ذلك المال - سوكرة - على أنه مهما هلك من المال الذي في المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره، فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم، وله وكيل عنه مستأمن في دارنا يقيم في بلاد السواحل الإسلامية بإذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة، وإذا هلك من مالهم في البحر شيء يؤدي ذلك المستأمن للتجار بدله تماماً. والذي يظهر لي أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله؛ لأن هذا التزام ما لا يلزم" (ابن عابدين، 1368 هـ، ص: 170).

3.1.2- تعريف عقد التأمين التجاري:

تنوعت تعريفات هذا العقد في القوانين المدنية ولدى الباحثين المهتمين ويمكن منها أن يستخلص تعريف له بأنه: عقد معاوضة يلتزم أحد طرفيه وهو المؤمن أن يؤدي إلى الطرف الآخر وهو المؤمن له أو من يعينه عوضاً مالياً يتفق عليه، يدفع عند وقوع الخطر أو تحقق الخسارة المبيّنة في العقد وذلك نظير رسم يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمن له بالقدر والأجل والكيفية التي ينص عليها العقد المبرم بينهما. (معجم المصطلحات الاقتصادية، 99)

ومن خلال هذا التعريف وما ذكره القانونيون نجد أن من أبرز خصائص عقد التأمين

1- أنه عقد ملزم لطرفين فيه،

2- زم المؤمن له بدفع الأقساط حسب الاتفاق ويلتزم المؤمن بدفع التأمين عند حصول حادث محتمل.

3- كما أنه عقد مفاوضة لأن كلا المتعاقدين يأخذ مقابلاً لما أعطى فالمؤمن يعطي قسط التأمين والمؤمن له يعطي مبلغ التأمين عند تحقق ما يوجبه، وليست المعاوضة مقابل أمان محض يحصل عليه المؤمن.

4- كما أنه عقد احتمالي لأن كل طرف لا يعرف كم سيدفع وكم سيعطى على وجه التحديد لأن ذلك يتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه.

5- أنه عقد تجاري يهدف المؤمن منه إلى الربح والفائدة من خلال الأقساط المتجمعة لديه.

4.1.2- أنواع التأمين:

(أ) ينقسم التأمين من حيث شكله إلى تأمين تعاوني وتأمين تجاري:

1- التأمين التعاوني (أو التبادلي) (أو بالاكنتاب):

في هذا النوع من التأمين يجتمع عدة أشخاص معرضين لأخطار متشابهة فيدفع كل منهم اشتراكاً معيناً، وتخصص هذه الاشتراكات لأداء التعويض المستحق لمن يصيبه الضرر، وإذا زادت الاشتراكات على ما صرف من تعويض كان للأعضاء حق استردادها، وإذا نقصت طوالب الأعضاء باشتراك إضافي لتغطية العجز، أو أنقصت التعويضات المستحقة بنسبة العجز، وأعضاء شركة التأمين التعاوني لا يسعون إلى تحقيق ربح، بل إلى تخفيف الخسائر التي تلحق بعض الأعضاء، فهم يتعاقدون ليتعاونوا على تحمل مصيبة قد تحل ببعضهم، وتدار الشركة بوساطة أعضائها، فكل واحد منهم يكون مؤمناً ومؤمناً له.

2- التأمين التجاري ذي القسط الثابت:

في هذا النوع من التأمين: وهو النوع السائد الآن الذي تتصرف إليه كلمة التأمين لدى

إطلاقها، يلتزم المؤمن له بدفع قسط محدد إلي المؤمن، وهو الشركة التي يتكون أفرادها من مساهمين آخرين غير المؤمن لهم، وهؤلاء المساهمون هم المستفيدون بأرباح الشركة، ففي التأمين بقسط ثابت يكون المؤمن له غير المؤمن الذي يسعى دائما إلي الربح، بخلاف التأمين التعاوني الذي لا يسعى إلي الربح أبدا، وإنما غاية أفراد التعاون على تحمل المخاطر، وهذا الهدف الإنساني النبيل لا يوجد إلا في التأمين التعاوني ولا يوجد البتة في التأمين بقسط ثابت، فالفكرة الربحية البحتة هي الأساس هنا والفكرة التعاونية غلاف براق لها فقط.

(ب) وينقسم التأمين من حيث موضوعه إلى قسمين رئيسيين:

1- تأمين الأضرار:

وهو يتناول المخاطر التي تؤثر في ذمة المؤمن له، والغرض منه تعويض الخسارة التي تلحق المؤمن له بسبب الحادث وهو ينقسم إلى قسمين:

- التأمين على الأشياء؛ ويراد به تعويض المؤمن له من الخسارة التي تلحقه في ماله كالتأمين من الحريق والسرقة.

- والتأمين من المسؤولية؛ ويراد به ضمان المؤمن له ضد الرجوع الذي قد يتعرض له من جانب الغير بسبب ما أصابهم من ضرر يسأل عن التعويض عنه، وأهم صورته تأمين المسؤولية الناشئة من حوادث السيارات أو من حوادث العمل.

وفي تأمين الأضرار يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له عند حدوث الكارثة في حدود مبلغ التأمين، أي أن المؤمن يدفع للمؤمن له أقل المبلغين؛ المبلغ المؤمن به، والمبلغ الذي يغطي الضرر الناشئ عن الحادثة، وليس للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التأمين ودعوى التعويض ضد الآخرين المسؤولين عن الحادث، وإنما يحل المؤمن محل المؤمن له في الدعاوى الكائنة له ضد من تسبب في الضرر.

2- تأمين الأشخاص:

وهو يتناول كل أنواع التأمين المتعلقة بشخص المؤمن له، ويقصد به دفع مبلغ معين للإنسان في وجوده أو سلامته، يحدده المؤمن باتفاق بينهما، ولا يتأثر بالضرر الذي

يصيب المؤمن له، وللمؤمن له الجمع بين مبلغ التأمين من المؤمن والتعويض ممن تسبب في الضرر، فالمؤمن هنا لا يحل محل المؤمن له.

ويشمل تأمين الأشخاص نوعين أساسيين:

1. التأمين على الحياة، وله صورة متعددة أهمها:

(أ) التأمين لحالة الوفاة وقد يكون عمريا وقد يكون مؤقتا وقد يكون تأمين البقيا حسب الاشتراط.

(ب) التأمين لحال البقاء أو لحال الحياة؛ ومن أمثله التأمين المضاد.

(ج) التأمين المختلط البسيط: وهو أن يلتزم فيه المؤمن بأداء المبلغ المؤمن إما في تاريخ معين للمؤمن له نفسه إذا ظل حيا في هذا التاريخ، وإما إلي المستفيد المعين أو إلي ورثة المؤمن له إذا مات قبل التاريخ، ويكون القسط في هذا النوع اكبر من النوعين السابقين، وهذا النوع هو أكثر شيوعا في التأمين على الحياة.

2. التأمين من الحوادث الجسمانية: وهو النوع الثاني من نوعي التأمين على الأشخاص، ويلتزم فيه المؤمن بدفع مبلغ من المال إلي المؤمن في حالة ما إذا أصابه في أثناء المدة المؤمن فيها حادث جسماني، أو إلي المستفيد المعين إذا مات المؤمن له. (التأمين، 2019)

(ج) التقسيم الثالث: تأمين خاص وتأمين اجتماعي:

1- فالتأمين الخاص هو ما يعقده المؤمن على نفسه من خطر معين، ويكون الدافع إليه هو الصالح الشخصي.

2- والتأمين الاجتماعي هو ما كان الغرض منه تأمين الأفراد الذين يعتمدون في معاشهم على كسب عملهم من بعض الأخطار التي يتعرضون لها فتعجزهم عن العمل كالمرض والشيخوخة والبطالة والعجز. وهو يقوم على فكرة (التضامن الاجتماعي) ويشترك في دفع القسط مع المستفيد أصحاب العمل والدولة التي تتحمل هنا العبء الأكبر.

(د) التقسيم الرابع: تأمين إجباري وتأمين اختياري:

1- فالأول ما ألزمت به الدولة في قطر رعاياها كالتأمين الاجتماعي والتأمين على السيارات.

2- الثاني ما كان خلاف ذلك.

5.1.2- خصائص عقد التأمين:

1- أنه عقد من عقود التراضي، باعتبار أن الإيجاب والقبول ضروريان فيه فينعقد بمجرد توافق الإيجاب والقبول ، لكنه لا يثبت عادة إلا بوثيقة تأمين (بوليصة) يوقع عليها المؤمن.

2- وهو عقد ملزم للجانبين؛ حيث إنه ينشئ التزامات متقابلة في ذمة كل طرف من طرفيه قبل الآخر؛ وتنشأ هذه الالتزامات من اللحظة التي يتم فيها العقد بركنيه الإيجاب والقبول.

3- وهو عقد احتمالي؛ لأن خسارة أو ربح كل من طرفي العقد غير معروف وقت العقد.

4- وهو عقد زمني (أي مستمر) حيث لا يتم الوفاء بالالتزام المترتب عليه بصفة فورية، وإنما يستغرق الوفاء بهذا الالتزام مدة من الزمن هي مدة نفاذ العقد.

5- وهو عقد إذعان: حيث يتولى أحد طرفي العقد وضع الشروط التي يريدتها ويوضعها على الطرف الآخر فإن قبلها دون مناقشة أو تعديل أبرم العقد وإلا فلا.

6- وهو عقد معاوضة من حيث أن كل واحد من طرفيه يأخذ مقابلًا لما يعطي.

7- وهو عقد مسمى: والعقود المسماة هي التي تخضع للأحكام العامة من حيث انعقادها وآثارها. (التأمين، 2019)

6.1.2- حكم عقد التأمين التجاري:

لم يكن هذا العقد معروفاً عند السلف، فلم يرد فيه نص شرعي ولم يوجد من الصحابة والأئمة المجتهدين من تعرّض لحكمه . ولمّا انتشر في هذا العصر درسه الباحثون واختلفوا في حكمه على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن التأمين التجاري عقد غير جائز:

وقال به ابن عابدين الحنفي, ومحمد بخيت المطيعي(1354هـ) مفتي الديار المصرية , والشيخ محمد رشيد رضا, ومحمد أبو زهرة و عبد الله القلقيلي مفتي الأردن, ومحمد أبو اليسر عابدين ،مفتي سوريا , والدكتور صديق الضرير, وشيخ الأزهر الشيخ جاد الحق، والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وجماعة كثيرون . كما أنه الرأي الذي أفتت به عدة.

هيئات كهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية والمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ومجمع الفقه الدولي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي وهيئة رقابة بنك فيصل الإسلامي إلى غيرها من الجهات العلميّة .

القول الثاني: أن التأمين التجاري عقد جائز:

وقال به مصطفى الزرقا و علي الخفيف و محمد يوسف موسى و عبد الوهاب خلاف و صدر به قرار الهيئة الشرعيّة لشركة الراجحي المصرفيّة.

القول الثالث : وهو التفصيل بجواز أنواع من التأمين وتحريم أنواع :

فمنهم من أجاز التأمين على الأموال دون التأمين على الحياة وهو قول محمد الحسن الحجوبي ومنهم من أجاز التأمين من الخطر الذي من أفعال العباد كالسرقة وحرّم التأمين من الخطر الذي سببه آفة سماوية وهو قول نجم الدين الواعظ مفتي العراق, ومنهم من أباح التأمين على حوادث السيارات والطائرات والسفن والمصانع وحرّم ما عداه وهو قول الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود.

أدلة أصحاب القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بجملة أدلة منها :

الدليل الأول: أن عقد التأمين عقد معاوضة وهو مع ذلك مشتمل على غرر، والغرر يفسد عقود المعاوضات

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر والنهي يقتضي الفساد والغرر هو ما تردد بين الحصول والفوات أو ما طُوِّيت معرفته وجُهلت عينه، فكل عقد بنى على أمر محتمل مشكوك فيه فهو غرر. والغرر المؤثر هو ما كان في عقود المعاوضات المالية، وكان غالباً على العقد حتى يصح وصف العقد كله بأنه غرر، ولا شك أنَّ عقد التأمين مشتمل على الغرر في أكثر من موضع منه:

فالجحالة حاصلة في صفة محل التعاقد فالعوض لا يُعرف مقداره حتى يقع الخطر المؤمن عليه، كما أنها حاصلة في أجل العوض الذي لا يعرف متى يحل. كما أن حصول العوض نفسه مجهول مشكوك فيه فلا يعرف المتعاقدان ذلك لتوقفه على وقوع الخطر أو عدم وقوعه، فالغرر في الحصول وصفته وأجله وهي أمور مقصودة عند التعاقد وهذا يفسد العقد.

وقد نوقش هذا الدليل بأمرين الأول: أنه لا يوجد غرر في عقد التأمين لأن غايته حصول الأمان وقد حصل بمجرد العقد سواء وقع الخطر أو لا والثاني أنه على فرض حصوله فهو غرر يسير لا يؤثر في العقد.

والجواب أن النظر الشرعي في عقود المعاوضات إنما يكون لمحلها لا إلى غاياتها فإن الغاية أمر غير منضبط ولكل أن يجعل غاية عقده بما يراه فيصح لنا أن نقول إن غايته عقد التأمين أكل المال بالباطل. ويمكن لمن يبيح الفوائد الربويّة أن يتذرع بأن غايتها تحريك المال وتنميته واستثماره.

وعليه فلا تعلق توصيف الأحكام بالمقاصد والحكم منها دون النظر لمحلها. ومحل عقد التأمين هو قسط التأمين وعوضه وهذا العوض مجهول الحصول والمقدار والأجل.

وخروجاً من هذا اضطر بعض الباحثين إلى القول بأن محل عقد التأمين هو نفس ضمان الأمان والأمان.

وقرر أن الأمان والأمان حق معنوي متفق مع الحقوق المحسوسة في اعتباره محل معاوضة ومحلاً لتداول الأيدي على تملكه ولذا فلا مانع من أن يكون الأمان هو محل المعاوضة في عقد التأمين. (العلماء، 97)

ويناقد هذا القول بما يلي:

- 1- أن الحق هو اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفاً (والحق المعنوي سلطة لشخص على شيء غير مادي هو ثمرة فكره أو نشاطه) و الأمان ليس اختصاصاً بل هو شعور داخلي وطمأنينه نفسية كالحب والبغض لا يمكن تداوله ولا المعاوضه عليه .
- 2- أن عقد التأمين لا يحقق للشخص الذي يرغب في توقي نتائج الخطر أماناً حقيقياً لأنه مهدد بإعسار المتعاقد معه .
- 3- أن جعل الأمان محلاً لعقد التأمين مخالف للنظرة القانونية التي نشأ هذا العقد في ظلها ومخالف للنظر الفقهي حتى لدى من أجاز عقد التأمين كالشيخ مصطفى الزرقا.
- 4- أن الأمان إذا كان هو محل عقد التأمين فإنه ينبغي أن يكون منحه للمستأمن كافياً عن بذل عوض التأمين . وإذا قيل إن الأمان لا يحصل إلا ببذل عوض التأمين علمنا أن محل العقد هو المال وأن الأمان هو الباعث عليه أو الغاية منه.
- 5- ثم إن الأمان المجعول محلاً لعقد التأمين مجهول المقدار غير معلوم الصفة تحديداً وهذا غرر أيضاً .

الدليل الثاني : أن عقد التأمين يتضمن الميسر والقمار وقد حَرَّمَ اللهُ الميسر بقوله تعالى : (إِنَّمَا الْحُمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)(المائدة: من الآية90) .

والميسر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (أخذ مال الإنسان وهو على مخاطرة هل يحصل له عوض أو لا يحصل) .(مجموعة الفتاوي 28/26)

وهذا الوصف متحقق في عقد التأمين باعتراف رجال القانون وذلك لأن الشخص الذي يأخذ على عاتقه ضمان الخطر يراهن على تحقق الخطر فإذا لم يتحقق كسب المبلغ الذي دُفع له، وإذا تحقق دُفع مبلغاً يزيد كثيراً عما قبضه وهذا هو الرهان.

وقد نوقش هذا الدليل بأن التأمين جد والقمار لعب وأن المؤمن إنما دفع ماله لمن يدفع عنه ضرراً كما يدفع التاجر لمن يحرس القافلة مبلغاً لحفظها من الخطر.

الجواب أن عقد التأمين يدخل تحت تعريف الميسر وتوجد فيه خصائصه.

وأما الخفارة التي تُدفع لمن يحرس القافلة ونحوها فهذا المبلغ إنما يُدفع أجره للحارس مقابل تسليمه نفسه وقت العقد ليقوم بمقتضاه ولم يأخذ المبلغ دون تسليمه نفسه، ثم إنه لا يضمن ما سرق أو تلف إذا لم يفرط في واجبه.

الدليل الثالث: أن عقد التأمين يتضمن الربا بل هو أصيل فيه والربا محرم مفسد للعقد المشتمل عليه وذلك أن التأمين كما عرّفه القانون : عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له مبلغاً من المال في نظير مقابل نقدي فهو معاوضة مال بمال دون تقابض ولا تماثل وهذا هو الربا.

أدلة أصحاب القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بأقيسةٍ مختلفةٍ من أبرزها ما يلي:

الأول: القياس على العاقلة: فإنَّ العاقلة تتحمَّل شرعاً دية قتل الخطأ عن القاتل وتتقاسمها بين أفرادها لأجل تفتيت أثر المصيبة عن الجاني وكذلك الحال في شركات التأمين فإنها تعمل على ترميم الأخطار، وتخفيف المصاب.

ويناقش هذا القياس بأمور:

1- أن العاقلة تتحمل الدية لما بينها وبين القاتل من قرابة ورحم التي تدعو للتعاون ولو دون مقابل، وعقود التأمين تجارية تقوم على المعاوضة المائيّة المحضّة لا إلى عاطفة الإحسان فهذا قياس مع الفارق.

2- أن ما تتحمّله العاقلة يختلف باختلاف أحواله من غنى وفقير أما أعضاء شركات التأمين فيتحملون على السواء ولا يُنظر إلى ثروتهم الخاصة في تقدير ما يتحمّله كل فرد.

الثاني : تخريج عقد التأمين على مسألة ضمان خطر الطريق وقد نصَّ الحنفية على جوازها وصورتها أن يقول رجل لآخر : اسلك هذا الطريق فإنه آمن وإن أصابك فيه شيء فأنا ضامن فإذا سلكه فأخذه اللصوص ضمن القاتل ، وعقد التأمين يشبه هذه المسألة من حيث التزام الضمان فالشركة التزمت الضمان كما أنّ القاتل التزم الضمان.

ونوقش بوجود الفارق بين المسألتين من وجوه:

1- ففي مسألة الضمان كان الالتزام من طرف واحد في حين أن الالتزام في عقد التأمين من الطرفين.

2- ولأن الضمان من عقود التبرعات التي يراد بها المعروف، والتأمين عقد معاوضة مالية فلا يصح القياس بينهما.

3- ثم إن مسألة ضمان خطر الطريق مبعثها تغريره للسالك وإخباره بأنه آمن لا مجرد الضمان ، أما شركات التأمين فهي تقرر التضمين مطلقاً.

4- كما أن للضامن أن يرجع على المضمون بما دفع عنه وليس الحال كذلك في التأمين لكونه معاوضة لا ضماناً.

الثالث: قياس عقد التأمين على نظام التقاعد وأشباهه وذلك أن نظام التقاعد عقد معاوضة يقوم على اقتطاع جزء ضئيل من مرتب الموظف شهرياً ليصرف له تعويض في نهاية خدمته وهذا يشبه أقساط التأمين وعوضه وفي كليهما لا يدري الشخص كم يستمر دفعه ولا كم يبلغ مجموعه ثم قد يستلم ما يزيد كثيراً على مجموع الأقساط وقد لا يستلم شيئاً فإذا جاز نظام التقاعد فليكن الحكم مثله للتأمين.

ونوقش بأن التقاعد ليس عوضاً عما اقتطع من الموظف شهرياً وإلا لوجب توزيعه على سنن الميراث ولم يجز أن يحرم منه الموظف ولا وراثته بعده وإنما التقاعد مكافأة التزم بها ولي الأمر باعتباره مسئولاً عن رعيته وراع في احتسابها ما قام به الموظف من خدمة ومصالحة أقرب الناس إليه ومظنة الحاجة فيهم فليس التقاعد معاوضة بين الدولة وموظفيها ولا يقوم على أساس التجارة وتحصيل الأرباح.

هذا وقد استدل أصحاب هذا القول بأقيسة أخرى تشترك جميعها في أنها لا يصح التخريج عليها لعدم توافر شروط القياس وأهمها أن يكون المقيس عليه متفقاً عليه لئلا يمنع المخالف حكم الأصل وهذا ممكن في جميع الأقيسة، كما أنه يوجد الفارق بين عقد التأمين وبين المقيس عليه وأما القول الثالث فاستدل على ما منع بأدلة المانعين وعلى ما أباح بأدلة المبيحين وقد سبق ذلك.

القول الراجح:

القول الراجح مما سبق بعد تأمل الأدلة هو القول بتحريم هذا العقد لكون أدلتهم أقوى استنباطاً وأتم دلالة، فمن أباح التأمين اعتمد على أقيسة مأخوذة من استنتاجات الفقهاء بينما المحرّم له استند إلى نصوص شرعية وقواعد أساسية أجمع المجتهدون على الأخذ بها، كما أن التأمين لا يتضمن مصلحة غالبية وسبق أن نشر تفسير ذلك جلياً.

وليس فيه مصلحة للمجتمع في النهاية بل كل ما يترتب عليها هو نقل عبء الخطر برمته من عاتق شخص إلى عاتق شخص آخر وهذا ليس فيه أية فائدة للمجتمع وله خطورة على اقتصاد الدولة من حيث سيطرة شركات التأمين ممثلة في أفراد قلائل على مدخرات المواطنين وتوجيهها وفق هواها ومصالحها الخاصة مما اضطر بعض الدول إلى تأميم شركات التأمين.

7.1.2- البديل الشرعي لعقد التأمين التجاري.

لا شك أن التعاون في تفتيت الأخطار ومواجهة الظروف والتكافل في حلها مما يدعو إليه الإسلام وقرره في تشريعات مختلفة كالزكاة التي هي مظلة التأمين الكبرى لجميع المواطنين في المجتمع الإسلامي وكواجب الإنفاق على القرابة والضيف وكواجب بيت المال في تأمين حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي .

ومن وسائل التعاون التي أفتت المجامع الفقهية المعاصرة بجوازها ما يسمى بالتأمين التعاوني والمراد به في ضوء القرارات المشار إليها، قيام جماعة يتفق أفرادها على تعويض الأضرار التي قد تنزل بأحدهم نتيجة خطر معين وذلك من مجموع الاشتراكات التي يتعهد كل فرد منهم بدفعها.

فهذا عقد تبرع يقصد به التعاون ولا يستهدف تجارة ولا ربحاً كما أنه يخلو من الربا ولا يضر جهل المساهمين فيه بما يعود إليهم من النفع لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة.

وأبسط تصوير لهذا التأمين هو أن تكون أسرة أو جماعة صندوقاً ويدفعوا مبالغ يؤدي من مجموعها تعويض لأي فرد منهم يقع عليه الخطر فإن لم تفي المبالغ التي دفعوها سَدَّوا الفرق المطلوب وإن زاد شيء بعد التعويضات أعيد إليهم أو جُعل رصيماً للمستقبل ويمكن أن يوسَّع هذا التصور المبسط ليطور هذا الصندوق ليكون هيئة أو مؤسسة يتفرغ لها بعض العاملين لتحصيل المبالغ وحفظها وصرف التعويضات ويكون لها مجلس إدارة يقرر خطط العمل وكل ذلك بمقابل أجر معين أو تبرعاً منهم، بشرط أن يكون مبناه التبرع ولا يقصد منه تحصيل الأرباح وغاية جميع أطرافه التعاون.

الإلزام بالتأمين:

من جملة ما طرح من أفكار في موضوع التأمين ما رآه الأستاذ محمد البهي حيث قرر حل التأمين بجميع أنواعه ورأى أنه يجب على الدولة الإلزام به لما فيه مصلحة.

أمَّا الدكتور محمد شوقي الفنجري فإن بعد أن قرر معارضته للتأمين التجاري وعدم شرعيته وأن التأمين التعاوني هو بديله المثالي وأشار لضمان نجاح التأمين التعاوني ، في مثل ظروف المجتمعات العربيَّة والتي تعاني من عدم كفاية الوعي التأميني مع ترامي

مساحاتها الشاسعة وارتفاع إمكاناتها الماليّة ؛ أن يكون التأمين إلزامياً في الأصل واختيارياً في الحالات التي يقررها .

وهو يكون إلزامياً بالنسبة للفئات التي يكثر لديها وقوع الخطر كأصحاب السيارات وأصحاب المصانع وبالنسبة للحالات المؤكد وقوعها كالمرض والشيخوخة والوفاة وذلك كالتالي:

1- عقد التأمين عقد رضائي، والعقود في الشريعة الإسلامية أساسها التراضي بين طرفي العقد قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) (سورة النساء: 29) .

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في حجة الوداع فقال (لا يحل لأمرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه من طيب نفس).

وقد اتفق جمهور أهل العلم على أن من أكره على قول أو عقد لم يترتب عليه حكم من الأحكام وكان لغواً، وإذا ألزم أحد بعقد فإت شرط التراضي فانعدمت الصّحة فيه . والتأمين التعاوني أساسه التبرع ولا يُتصوّر تبرع من مُكرّه.

مع أنه قد يصح تخريج ذلك بالنسبة للتأمين التجاري عند القائل به على نزع ملكية العقارات للصالح العام والتسعير وإلزام المحتكر على البيع بسعر المثل وإلزام أرباب المهن على العمل بأجرة المثل إذا امتنعوا عن العمل إلا بأجور فاحشة والناس بحاجة إلى منافعهم.

إلا أن القول بهذا يحتاج إلى إثبات أن الحاجة إلى هذا النوع من التعاقد ضرورة عامة يصح أن تكون سبباً لإلغاء أساس العقود الذي هو الرضا من طرفيه ، وأن هذا العقد فعلاً سبب لرفع هذه الضرورة ، ثم إن صح هذا في التأمين التجاري وقد تقدم بيان حكمه فلا يصح في التعاوني الذي تقدّم أن أساسه التبرع والمسامحة ولا يتصور تبرع إلا برضا الباذل .

2- أن في الإلزام بأمر هو محل خلاف بين أهل العلم نظراً ووضوحاً وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عمّن ولي أمر من أمور المسلمين ومذهبه لا يجوز شركة الأبدان فهل يجوز له منع الناس؟ [ليس له منع الناس من مثل ذلك ، ولا من نظائره مما يسوغ فيه الاجتهاد ، وليس معه بالمنع نص من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا ما

هو في معنى ذلك ؛ لاسيما وأكثر العلماء على جواز مثل ذلك وهو مما يعمل به عامّة المسلمين في عامّة الأمصار .

وهذا كما أن الحاكم ليس له أن ينقض حكم غيره في مثل هذه المسائل، ولا للعالم والمفتي أن يلزم الناس بإتباعه في مثل هذه المسائل، ولهذا لما استشار الرشيد مالكا أن يحمل الناس على موطنه في مثل هذه المسائل منعه من ذلك . وقال إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرّقوا في الأمصار، وقد أخذ كل قوم من العلم ما بلغهم وصنّف رجلٌ كتاباً في الاختلاف، فقال أحمد : لا تسمّه كتاب الاختلاف ولكن سمّه : كتاب السنّة .

ولهذا كان بعض العلماء يقول : إجماعهم حجّة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة . وكان عمر بن عبد العزيز يقول : ما يسرّني أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا ؛ لأنهم إذا اجتمعوا على قول فخالفهم رجل كان ضالاً . وإذا اختلفوا فأخذ رجل بقول هذا، ورجل بقول هذا كان في الأمر سعة وكذلك قال غير مالك من الأئمة ليس للفقيه أن يحمل الناس على مذهبه.

ولهذا قال العلماء المصنفون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي وغيره إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تتكر باليد، وليس لأحد أن يلزم الناس بإتباعه فيها ؛ ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية فمن تبين له صحّة أحد القولين تبعه ومن قُد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه ونظائر هذه المسائل كثيرة.

وليس هذا من الحكم الذي يرفع الخلاف، فإن ذلك في الأمور المعينة والمسائل الخاصة بموطنها قال شيخ الإسلام (أن الأمور المشتركة بين الأمة لا يحكم فيها إلا الكتاب والسنة ، ليس لأحد أن يلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ وحكام المسلمين يحكمون في الأمور المعينة ولا يحكمون في الأمور الكليّة .

المبحث الثاني

2.2 التأمين التكافلي

1.2.2- مفهوم التأمين التكافلي

2.2.2- أعمال التأمين التكافلي

3.2.2- الفكرة العامة للتأمين

4.2.2- خصائص التأمين التكافلي الإسلامي

5.2.2 - أهداف التأمين التكافلي الإسلامي

6.2.2- الأسس العامة للتأمين التكافلي

7.2.2. الأسس الخاصة للتأمين التكافلي الإسلامي

8.2.2- مقومات التأمين التكافلي الإسلامي

9.2.2- تحديات التأمين التكافلي

2.2- التأمين التكافلي (التعاوني – الاسلامي)

تمهيد:

يعرف التأمين التكافلي على أنه التنظيم التعاقدى الذي يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين الذين يتعرضون لخطر واحد أو مجموعة أخطار معينة، بحيث يقوم كل مشترك بدفع مبلغ مالي على سبيل التبرع ويدعى «الاشتراك»، مما يؤدي إلى تكوين صندوق «صندوق المشتركين» يتم من خلال تلك الصندوق دفع التعويض لمن يستحق ويكون هذا الصندوق منفصل تماماً عن حسابات مؤسسة التأمين التكافلي، والذي يسمى حساب المساهمين.

تقوم مؤسسة التأمين التكافلي بإدارة صندوق المشتركين، واستثمار أموالهم في مقابل عمولة يتم الاتفاق عليها بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يشمل مفهوم التكافل على قيام مدير التكافل والممثل في شركة التأمين بتحصيل اشتراكات التأمين لمختلف فروع التأمين مثل تأمينات السيارات والحريق وخلافه من حملة الوثائق التأمينية، ثم تقوم شركة التأمين باستثمار تلك الاشتراكات وفقاً لقواعد الشريعة ويتم تجميع هذه الاشتراكات وعوائد استثماراتها في صندوق يسمى «صندوق التكافل» والذي يستخدم في سداد مطالبات المشتركين في حالة وقوع وتحقق الخطر المؤمن منه، ثم تقوم الشركة بتغطية نفقاتها الادارية، ويتم توزيع المتبقي من العوائد والاستثمارات في نهاية العام بين حملة الوثائق ومساهمي الشركة.

تستخدم شركات التأمين التكافلي العديد من النماذج التشغيلية. ومن أهم النماذج لتشغيل صندوق التكافل، ما يلي:

- نموذج المضاربة: وهو نموذج لتقاسم الأرباح، حيث يشارك المساهمون برأس المال ويشارك حملة الوثائق باشتراكات. ويحدد العقد المبرم كيفية تقاسم الأرباح (الفائض) من العمليات تبعاً لمبادئ المضاربة.

- نموذج الوكالة.

وبشكل عام، فإن التأمين التكافلي في مقصده، أن يصبح مصدراً للخفاء، ليس من خلال توفير حماية مالية رشيدة إلى حملة وثائق التكافل فقط ولكن أيضاً للمجتمع كله.

1.2.2 - مفهوم التأمين التكافلي

- التأمين لغةً: من أمن، ويقال: "أمن فلان"، يأمن أمناً وأمنَةً، وأمنة وأماناً فهو أمين، والأمن مقابل الخوف (ابن منظور، 1405هـ، ص: 21)
 - التأمين اصطلاحاً: يختلف التأمين كنظام عنه كعقد (شبير، 2007، ص: 92)، لذا يميز فقهاء القانون بين نظام التأمين على اعتبار أنه فكرة وطريقة تحمل أثر اقتصادي واجتماعي، وترتكز على نظرية عامة تشمل قواعد فنية، وبين التأمين كعقد باعتباره تصرفاً قانونياً يستوجب حقوقاً والتزامات بين الطرفين المتعاقدين تطبيقاً عملياً لتلك النظام.
- فنظام التأمين من وجهة نظر فقهاء القانون، هو نظام تعاقدى يقوم أساساً على المعاوضة، وهدفه التعاون على ترميم أثار وأضرار المخاطر الطارئة عن طريق هيئات منظمة تباشر عقودها بصورة فنية تقوم على أسس وقواعد إحصائية (الزرقاء، 1984، ص: 21).

أما عن عقد التأمين، فهو الجانب التطبيقي، والواقع العملي لفكرة ونظام التأمين، وهو جدير بالوقوف عنده وتدقيق النظر في حقيقته للوقوف على حكم الشريعة الإسلامية في ذلك العقد. وهو عقد يلتزم المؤمن بموجبه أن يؤدي إلى المؤمن له (المستفيد) مبلغاً مالياً أو إيراداً مرتباً أو عوض مالي معين في حال وقوع حادث أو تحقيق الخطر المبين سابقاً في العقد، وذلك في نظير قسط أو دفعات مالية يؤديها المستفيد من التأمين للمؤمن (شواط وحميش، 2001، ص: 125).

وتتحدد عناصر التأمين في طرفي العقد، والخطر المؤمن منه، والقسط، والمبلغ الذي يدفعه المؤمن عند وقوع الخطر، وكذلك الإيجاب والقبول بين طرفي العقد (المؤمن والمؤمن له) (أبو جيب، 1983، ص: 15).

- التكافل لغةً: الكفالة بمعنى الضمان، ويقال: "كفل الرجل وتكفل وأكفله إياه إذا ضمنه" والمتكافل هو المعاهد، والتكافل يدل على التضامن.

- التأمين التكافلي: ويطلق على هذا النوع من التأمين، التأمين التعاوني، والتعاون في اللغة تأتي من العون والمساعدة (الفيروز، 2005، ص: 1053)

ويسمى هذا النوع من التأمين بالتكافلي لتكافل المشتركين فيما بينهم لتعويض ما ينزل بأحدهم من مخاطر كما يسمى أيضاً تاميناً تعاونياً لتعاون المشتركين أيضاً، كما يسمى

التأمين التبادلي لتبادل المشتركين في تحمل الأضرار التي قد تلحق بأحد المشتركين عند تحقق الخطر المؤمن منه، بالإضافة إلى أن كل عضو من المشتركين يجمع بين الصفتين المؤمن والمؤمن له.

2.2.2- أعمال التأمين التكافلي

أعمال التأمين التكافلي والتي تنقسم إلى قسمين:

1. التأمين التكافلي العائلي: يشتمل التأمين على الحياة والأموال، والتأمين على حالات المرض، والتأمين على الحوادث الجسدية التي ترتبط بالتأمين التكافلي العائلي.

2. التأمين التكافلي العام: يشتمل على التأمين على الممتلكات والتأمين على المسؤوليات.

- هيئة المشتركين/ حملة وثائق التأمين: يطلق هذا المصطلح على مجموعة الأشخاص الطبيعيين (أو المعنويين) المؤسّسات) الذين يحملون وثائق التأمين التكافلي، والذين يتمتعون بالتغطية التأمينية، والذين يلتزمون بموجبها بسداد الاشتراكات التكافلية لصالح صندوق المشتركين (مولوي، 1988، ص: 136).

- يعرف التأمين التكافلي الإسلامي بأنه: قيام مجموعة أشخاص بالتكافل فيما بينهم في تحمل تبعات الضرر الذي يصيب واحداً منهم أو أكثر، وذلك بدفع تعويض مناسب للشخص المتضرر من خلال ما يتم التبرع به من أقساط.

كما أنه اشترك مجموعة من الأفراد في إنشاء صندوق خاص بهم يمولونه بأقساط محددة يدفعها كل فرد منهم، ويأخذ كل فرد منهم من هذا الصندوق قدرًا معيناً إذا أصابه حادث ما (الشبيلى، 2010، ص: 3).

- يعرف "التأمين التكافلي الإسلامي" باعتباره عقداً، على أنه: اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي كونها ممثلة لهيئة المشتركين، وشخص طبيعي أو قانوني على قبوله أن يصبح عضواً في هيئة المشتركين، والتزامه بدفع مبلغ معين "قسط" في هيئة تبرع منه ومن عوائد استثماراته لأعضاء تلك الهيئة، على أن تدفع له الشركة - نيابة عن تلك الهيئة- من أموال التأمين التي تُجمع منه ومن المشتركين تعويض عن الضرر الذي أصابه من وقوع خطر ما، في حالة التأمين على الأشياء، أو مبلغ التأمين التكافلي على الأشخاص، فيكون على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين، و يوضح أسسه النظام الأساسي للشركة (حسان، 2010، ص: 1).

- تركيبة ومهام هيئة الرقابة الشرعية: فيجب على مؤسسة التأمين التكافلي تكوين هيئة رقابة شرعية تضم ثلاثة أعضاء على الأقل يقع تعيينهم لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد شريطة ألا يكونوا من المساهمين في المؤسسة أو عاملين بها. وتتمثل مهمة هيئة الرقابة الشرعية في المراقبة والإشراف على جميع معاملات المؤسسة وإبداء الرأي في مدى تطابق تلك المعاملات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتكون القرارات الصادرة عن الهيئة ملزمة لمؤسسة التأمين التكافلي. بالإضافة إلى إحداث خطة المدقق الشرعي من بين موظفي المؤسسة، كما يجب الفصل بين حساب المساهمين وحساب المشتركين. وكذلك مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في توظيف الأموال بالنسبة للمشاركين والمساهمين على حدٍ سواء، بما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية (حسان، 2010، ص: 12).

3.2.2 - الفكرة العامة للتأمين

تقوم فكرة التأمين على التحمل الجماعي للخطر، حيث يشترك عدد كبير من الأشخاص في إزالة الضرر الواقع أو تخفيفه، فلا يتحمل فرد واحد تكاليف باهظة لا يستطيع أداءها (قلعة جي، 1991، ص: 128).

- فكرة التأمين في الإسلام

دعا الإسلام الناس إلى التعاون فيما بينهم، وبذل التضحيات المبنية على التبرع وليس المعاوضة (شبير، 2007، ص: 92). يقول الله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى" (سورة المائدة: 2). وحيث أن فكرة التأمين تدور حول اشتراك مجموعة من الأشخاص في إزالة الخطر، فإن الإسلام سباقاً إلى تنظيم تلك الفكرة، ومن هذه الأنظمة:

1. كفالة الغارمين:

والغارمون، هم من عليهم دين لمصلحة خاصة مثل الإنفاق على أنفسهم، أو مصلحة عامة مثل الإصلاح بين المتخاصمين (شبير، 2007، ص: 92)، فحل بهم ضرر كبير لا يستطيعون رفعه عن أنفسهم، ويُزال عنهم تلك الضرر بما يدفعه الأفراد الأغنياء من زكاة أموالهم تضامناً معهم (قلعة جي، 1991، ص: 1298).

2. كفالة الفقراء والمساكين:

الفقراء والمساكين هم من لا يجدون ما يسدون به متطلباتهم من مأكّل وملبس ومسكن وغيره من الاحتياجات الضرورية (شبير، 2007، ص: 92).

3. العاقلة:

العاقلة هم من ينصرون الرجل من قبيلته أو أهل عشيرته، ويقضي هذا النظام بتوزيع دية القتل الخطأ على أفراد عائلة القاتل. وقد نظم الرسول (صلى الله عليه وسلم) المجتمع الإسلامي في المدينة المنورة بعد الهجرة تنظيماً يكفل التضامن فيما بينهم (قلعة جي، 1991، ص: 1298)، فقد قال عليه الصلاة والسلام: "المهاجرون من قريش على ربعتهم - أي على حالتهم القديمة - يتعاقلون بينهم، والأنصار على ربعتهم يتعاقلون" (الشوكاني، 1250 هـ، ص: 453).

4. كفالة أبناء السبيل:

أبناء السبيل هم الذين انقطعوا عن أموالهم وبتوا يحتاجون إلى المال، فيدفع إليهم من مال الزكاة (شبير، 2007، ص: 93)

5. النفقات بين الأقارب:

بحيث يلتزم القريب الغني بالإنفاق على أقاربه الفقراء (شبير، 2007، ص: 93)

6. التكافل الاجتماعي:

ويكون هذا النظام بين أبناء الحي الواحد أو البلد الواحد، مثلما كان يفعل الأشعريون، حيث كانوا إذا قلّ طعامهم جمعوه في صعيد واحد وقسموه فيما بينهم بالتساوي. فلما علم بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم امتدحهم (شبير، 2007، ص: 93).

4.2.2 - خصائص التأمين التكافلي الإسلامي

يتضح من مفهوم التأمين التكافلي الإسلامي باعتباره مبدأ ونظام أن القصد منه هو بيان الغاية والهدف من التأمين، وهو يتضمن الأسس والخصائص التي يلزم توافرها في كل نوع من أنواعه حتى يكون إسلامياً، ثم يترك للاجتهاد أن يبتكر من أنواع التأمين وصيغته ما يحقق المصلحة ويلبي الحاجة، مما تتوفر فيه هذه الأسس وتلك الخصائص، وهذه الأسس والخصائص خمسة (حسان، 2010، ص: 2):

1. أنه يقوم على مبدأ التكافل أو التعاون الإسلامي، وأن أساسه عقد التبرع الشرعي، وأن هذا التبرع يلزم بالقول
2. أن محل هذا التكافل أو التعاون الذي يقبله المشترك عضو هيئة المشتركين هو تلافي آثار الأخطار التي تحددها عقود التأمين، والتي يتعرض لها المشترك عضو هيئة التأمين.

3. يعتبر أعضاء هيئة المشتركين الذين يوقعون عقود التأمين مع شركة التأمين التي تنوب عن هيئة المشتركين متبرعين من الأقساط الذين يدفعونها، ومن عوائد استثمار هذه الأقساط، في حدود المبالغ اللازمة لدفع التعويضات عن الأضرار التي تصيب أحدهم من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها.
4. أموال التأمين هي الأقساط وعوائد استثمارها، على الأساس السابق، مملوكة لهيئة المشتركين، وليست لشركة التأمين.
5. شركات التأمين التكافلي الإسلامي شركات خدمات، أي أنها تدير عمليات التأمين وتستثمر أمواله، نيابة عن هيئة المشتركين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للشركة.

5.2.2- أهداف التأمين التكافلي الإسلامي

يهدف التأمين التكافلي الإسلامي إلى ما يلي:

- تحقيق الأمان للمشاركين، والوقاية من المخاطر المستقبلية، من خلال التكافل والتعاون والتآزر بين المشتركين على رأب الصدع وتخفيف الضرر الذي يقع على أي أحد منهم على سبيل التبرع دون أي مقصد للربح.
- الإسهام في عملية التنمية من خلال استثمار أموال المشتركين والمساهمين بصورة تمكنهم من تحقيق ربحية تسهم في ترميم آثار الأخطار الحادثة وتعمل على الحفاظ على أموال المشتركين.
- دعم عمليات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي يمثل حاجتها للتأمين عنصرا أساسيا لممارسة عملها وتوظيف أموالها.
- توفير البديل الشرعي للتأمين أمام جموع المسلمين، وحمائتهم من برائن الوقوع في الحرام من خلال التأمين التجاري.

1. أسس التأمين التكافلي الإسلامي

يقوم التأمين التكافلي الإسلامي على أسس عامة وخاصة نوجزها فيما يلي: (التطبيق،

(2019)

6.2.2- الأسس العامة للتأمين التكافلي:

1- التكافل

التكافل مبدأ إسلامي أصيل وهو يعني: "أن يكون أحاد الشعب في كفالة جماعتهم، وأن يكون كل قادر أو ذي سلطان كفيلاً في مجتمعه يمدُّه بالخير، وأن تكون القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية مع المحافظة على مصالح الأحاد ودفع الأضرار، ثم في المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة" (أبو زهرة، ص: 4).

ويقوم التأمين التكافلي أو التعاوني الإسلامي على التكافل والتعاون، حيث يتكافل ويتعاون عدد كبير من أناس يتعرضون لخطر واحد لمواجهة الخطر المتحقق في حق بعضهم بتعويضهم عن هذا الخطر من حصيلة أقساطهم المدفوعة تبرعاً. وبذلك يتم توزيع المخاطر بدلاً من تحميلها لمن تعرض للخطر وحده.

وقد حث القرآن الكريم على التكافل والتعاون، قال تعالى:

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالتَّعَدَاوَىٰ﴾ (المائدة/ 2)

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات/10)

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (التوبة/71)

﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (البقرة/219)

كما حث الرسول (صلى الله عليه وسلم) على مبدأ التكافل والتعاون في الكثير من أحاديثه، فعن أبي موسى (رضى الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً وشبك أصابعه" (البخاري، 1422 هـ، ص: 182)

وعن النعمان بن بشير (رضى الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" (مسلم، ص: 1999).

وعن سالم عن أبيه أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته" (مسلم، ص: 1996)

وعن أبي هريرة (رضى الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه" (مسلم، ص: 2074)

وعن أبي سعيد (رضى الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له، فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أن لاحق لأحد منا في فضل من كان له فضل زاد" (أبو يعلى، 1984، ص: 326)

وعن أبي موسى رضى الله عنه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "إن الأشعريين إذا أرموا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم" (البخاري، 1422 هـ، ص: 880)

وعن جابر بن عبد الله (رضى الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "بعث بعثا قبل الساحل فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح وهم ثلاث مائة، وأنا فيهم، فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش، فجمع ذلك كله فكان مزودي تمر، فكان يقتناه كل يوم قليلا حتى فني، فلم يكن يصيبنا إلا ثمرة ثمرة، فقلت: وما تغني ثمرة، فقال: لقد وجدنا فقدها حيث فنيت، قال: ثم انتهينا إلى البحر فإذا حوت مثل الطرب فأكل منه ذلك الجيش ثماني عشرة ليلة، ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاعه فنصبا، ثم أمر برحلة فرحلت، ثم مرت تحتها ولم تصبهما" (البخاري، 1422 هـ، ص: 137)

كما عرف المسلمون النهد أو المخارجة ويقصد بذلك إخراج القوم النفقات في السفر وخطها، ثم يأكل هذا بعضا وهذا بعضا مجازفة. وقد عنون البخاري في صحيحه باباً بعنوان "الشركة في الطعام والنهد والعروض" (البخاري، 1422 هـ، ص: 880)

2- الغرر في التبرعات:

الغرر هو الشيء المجهول العاقبة (ابن تيمية، 1951، ص: 38)، وهو ممنوع شرعاً، لما يترتب عليه من غبن وتنازع واختلال الرضا، ومن ثم يؤدي إلى أكل المال بالباطل، وهذا مظنة العداوة والبغضاء. "والشروط التي يجب أن تتوافر في الغرر ليكون مؤثراً ومفسداً للعقد هي:

- أن يكون الغرر في عقد من عقود المعاوضات المالية.
- أن يكون كثيراً.

- أن يكون في المعقود عليه أصالة.

- ألا تدعو إلى العقد حاجة.

وهذه الشروط متفق عليها بين المذاهب الأربعة ما عدا الشرط الأول، فهو مأخوذ من مذهب المالكية، أما المذاهب الثلاثة فلا توافق على هذا الشرط، لأن الغرر عندهم يؤثر في عقود التبرعات أيضاً" (الضريير، 2005، ص: 23).

وبناء على رأي المالكية أسس للتأمين التكافلي الإسلامي - فحرمه الغرر في رأيهم - تكون في المعاوضات دون التبرعات باعتبار أن مبنى عقود المعاوضات المماكسة والموازنة بين العوضين بينما عقود التبرعات مبناهما على المكارمة، وبذلك يتم تجنب مطالب الغرر الموجود في عقد التأمين التقليدي -والتي أدت لحرمة- باعتباره عقد معاوضة مالية.

7.2.2 - الأسس الخاصة للتأمين التكافلي الإسلامي: -

1- الالتزام بالتبرع:

يعد الالتزام بالتبرع هو التكييف الشائع للتأمين التكافلي الإسلامي الذي اختارته معظم القرارات وكذلك الفتاوى لجمع من العلماء المعاصرين. فحامل الوثيقة يلزم نفسه بالتبرع لمجموعة المستأمنين المالكين لمحافظة التأمين. وإلى هذا ذهب المعايير الشرعية حيث نصت على أن: "التأمين الإسلامي يقوم على أساس الالتزام بالتبرع من المشتركين لمصلحتهم، وحماية مجموعهم بدفع اشتراكات يتكون منها صندوق التأمين" (المعايير الشرعية، 2010، ص: 364).

أما ما يحصل عليه المستأمن المتضرر فهو أيضاً التزام بالتبرع من محافظة التأمين وليس مقابلاً لما دفعه من اشتراك، وهو التزام معلق على وقوع الضرر المؤمن منه وتحقق الشروط وانتفاء الاستثناءات. والملتزم له هو المستأمن المتضرر، وهذا التكييف مبني على أصل المالكية: " من ألزم نفسه معروفاً لزمه" (أبو غدة، 2007، ص: 11)، وأن "جميع عقود التبرعات لا يؤثر الغرر في صحتها"

2- الوقف:

يقوم هذا التكييف الشرعي للتأمين التكافلي الإسلامي على التبرع عن طريق إنشاء الوقف، وهو من عقود التبرعات، مع التبرع على الوقف نفسه بما لا يكون وقفاً،

ويعتمد هذا التأسيس للتأمين على الوقف عدة قضايا تتعلق بأحكام الوقف، منها (العثماني، 2013، ص 197):

1. وقف النقود، طبقاً لما ذهب إليه جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية وبعض الحنابلة من جواز وقفها وأنها تدفع مضاربة ويصرف الربح الحاصل منها إلى الموقوف عليهم حسب شروط الوقف (الأزهري، ص: 205).
 2. انتفاع الواقف بوقفه إن كان الوقف عاماً، أو اشترط لنفسه الانتفاع مع الآخرين. وهذا ما ذهب إليه جماعة من الفقهاء منهم جمهور الحنفية والحنابلة (الفتاوى الهندية، 1310، ص: 398)، والأصل فيه وقف سيدنا عثمان بن عفان) رضى الله عنه" (بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين" (الأزهري، ص: 205).
 3. ما يتبرع به للوقف لا يكون وقفاً، بل هو مملوك للوقف يصرف للموقوف عليهم، ولمصالح الوقف. وهذا مبني على مذهب الحنفية، جاء في الفتاوى الهندية: "رجل أعطى درهماً في عمارة المسجد، صح، لأنه وإن كان لا يمكن تصحيحه وفقاً يمكن تصحيحه تملكاً للمسجد فأثبت الملك للمسجد على هذا الوجه صحيح فيتم القبض" (الفتاوى الهندية، 1310، ص: 398).
 4. لا بد في الوقف أن يكون لجهة لا تنقطع، بمعنى أن الوقف لا بد أن يصرف في النهاية إلى جهة غير منقطعة كالفقراء وهذا مما اتفق عليه الفقهاء.
- ووفقاً لنظام الوقف تنشئ شركة التأمين الإسلامية صندوقاً وقفياً بجزء مقتطع من رأسمالها يتم حبسه وصرف ريعه على المتضررين المشتركين في الصندوق، والأقساط يتم التبرع بها للوقف فتكون موقوفة له، والتعويض من الوقف يكون استحقاقاً وفقاً لشرط الواقف.

8.2.2- مقومات التأمين التكافلي الإسلامي:

إن أهم المقومات التي تفتح المجال أمام التأمين التكافلي الإسلامي للتطور والانتشار هي الحاجة الفعلية والحقيقية إليه، والتي يمكن تلخيص أسبابها فيما يلي:

1. نمو المصرفية الإسلامية بمعدلات متسارعة، حيث تشير التقديرات أنه خلال الفترة، من عام 2008 إلى عام 2014 م بلغ معدل النمو السنوي المركب لأصولها نسبة 15.4% وتمويلها نسبة 14.9%، وودائعها نسبة 16.1% (Islamic Financial Services Industry, 2016, p 12).

2. ما يشهده العالم من تطور مستمر وعولمة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
3. رغبة المسلمين في وجود بديل شرعي للتأمين التقليدي هجرا للمحرمات.
4. توجه عددا من شركات التأمين العالمية في الدول الغربية نحو التأمين وإعادة التأمين التكافلي الإسلامي.

9.2.2- تحديات التأمين التكافلي:

رغم تلك المقومات المتاحة أمام التأمين التكافلي الإسلامي ، إلا أن تلك الصناعة منذ قيام أول شركة تأمين إسلامية في السودان في عام 1979 م لم تتطور بالشكل الذي ميز البنوك الإسلامية التي بدأت عملها في عام 1975 م، فمما لا شك فيه أن أدوات وصيغ العمل في البنوك الإسلامية قد تطورت على صعيد الاستثمار والتمويل وما يتبعهما من صيغ الاحتماء والتحوط، غير أن صيغ العمل في شركة التأمين الإسلامية جمدت من حيث الشكل عند الصيغ والقوالب التقليدية لوثائق التأمين، بل إنها قصرت عن تقديم بعض الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين التقليدية كالتأمين الصحي أو حتى تقديم خدمة التأمين على السيارات والسلع وغيرها من الممتلكات بالجودة المطلوبة (مشعل، 2009، ص: 11).

وهذا يفتح الباب للوقوف على أهم التحديات التي ما زالت تلقي بظلالها على صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في الوقت الحالي، وتحتاج إلى رؤية استراتيجية لمواجهةها حاليا ومستقبلا، ويمكن تحديدها في خمس تحديات رئيسة نوجزها فيما يلي:

1. المشروعية:

يمثل الجدل الدائر حول مشروعية التأمين التكافلي الإسلامي من أهم التحديات التي قد تجعل من هذا التأمين يدور في دائرة مغلقة، خاصة في ظل استغلال أصحاب المصالح من شركات التأمين التقليدي بالبحث المقصود لهذا الجدل، وترديد نغمة أنه لا اختلاف بين التأمين التكافلي الإسلامي والتأمين التقليدي وأن الفرق بينهما في الاسم لا الجوهر ، واستغلال الاختلافات الشرعية بين علماء الإسلام ما بين محرم أو مباح للتأمين على إطلاقه، أو محرم للتأمين التكافلي دون التقليدي ، فضلا عن الاختلافات في التكييف الشرعي للتأمين التكافلي ذاته.

وقد أثير بهذا الشأن بعض الإشكاليات الشرعية حول التكييف الشرعي للتأمين التكافلي الإسلامي على أساس الالتزام بالتبرع أو النهي، أو الوقف أو المضاربة، وفيما

يتعلق بالنظرة لتحقيق التبرع، أو العلاقة بين المستأمن والمدير، أو النظرة للفائض التأميني، وتكوين المخصصات والاحتياطيات، وإعادة التأمين الذي يتم جزءا منه لدى شركات تأمين تقليدي تحت ضغط الضرورة أو الحاجة (العثماني، 2013، ص 207).

2. البنية التشريعية:

تشهد البنية التشريعية لنشأة وتطور شركات التأمين التكافلي الإسلامي اختلافا ملحوظا بين البلدان الإسلامية، فيوجد بلدان أسلمت أنظمتها الاقتصادية بالكامل كالسودان ووضعت بنية تشريعية لانطلاق شركات التأمين التكافلي الإسلامي، وبلدان أخرى لا تولى عناية لهذا الأمر فبنيتها التشريعية لا فرق فيها بين التأمين التكافلي الإسلامي والتأمين التقليدي كما في مصر، وبلدان ثالثة بنيتها التشريعية قامت على وضع بنية تشريعية للتأمين التكافلي الإسلامي إضافة إلى بنية تشريعية أخرى للتأمين التقليدي كما في ماليزيا التي كشفت تجربتها عن أهمية دور البنية التشريعية في انطلاق التأمين التكافلي الإسلامي (أبو غدة ، 2005، ص: 303).

ويعد عدم وجود بنية تشريعية مناسبة لطبيعة عمل شركات التأمين التكافلي الإسلامي تحديا لانطلاق صناعة التأمين التكافلي الإسلامية. فعلى سبيل المثال) محفظة التأمين (التي تمثل حملة وثائق التأمين التكافلي الإسلامي لا تعترف بالصفة القانونية لها عديد من تشريعات بعض الدول. كما أن القرض الحسن المقدم من المساهمين لتغطية العجز يظهر في نماذج القوائم المالية في الأنظمة ذات البنية التشريعية التقليدية على أنه خسائر، وهذا على خلاف الواقع، مما يظهر المركز المالي للشركة على غير حقيقته.

3. لرقابة الشرعية:

الرقابة الشرعية تعكس مصداقية العمل التأميني الإسلامي وقبوله لدى جموع المسلمين، وهي في صورتها الحالية تعد تحديا رئيسا للعديد من شركات التأمين التكافلي الإسلامي، في ظل اقتصار الرقابة الشرعية على عدد محدود من الرقباء، وسيادة الاحتكار فيها، وقصورها أو صوريتها في صور أخرى، وفي ظل تضارب الفتاوي والقرارات الشرعية، وعدم وجود هيئة موحدة تنسق بين الفتاوي الصادرة في هذا الشأن.

4. المنافسة:

تمثل المنافسة بين شركات التأمين التكافلي الإسلامي وشركات التأمين التقليدي من أهم التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، حيث توجد مواطن قوة

عديدة لدى تلك الشركات التقليدية يأتي في مقدمتها: الخبرات التي تتسم بها نتيجة لقدمها في ممارسة نشاط التأمين، وما تملكه من قدرات بشرية وتسويقية وتكنولوجية في هذا الشأن، فضلا عن قدراتها المالية المتراكمة، ومن ثم قدرتها على تقديم الخدمة التأمينية بصورة أفضل سواء من حيث السعر أو جودة الخدمة.

في الوقت الذي ما زالت شركات التأمين التكافلي الإسلامي حديثة النشأة، وقدراتها البشرية جاءت في مجملها من شركات تأمين تقليدي يجهل عددا ليس هينا منها الفرق بين التأمين التكافلي الإسلامي والتأمين التقليدي، ومن ثم غلب في ذهنهم تطبيق نظام التأمين التقليدي في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، فضلا عن ضالة رؤوس أموال شركات التأمين التكافلي الإسلامي إذا ما قورنت بشركات التأمين التقليدي، وكذلك فيما يتعلق بحصتها من التأمين عالميا، إضافة إلى عدم وجود شركات إعادة تأمين تكافلي إسلامي بالقدر الكافي في الوقت الذي تنتشر فيه شركات إعادة التأمين التقليدي.

5. انخفاض الوعي بالتأمين التكافلي:

ما زال التأمين التكافلي الإسلامي يعاني من انخفاض الوعي به لدى جمهور المسلمين، حتى صار الخلط بينه وبين التأمين التقليدي واقعا ملموسا عند عدد ليس بالقليل منهم، وكثيرا ما نسمع عبارة "لا فرق بين التأمين التكافلي الإسلامي والتأمين التقليدي"، وهذا نتيجة طبيعية لقصور واضح في نشر ثقافة التأمين التكافلي الإسلامي، وتفنيد أي شبهات تتعلق بذلك، حتى أن قطاعا ليس هينا يفضل الإحجام على التأمين سواء أكان تكافلي إسلامي أو تقليدي لضبابية الرؤية الشرعية، وانعدام الثقة، وسدا للذرائع (عبد الباري، 2009).

6. أوجه المقارنة بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي:

1. ان محفظة التأمين ليست مستقلة عن اموال الشركة في التأمين التقليدي، وجميع ما يدفعه المستأمنون من أقساط التأمين تكون مملوكة للشركة بخلاف شركات التكافل فإن محفظة التأمين فيها منفصلة تماما عن اموال الشركة ليست مملوكة لها.
2. ان عقد التأمين التقليدي عقد معاوضة بين المستأمن والشركة، يدفع حامل الوثيقة بموجبه أقساط التأمين الي الشركة تدفع الشركة اليه مبالغ التأمين، عند توفر الشروط، من اموالها المملوكة

لها. أما شركات التكافل فإن المستأمنين فيها يتبرعون بالأقساط الي محفظة التأمين، وهي تقي لهم بالتعويضات حسب شروطها.

3. الارباح الحاصلة من استثمار الاقساط كلها مملوكة في التأمين التقليدي للشركة بحكم كون الاقساط مملوكة لها، ولا حق للمستأمنين في هذه الارباح. أما ما يستحقون من مبالغ التأمين، أو التعويضات عن الاضرار المؤمن عليها فإنما يستحقونه بحكم عقد التأمين، لا من حيث إنهم مساهمون في الاستثمار بخلاف شركات التكافل فإن أرباح الاقساط فيها ليست مملوكة للشركة وانما هي مملوكة لمحفظة التأمين المملوكة للمستأمنين.

4. لا يستحق المستأمنون في التأمين التجاري أية حصة في الفائض التأميني فإنه مملوك للشركة وهو الربح المقصود لها من وراء عمليات التأمين، أما في شركات التكافل، فالفائض كله مملوك للمحفظة، ويوزع كله أو جزء منه على المستأمنين.

5. طريقة تنمية الموارد تلتزم الشركة في التأمين الاسلامي بأن يكون استثمار الاشتراكات التي يدفعها حملة الوثائق بالصيغ المشروعة وفي الحالات التي تستدعي اقتراض أموال إضافية لمقابلة الخسائر الزائدة عن الاشتراكات التي يدفعها حملة الوثائق يجوز الاقتراض بدون فائدة من الشركة.

6. موضوع التأمين حيث ينحصر في التأمين الاسلامي فيما هو مشروع، ولا تلتزم شركات التأمين التقليدي بأي ضوابط شرعية في استثمار الاقساط، أو الاقتراض، أو حدود التعويضات، مادامت تنعكس في مقدار الاقساط، أو في موضوع التأمين فتؤمن على ما يحقق لها مصلحة مادية دون مراعاة المشروعية (التطبيق، 2019)

3.2- المخاطر التي تواجه شركات التأمين التكافلي

1.3.2 - الخطر من وجهة نظر شركة التأمين التكافلي (Islamic Insurance Risks)

2.3.2 - إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي (Risk Management)

3.3.2 - مفهوم الخطر

4.3.2- المخاطر العامة لشركات التأمين التكافلي الإسلامي

5.3.2 - المخاطر التي تواجه شركات التأمين التكافلي الإسلامي (I.I.R)

6.3.2- إجراءات إدارة مخاطر شركات التأمين التعاوني الإسلامي

7.3.2 - النماذج التطبيقية لإستراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي

8.3.2 - إدارة ترشيد مخاطر الاستثمار

9.3.2- التطبيقات المعاصرة لترشيد وإدارة مخاطر الاستثمار في صناعة التأمين

التكافلي.

3.2- المخاطر التي تواجه شركات التأمين التكافلي

تمهيد

تتعرض المؤسسات والأفراد لى أنواعها للكثير من المخاطر التي قد تصيبهم في شخصيتهم أو ممتلكاتهم، ومع إن زيادة هذه المخاطر من كل الجوانب، وجد التأمين كطريقة لإيجاد شكل من التعاون بين أفراد المجتمع، لمساعدتهم على مواجهة المخاطر التي يتعرضون لها، وإدارتها بطريقة تكافلية منظمة. وعلى الرغم من أن التأمين يعتبر من أهم سبل إدارة المخاطر في المجتمع، إلى أن صناعة التأمين تضم الكثير من المخاطر التي تحول من دون أن يكون للتأمين مهمة في تطوير وحماية الصناعة المالية، مهما كان نوع شركات التأمين (إسلامية - تجارية) (أبو مؤنس وأخرون، 2010، ص: 13). وعلى الرغم من زيادة نسبة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين الإسلامية مقارنةً بالشركات التجارية نتيجة خصوصية عمل هذه الشركات في المعاملات الشرعية والمالية، ونتيجة لوجود سوق منافس، فلا بد أن توفر شركات التأمين التكافلي لنفسها مختلف الوسائل والأساليب لإدارة المخاطر التي تتعرض لها باعتبارها أهم السبل لإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية ومنها شركات التأمين التكافلي في على هيئة مجموعة من البرامج والمفاهيم التطبيقية التالية:

1.3.2 - الخطر من وجهة نظر شركة التأمين التكافلي (I.I.R)

تعرف شركات التأمين التكافلي الخطر بأنه الفرق بين الخسائر المتوقعة والتي يمكن منها أن يتم حساب قسط التأمين الصافي، والخسائر الفعلية التي تلتزم الشركة بتعويضها لحملة وثائق التأمين اللذين أصابهم المخاطر المؤمن ضدها.

2.3.2 - إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي (Risk Management)

هي إدارة للمخاطر بشكل مستقل، فتقوم الشركة بمجموعة مهمات ووسائل لتحديد المخاطر وترتيب أولياتها، وتطبيق الاستراتيجيات للحد من هذه المخاطر والآثار السلبية المرتبة الممكنة أو المحتملة، والتأكيد من أنها ضمن الحدود المقبولة والتي من الممكن التصرف حيالها بنجاح و بالسبل اللانقطة وبأقل التكاليف، بالإضافة إلى التأكد من وفرة الموارد في حالة حدوث المخاطر التي ترتب عليها الخسائر والقدرة على الوفاء بكل الالتزامات بأتبع الأسس المنهجية العلمية والعملية والشرعية (نجاة، 2012، ص: 4).

3.3.2 - مفهوم الخطر

هناك العديد من المفاهيم للخطر، ويمكن أن نوضح باختصار جزءاً منها:

- **الخطر:** هو "ظاهرة تشكل عدم التأكد الممكن قياسه بطرق موضوعية من تجاوز الخسارة المادية الفعلية للخسارة المحتملة نتيجة لوقوع حادث مفاجئ" (الساعاتي، 2010، ص: 2).

- **الخطر:** هو "الخسارة المادية المحتملة، والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار كل العوامل المساعدة لوقوع الخسارة" (العلاونة، 2005، ص: 7).

- **كما تعرف المخاطر:** بأنها حالة تتطوي على احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة (العازمي، 2010، ص: 13).

من رأى شركات التأمين بأن الخطر يتمثل في الفرق بين الخسائر المتوقعة والتي تم حساب قسط التأمين الصافي على أساسها، والخسائر الفعلية التي تلتزم شركة التأمين بتعويضها لحاملي وثائق التأمين الذين لحقت بهم الأخطار المؤمن ضدها.

وبناءً على المفاهيم السابقة من الممكن تعريف مفهوم خطر التأمين التكافلي والذي يتمثل في: الخسارة المادية والمعنوية المحتملة، وعدم استطاعة شركات التأمين التكافلي على تغطيتها في إطار شرعي للتأمين (نجاه، 2012، ص: 7).

4.3.2 - المخاطر العامة لشركات التأمين التكافلي الإسلامي

وهي تواجه شركات التأمين بصفة عامة سواء كانت تجارية أو إسلامية ونذكر منها:

1. أخطار الطبيعة

تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والعواصف والأمطار الغزيرة والفيضانات وموجات البرد إلى خسائر كبيرة تنعكس على صناعة التأمين العالمية.

وقد أكد تقرير " سويسري " إلى أن خسائر شركات التأمين تجاوزت الضعف للمعدل السنوي منذ عام 1987، والمقدر بنحو 23 بليون دولار، وهذا نتيجة زيادة عدد الأعاصير والعواصف، خصوصاً المناطق التي يوجد بها كثافة تأمينية وإلى تركيز

الممتلكات المؤمن عليها في مناطق ساحلية أكثر عرضة للكوارث، باستثناء تعويضات الاعتداء على المركز التجاري العالمي في نيويورك عام 2001 فإن الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية تفوق الكوارث الناتجة عن صنع البشر منذ عام 1989 (Vaughan) & Vaughan, 2007, p. 12 (التأمين، 2019).

2 - أخطار التكنولوجيا الحديثة

تؤدي المشاريع الخطيرة ذات التقنية العالية كمشاريع توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة الذرية، والتثقيب عن الغاز والنفط في البحر إلى حدوث مطالبات ضخمة على صناعة التأمين سواء كانت مطالبات تأمين الهندسة والأخطار المهنية أو مطالبات تأمين المسؤولية المدنية أو مطالبات تأمين العمال أو مطالبات الحريق. فأصبحت المخاطر التكنولوجية الحديثة من المخاطر الكبرى في صناعة التأمين (البنك الإسلامي للتنمية والبحوث- والتدريب، 2002، ص: 17).

3- مخاطر تطوير المنتجات

والتي تحتوي على إدخال منتج تأميني جديد أو بالتغيرات الحاصلة على منتجات تأمينية حالية لإرضاء العملاء، وتنتج تلك المخاطر نتيجة للعوامل الآتية:

- ضعف الوعي التأميني عند الجمهور.
- خطأ بالتسعير وارتفاع المعلومات.
- طريقة التسويق والبيع.
- ضعف في أهلية فريق التسويق (حماد، 2001، ص: 201).

4 - مخاطر تقنية المعلومات:

وتتشكل في إمكانية حصول ببطء أو أخطاء أو توقف في سير أعمال الشركة، نتيجة مشاكل ناتجة عن أنظمة التقنية للمعلومات التي تستعملها الشركة وبين العوامل المسببة لذلك ما يلي:

- حدوث أعطال فنية وتقنية في الأجهزة المستخدمة وتضررها.
- سرقة المعلومات والبحث المقصود بقاعدة البيانات.

- إسناد المهام في الشركة لموظف واحد من ضمن قسم المعلومات بسبب ضعف الخبرة الفنية والعملية لدى موظفي ذلك القسم أو موظفي الشركة بشكل عام (حسنى، 2000، ص: 5).

5 - مخاطر الاكتتاب:

هي عملية اختيار سياسة معينة لقبول التأمين على المخاطر تقرها شركة التأمين حسب أهدافها، كما تشكل المراحل التي تسبق إصدار وثيقة التأمين ومن أسباب إنشاء تلك المخاطر ما يلي:

- عدم مصداقية البيانات والمعلومات الواردة في استمارة طلب التأمين.
- عدم الالتزام بسياسة الاكتتاب التي تعتمدها الشركة.
- ضعف خبرة المكتتب.
- تقييم الخطر بشكل خاطئ بالاستناد إلى معلومات خاطئة وغير كاملة (Haidar, 2009, p. 9). (التكافلي، 2011).

6 - مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة شركة التكافل على الوفاء بالتزاماتها (أي مدفوعات المطالبات) عند استحقاقها. يحدث هذا الخطر لأن الشركة لديها أصول سائلة غير كافية أو مستوى عالٍ من الالتزامات (IAIS, 2004, p.18). تتضمن مخاطر السيولة مخاطر التصفية ومخاطر الاستثمار من جهة ومخاطر تمويل رأس المال من جهة أخرى.

إن مخاطر التصفية تشمل تصفية الموجودات دون قيمتها الحقيقية (السوقية). مخاطر الاستثمار التابعة هي مخاطر أن الاستثمار في شركة تابعة أو عضو قد يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية أو التشغيلية. مخاطر صندوق رأس المال هي مخاطر أن شركة التأمين لن تكون قادرة على الاستعانة بمصادر خارجية لتمدها بالأموال في حالة المطالبات الكبيرة.

وتتمثل في عدم قدرة الشركة من دفع التزاماتها بشكل فوري، والتعثر في سداد المطالبات، وكذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لالتزاماتها نحو الشركة في الوقت المحدد أو المتوقع ومن العوامل المسببة لهذا ما يلي:

- مطالبات تفوق السيولة المتوفرة.

- عدم سداد العملاء لالتزاماتها نحو الشركة.

- مخاطر أسعار الصرف.

- تسهيل الأصول بسعر أقل من سعر التكلفة (عيد ووليد، 2001).

العجز في صندوق المشتركين عند دفع تعويضات الخسائر.

ترتبط هذه المخاطر بركن السيولة بصناديق التأمين التكافلي التابعة لشركات التأمين الإسلامية. فهل معدل السيولة المتوفرة أو رأس المال، وحجم الاشتراكات والتبرعات المالية قادر على تغطية كل التعويضات المطلوبة؟ وإذا كانت هذه الموجودات أو الأصول لا تفي بقيمة المطلوبات فهل هناك طرق أخرى لتوفيرها؟ وهل هذه الطرق بدون تكلفة؟ بالإضافة إلى أن الشريعة الإسلامية لا تقبل إلا أن يكون القرض حسناً وتكلفته تعادل صفرًا.

تواجه صناديق التأمين التكافلي الإسلامي مخاطر السيولة في حالة عدم قدرتها على دفع التعويضات المطلوبة لتغطي الخسائر، ويزداد الأمر سوءًا حيث أن حالة نقص السيولة تقود إلى مخاطر أخرى من نوع جديد، وهي مخاطر المنافسة السوقية والسمعة التجارية إلى جانب مخاطر التصفية، و كانت شركات التأمين هي المسؤولة عن تلك الصناديق مطلوب منها إكمال تلك التغطية، مما يعرضها للخسارة أو الإفلاس و خاصة أن تلك الشركات تعمل في بيئة قانونية لا يتم الاعتراف بها بشكل كامل، ولا تقدم لها أي مساعدة في حالة التعثر، باستثناء بعض الدول الإسلامية التي استطاعت أسلمة كل أجهزة النظام النقدي بها (حماد، 2003، ص: 200).

7- مخاطر الائتمان

تحدث مخاطر الائتمان كنتيجة لتقصير الطرف المقابل عندما لا تفي بالتزاماته في الوقت المناسب ووفقا للشروط المتفق عليها (IAIS, 2004, p.14).

في حالة التأمين، يمكن التعامل مع مخاطر الائتمان على أنها مخاطر التخلف عن السداد أو مخاطر الترحيل أو مخاطر الانتشار أو مخاطر التركيز. تحدث المخاطر الائتمانية عندما يتلقى المشغل التكافلي أو يستلم بشكل جزئي التدفقات النقدية أو الموجودات التي يستحقها بسبب إخفاق الطرف الآخر في الوفاء بالتزامات العقد. تحدث مخاطر الترحيل عندما يكون هناك احتمال أن يؤثر التخلف عن السداد في المستقبل على

العقد بشكل سلبي. يحدث خطر الانتشار بسبب إدراك السوق للمخاطر المتزايدة على أساس كلي أو جزئي. مخاطر التركيز ناتجة عن زيادة التعرض للخسائر نتيجة تركيز الاستثمارات في منطقة جغرافية معينة أو القطاع الاقتصادي أو الصناعي.

بموجب نظام التأمين التقليدي، يتم تحديد حدود التعرض الائتماني ضمن سياسات الشركة الاستثمارية للتخفيف من مخاطر التخلف عن السداد ومخاطر الهجرة ومخاطر الانتشار ومخاطر التركيز حيث تتم مناقشتها تحت مخاطر الائتمان. عادة، يمكن تحديد حدود التعرض الائتماني لأنشطة الاستثمار في شركات التأمين كما يلي:

- التقييم الداخلي والخارجي للأطراف المقابلة
 - الحد من استحقاق التسهيلات الائتمانية (يفضل الائتمان قصير الأجل على الائتمان طويل الأجل)
 - الحد من الحد الأقصى لمبلغ الاستثمار أو نسبة معينة من التعرض للاستثمار لمصدر واحد، والصناعة، والمنطقة الجغرافية أو بعض تصنيف المخاطر الأخرى.
- لا يسمح منع الفائدة لشركات التأمين التكافلي بالاستثمار في الأدوات القائمة على الفائدة. علاوة على ذلك، لا يمكن لشركات التكافلي الحصول على مشتقات الائتمان التي تعتبر أدوات فعالة لتخفيف مخاطر الائتمان. ومع ذلك، فإن Al-Suwailem (2006;) pp.67-68 أوضح بأن العقود الآجلة تؤدي إلى خسائر تزيد عن 70٪ من الوقت وبالتالي فإن هذه الأدوات تعتبر عوامل خسارة وليس مكسبًا. إن عدم توافر المشتقات الإسلامية يزيد من أهمية آلية الرقابة الداخلية لشركات التأمين التكافلي التي تضمن الحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن حدود المعايير التحوطية التي تحددها الضوابط الداخلية.

8- مخاطر الاحتيال

يعرف إحتيال التأمين بأنه أي عمل أو إهمال يقصد منه تحقيق كسب غير شرعي أو غير قانوني للطرف الذي يرتكب الإحتيال أو لأطراف أخرى، ومن الممكن تحقيق هذا بالوسائل التالية على سبيل المثال لا الحصر (حسن والسيد، 2009):

- تعتمد في تقديم أو كتم أو إخفاء أو عدم كشف عن إحدى أو جميع الحقائق المادية المتصلة بالقرار المالي أو عملية أو تصور لوضع شركة التأمين.
- إساءة المسؤولية أو موقع الثقة أو علاقة وكالة.

- سوء توزيع الموجودات المؤمن عليها لتقديم مطالبات في وقت لاحق. ومن صور الإحتيال على التأمين ما يلي:
 - تعويض المتضرر بأكثر من إستحقاقه.
 - تغطية حوادث لا تغطيها الوثائق سواءاً كانت من صاحب الوثيقة أو من موظف الشركة أو من الشرطة.
 - التسبب في الحادث عمداً أو إتاحة الظروف المنافسة لحدوث الحادث أو إتساعه.
 - الإعفاء عن التحملات بدون سبب مقنع.
 - تقديم مطالبات عن حوادث وهمية.
- وتعتبر شركة التأمين التكافلي الإسلامي أكثر عرضةً لمثل هذه المخاطر وهذا لعدم وجود مراقبة شديدة لاستقلال حساب المساهمين عن حساب المشتركين.

5.3.2 - المخاطر الخاصة بشركات التأمين التكافلي الإسلامي:

تتعرض شركات التأمين التكافلي الإسلامي لعدد من المخاطر، بالإضافة إلي المخاطر العامة التي تتعرض لها كل أنواع شركات التأمين (الإسلامي /التجاري)، توجد مخاطر خاصة تنفرد بها شركات التأمين التكافلي عن غيرها، حيث ترتبط المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية بثلاثة أمور رئيسية تشمل السيولة والربحية والأمان، حيث أن شركة التأمين الإسلامي ليست قائمة علي الربحية أو حتي عمليات التأمين التكافلي لا تستهدف الربح وإنما التكافل العام، فإن الأمان مرتبط بإدارة السيولة والأمان العام للشركة عموماً، بالإضافة إلي عنصر التوافق مع الأحكام الشرعية التي بني عليها لمشروعية التأمين ومن صور المخاطر التي تواجه شركات التأمين التكافلي (صوالحي، 2010، ص: 15).

• الصورة الأولى

عجز صندوق التأمين عن سداد تعويضات الخسائر سيدفع صندوق التأمين لمخاطر السيولة والملاءة المالية، وعدم الإستطاعة سداد الإلتزامات من التعويضات المطلوبة لتغطية الخسائر، وستظهر أنواع جديدة من المخاطر مثل مخاطر السمعة التجارية والمنافسة السوقية ومخاطر التصفية، لأن شركات التأمين هي المسئولة عن تلك الصناديق ومطلوب منها إكمال تلك التغطية وهو ما يعرضها نفسها للخسارة والإفلاس

وخاصةً أن تلك الشركات تعمل في بيئة قانونية لا تعترف بتعثرها أو مساعدتها من قبل الأجهزة التنظيمية أو الإشرافية أو الرقابية.

• الصورة الثانية

حالة المخاطر الناتجة عن الإختلافات الفقهية للتبرع بأقساط التأمين ووصف العلاقة أو الطبيعة العقدية للتبرع الذي تنطبق على إشتراكات التأمين التكافلي سيؤثر في تحديد ملكية موجودات الصندوق، كذلك المسؤولية عن الملاءة المالية لتلك الصناديق وهو جوهر الضمان وتحمل تبعية الهلاك عند حدوث الخسائر ودفع التعويضات لمستحقيها حسب النظام المتبع.

• الصورة الثالثة

المخاطر الناتجة عن إستثمار رأس مال الشركة وإحتياطاتها الفنية في إستثمارات إسلامية لا تسلم من المخاطر، ومن الممكن أن يؤثر سلبياً على أرباح الشركة ومركزها المالي لعدم توافر الخبرة بمجالات الإستثمار أو لعدم وجود رسم تخطيطي إستثماري أو تنظيمي واضح بجانب العناصر البشرية ذات الكفاءات العالية والملمة بالسماة الإسلامية.

8 - مخاطر المخصصات

يتم إدراج المخصصات في الميزانية العمومية إذا كان للتأمين التعاوني التزام قانوني أو استدلاي نتيجة لحدث سابق ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، وعند الاقتضاء، المخاطر الخاصة بالالتزام.

إن شركات التأمين التكافلي يجب أن تراعى في عملها إدارة الأخطار المالية التي تتعلق بالاحتياطيات المالية والمخصصات الفنية، وحجم رأس المال، وحقوق المساهمين، وحجم الأصول وغيرها، للتأكد من ملاءة الشركة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

هناك العديد من المخاطر الرئيسية المرتبطة بالمعاملات المالية غير المصرفية، وتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية والتنظيمية.

ويتم تقييم تلك المخاطر داخل كل شركة من خلال حساب مدى كفاية رأس المال والملاءة المالية في ضوء حجم المخاطر التي تتعرض لها الشركة، والتأكد من مدى كفاءة سياسة الشركة في إدارة المخاطر والتي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها، وحساب مدى كفاية المخصصات الفنية، وقياس جودة تحكم الإدارة العليا ومجلس الإدارة، في الحد من تلك المخاطر.

إن التقرير الاكتواري الذي تقدمه شركات تأمينات التكافلي يقوم على أساس إدارة الخطر بوجود مخصصات فنية حالية كافية لمواجهة الالتزامات المستقبلية من أجل حماية شركات التأمين من الإفلاس. كما أن اتباع أسلوب الإدارة على أساس الخطر يهتم بإدارة الأخطار المالية والمحاسبية من ضرورة توافر الاحتياطيات المالية والمخصصات الفنية الكافية لمقابلة التزامات شركات التأمين، إلى جانب توافق الاكتتاب مع القاعدة الرأسمالية والملاءة المالية للشركات ومدى سلامة ترتيبات إعادة التأمين (الرزين 2015، ص: 20).

9 - مخاطر المنافسة

إن شركات التأمين التعاونية الإسلامية في منافسة متجددة مع شركات التأمين الإسلامية في السوق التأميني، في التسويق والسعر وجذب الزبائن، الإعلان، كفاءة الموظفين والخدمات التأمينية وتوسيع مجالات التأمين، وزيادة رأس المال.

10- مخاطر العجز في صندوق المشتركين

حيث تواجه صناديق التأمين التعاونية الإسلامية مخاطر السيولة والملاءة المالية في حال عدم استطاعتها من دفع التعويضات المطلوبة لتغطية الخسائر، ويتفاقم الأمر سوءاً، حيث أن تلك الحالة ستقود إلى مخاطر أخرى ومن نوع جديد، وهي مخاطر السمعة التجارية والمنافسة السوقية، بالإضافة إلى مخاطر التصفية إذا ما قلنا بالرأي إن شركات التأمين مسؤولة عن تلك الصناديق مطلوب منها إكمال تلك التغطية، وذلك من شأنه أن يعرضها للخسائر أو الإفلاس خاصةً أن تلك الشركات تعمل في بيئة قانونية لا يعترف بها اعترافاً كاملاً، ولا تقدم لها مساعدات في حالة التعثر باستثناء بعض الدول الإسلامية التي قامت بأسلمة جميع أجهزة النظام النقدي فيها (القرني، 2002، ص: 18).

11- خطر عدم وجود شركات إسلامية قوية لإعادة التأمين

حيث تضطر إدارة الشركة الإسلامية إلى إعادة التأمين في شركات تأمين غير إسلامي التي قد لا تقبل بالشروط المقبولة.

12- مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة

حيث إن شركات التأمين الإسلامي لها هيئة شرعية للفتوى وملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، وإذا قامت بمخالفة شرعية فسيلغى العقد، وذلك ما يؤدي إلى حرمان الشركة من مكاسب وتحملها خسائر.

13- المخاطر الناجمة عن الاختلافات الفقهية في أقساط التأمين المتبرع

وترتبط تلك المخاطر بمخاطر السيولة، فعند الاختلاف في وصف الطبيعة أو العلاقة العقدية للتبرع التي تنطبق على إشتراكات التأمين الإسلامي سيؤثر في تحديد ملكية موجودات الصناديق، كذلك المسؤولية عن الملاءة المالية لتلك الصناديق، وتحمل تبعة الهلاك عند حدوث الخسائر ودفع تعويضات وظهور مخالفات شرعية مثل وجود الغرر في العمليات (طارق، 2000، ص: 53).

14- مخاطر الاستثمار

وهي المخاطر الناتجة عن استثمار رأس مال الشركة وإحتياطاتها الفنية في استثمارات إسلامية لا تسلم من المخاطر، فمن الممكن أن يؤثر سلباً على أرباح الشركة ومركزها المالي، ومن بين العوامل المسببة لذلك ما يلي:

- قلة الخبرة في مجال الإستثمار.

- عدم وضع خطة إستثمارية واضحة.

- الإستثمار بقنوات خطرة.

15- مخاطر الجوانب الإدارية والتخطيطية

ذلك الجانب لا يخص شركات التأمين الإسلامي فقط ولكن يخص كل شركات التأمين، ولكن أهميته لإدارة التأمين الإسلامي، حيث يتطلب عناصر كفوة مخصصة في وظيفتها، ومن يجمع بين الإخلاص والإختصاص ليس سهلاً في المؤسسات المالية الإسلامية.

6.3.2- إجراءات إدارة مخاطر شركات التأمين التعاوني الإسلامي

تتعرض شركات التأمين التعاوني الإسلامي لبعض المخاطر، بالإضافة إلى المخاطر العامة التي تتعرض لها جميع أنواع الشركات التأمين، فتوجد مخاطر تنفرد بها شركات التأمين التعاوني الإسلامي، الأساليب التي تساعد على إدارة مخاطر شركات التأمين ومفهوم إدارة المخاطر كالتالي:

ويمكن تعرف إدارة المخاطر بأنها عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة، وهي طريقة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الإستراتيجيات للتقليل من المخاطر، تلك الوسيلة تشمل كل من الوقاية من المخاطر المحتملة، والإكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية. (Sapovadia & Rehman, 2007, p. 22).

يلاحظ عن طريق ذلك التعريف أن القيام بتلك الإجراءات يستوجب وجود إدارة مستقلة للمخاطر في أي مؤسسة مالية، حيث تقوم تلك الإدارة بمجموعة من المهام التي من شأنها الحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر أو تدنية المخاطر، وهذا عن طريق مجموعة من المهام تضم الوقوف على أية مخاطر محتملة أو ممكنة والإطمئنان أنها ضمن الحدود المقبلة والتي يمكن التصرف إتجاهها بنجاح، والتوصل أيضاً إلى أنسب السبل للسيطرة على تلك المخاطر وتقليل تكلفة التعامل معها، بالإضافة إلى التأكد من وفرة الموارد في حالة وقوع تلك المخاطر وترتب الخسائر والقدرة على أداء كل الإلتزامات بناء على الأسس منهجية عملية وعلمية وشرعية (السامرائي، 2014، ص: 25).

- إجراءات إدارة المخاطر العامة لشركات التأمين التكافلي نذكرها فيما التالي:

1. المخاطر الطبيعية

- تحقيق المتطلبات المناسبة لطبيعة مخاطر الطبيعة.
- إتخاذ الإجراءات الخاصة ووضع النظم واللوائح التي تؤدي إلى تقليل الخسائر أو الحد منها.
- إلزام المؤمن له بأن يتخذ بالقواعد الموضوعية والإشترطات الفنية التي تحدد إنشاء المباني.
- تحديد قسط التأمين المناسب وقت إصدار الوثائق.

- التقيد بكل الإجراءات والتعليمات التي من شأنها تقليل الخسائر والأضرار (طرابلسي ولعلايبي، 2018، ص: 22).

2. مخاطر تطوير المنتجات

- إطلاق حملة ترويجية للمنتج الجديد خلال الشهور الأولى من إنتاجه.
- توافق السعر المعروض مع ربحية المنتج.
- إعداد تقرير إسبوعي عن مبيعات المنتج الجديد، والإعتماد على نظام الحوافز.
- إجراء دورة تدريبية للعمال عن المنتج وتسويقه قبل عرضه للسوق (بوشلوش، 2015، ص: 18).

3. مخاطر تقنية المعلومات

- إجراء صيانة دورية لكافة الأجهزة المستخدمة، وتحديث مستمر لكل أنظمة تقنية المعلومات.
- لحماية النظام من الإختراق يمكن إجراء تغيير لكلمة المرور بشكل دوري.
- إجراء دورات تدريبية لكافة موظفي الشركة في قسم المعلوماتية (مخلوفى ويوسفوى، 2014، ص: 23).

4. مخاطر الاكتتاب

- يجب أن تكون الأسئلة شاملة وواضحة عن موضوع التأمين وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية.
- تحديد الفترة اللازمة بين تقديم طلب التأمين وتاريخ إصدار الوثيقة.
- إجراء دورات تدريبية لتطوير عمل المكتتب.
- فحص المخاطر والتأكد من وجود سبل الوقاية من الخطر. (عبد الله وعبد الرحمن، 2008، ص: 21).

5. مخاطر السيولة

- إجراء دراسة مقارنة بين الأصول لدى الشركة مع حجم المصاريف والمطالبات المتوقعة.
- وضع أعلى حد للمديونية التي يمكن أن تقبلها الشركة مع إمكانية تسديد أقساط التأمين بدفعات.
- احتفاظ الشركة بعدة عملات ونسب يوافق عليها مجلس الإدارة.

6. مخاطر الاحتيال

- اختيار موظفين أكفاء ذوي خبرة في إعداد العقود وإجراء التسوية عند حدوث المطالبات.
- إيجاد الوسائل الخاصة بالتحري والكشف عن الإحتيال، والمراقبة الشديدة مع وجود القائمة السوداء لكل من ثبت عليه الكذب والغش والخيانة.
- التعاون مع شركات التأمين لمنع أو تقليل حدوث الإحتيال (بغو ومحمد، 2018، ص: (30)

7.3.2 - النماذج التطبيقية لإستراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي:

تمثل النماذج التطبيقية إطاراً عاماً للحد من المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي من أجل صد مخاطر المنافسة مع الشركات التجارية بتعاريف حديثة ومعاصرة للارتقاء الفكري والتطبيقي بصناعة التأمين التكافلي، فقد حظيت مؤخراً بإسهامات فكرية وتنظيرية ومحاولات جادة للوصول لحل لأبرز مشاكلها الفنية والفقهية والبحث عن وسيلة جديدة لإدارتها بكفاءة إقتصادية لرفع مساهمتها في تنمية الإقتصاد القومي و إستكمالاً لمسيرة بناء الإقتصاد الإسلامي، لإنجاح المؤسسات المالية الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة (خنوسة، 2017، ص: 12)، ومن تلك المفاهيم :

• حوكمة الشركات

تتشكل حوكمة الشركات عامة في القواعد والقوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة (حملة أسهم - العمال - الدائنين - المدينين - العملاء) وتضم حوكمة الشركات أيضاً العلاقات بين المصالح المختلفة والأهداف وإدارة الشركة وأصحاب المصالح الأخرى مثل العملاء والموظفين والدائنين (مصارف - موردين - منظمين - أفراد - مؤسسات) (يوسف، 2000، ص: (80)

• العرض والإفصاح

الإفصاح بأنواعه المختلفة هو عبارة عن بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى المستفيدين منها و إستخدامها، فهو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها ولمن لايعلمها وفي الصناعة المالية يشمل إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار كل الحقائق

المالية المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهمة بالمشروع المالي ويعد الإفصاح الكافي أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية والحسابات الختامية لصندوق التأمين من المعلومات والملاحظات والإضافية المرفقة (مالية و غير مالية)، لتجنب تضليل الأطراف المهمة وذات العلاقة (رمادي وقروف، 2017، ص: 17) .

● الشفافية

مبدأ الشفافية في المعلومات المالية للميزانيات والتقارير والقوائم المختلفة، فإنها تسمح لكل الجهات بالاطلاع عليها بحرية عبر مراحل اتخاذ القرارات المتدرجة قبل الإدارة التنفيذية وأن تكون بالوقت الملائم حسب نظام نشر القوائم بالصحف مع التقارير المكملة والمرفقات التوضيحية سواء كانت شهرية أو ثلاثة أشهر أو سنة، وأن تكون بصورة بارزة غير غامضة لإظهار أية أخطاء في ضوء الوسائل القانونية المنظمة (حماد، 2006، ص: 169).

● الرقابة والتدقيق

مفهوم الرقابة حسب الاتحاد الدولي أنها مجموعة من الأليات التي منها يتم تطبيق تعريف الحوكمة في شركات التأمين، ومن وجهة نظر بعض خبراء الاقتصاد الإسلامي فإنها تنقسم في شركات التأمين التكافلية الإسلامية وهي الطريقة الموجودة حالياً بالدول الإسلامية (رقابة شرعية - رقابة خارجية - رقابة داخلية) على إختلاف المسميات سواء (مراجعة - رقابة - تدقيق -إدارة - قسم) ونوعية الأعمال والوظائف التي تقوم بها كل إدارة على حدي (كراجة، 2002، ص: 24).

8.3.2 - إدارة ترشيد مخاطر الاستثمار:

أ. مفهوم إدارة ترشيد مخاطر الاستثمار

تشكل كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة التنفيذية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها المنخفضة، فتلك الإجراءات تلزم وجود إدارة مستقلة للمخاطر في المؤسسة التأمينية تقوم بمجموعة من المهمات من شأنها الحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر أو خفضها، وتشمل الوقوف على أية مخاطر محتملة أو ممكنة و الإطمئنان من أنها ضمن الحدود المقبولة والتي يمكن التصرف تجاهها بنجاح

وأيضاً التوصل إلى أنسب السبل للسيطرة على المخاطر وتقليل تكلفة التعامل معها، بالإضافة للتأكد من وفرة الموارد في حالة وقوع تلك المخاطر وترتب الخسارة والقدرة على أداء كل التزاماتها على أسس منهجية عملية وعلمية وشرعية (عبدالرحيم، 2009، ص: 135).

ب. ضوابط إدارة الاستثمار في شركات التأمين التكافلي

يقدم التأمين التكافلي دوراً مميزاً في المجتمعات الحديثة، بالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها للكثير من المشروعات، فهو يساعد في تجميع المدخرات اللازمة من أجل تمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية وللاستثمار في أوعية اقتصادية ومؤسسات مالية التي توجهت لممارسة أنشطتها وفقاً لمتطلبات الفكر الإسلامي، فأصبحت واقعاً ملموساً تزاوُل أنشطتها وخدماتها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتعتبر صورة حية من التضامن والتعاون بين الأفراد الذين تربطهم علاقة التكافل الاجتماعي لهذا بدأ الاهتمام بإنشاء شركات التأمين التكافلي باعتبارها مقومات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والمالية خاصة بعد عجز النظم التقليدية المعاصرة عن تحقيق عنصر التكافل اتجاهها من أجل تحقيق مصالحها وتعظيم أرباحها كطريقة للتجارة وليس للتكافل، ومن تلك الضوابط:

- الاستثمار في وجوه مشروعة، فلا تستثمر في المضاربات الغير شرعية أو محرمات أو المساهمة في الشركات غير المشروعة أو المؤسسات الربوية.
- الالتزام بالأحكام الشرعية بعيداً عن الغرر والربا والمقامرة مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.
- توافر هيئة رقابة وتدقيق شرعي تدقق أعمالها للتأكد من دائرة المشروعية.
- الحرص على الجانب الأساسي في عملها وهو التكافلي التعاوني حيث إن المقصد الأساسي لإنشائها ليس الربحية ودرجاتها وأساليب تحقيقها ولكن الآداب الإسلامية في التعامل وتحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل والتعاون من أولى أهدافها.
- استخدام الأساليب والأدوات الحديثة في تطوير وتدريب الموظفين ذوي المهارات المهنية العالية الخاصة بالعلوم الشرعية والمالية الاقتصادية والأخلاق الإسلامية مع الالتزام بالمبادئ الأساسية للتأمين التكافلية (التعاوني، 2015).

7. مخاطر الاستثمار في صناعة التأمين التكافلي

هناك مخاطر كثيرة تواجه الإستثمار في صناعة التأمين التكافلي مما يعيق ذلك المجال ومن تلك المخاطر تتشكل الكوارث المفاجئة مثل الحرائق والعواصف التي تحدث دماراً في الممتلكات والمنشآت مما لا تستطيع معه شركات التأمين التكافلية أن تواجهه منفردة بعيداً عن إعادة التأمين مع الشركات الكبرى، وتلك الشركات لا تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في أنشطتها وأعمالها، بالإضافة لمخاطر الإحتيال على شركات التأمين من المؤمنين بطرق وأساليب متنوعة مثل الحوادث المدبرة مثلاً أو ضعف خبرات العاملين الغير مؤهلين والمدربين على تقديم رسالة شركات التأمين التكافلية، بالإضافة لمخاطر عدم الإلتزام الشرعي وهي المخاطر المترتبة نتيجة عدم التزام المؤسسة المالية بالضوابط والأحكام الشرعية، والتي تعد من المخاطر الجوهرية التي تؤدي إلى وقوع المؤسسة التأمينية لمخالفات شرعية محقة للبركة وتسوء سمعة المؤسسة التي تجذب العملاء، بالإضافة إلى حصول المؤسسة على أرباح غير شرعية والتي يجب إنفاقها في وجوه البر ودعم هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة المالية وهو أساس العمل التكافلي لشركات التأمين الإسلامية (درار، 2012، ص: 35).

9.3.2- التطبيقات المعاصرة لترشيد وإدارة مخاطر الاستثمار في صناعة التأمين

التكافلي: -

تقوم هيئات الرقابة والتدقيق الشرعي في ترشيد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين الإسلامية عن طريق وحدة التدقيق الشرعي، وهذا لأن مسؤوليات التدقيق الشرعي ليست في مرحلة المراجعة الشرعية اللاحقة فقط ولكن يجب أن تكون متداخلة في ثلاث مراحل من السيطرة على ترشيد إدارة المخاطر وتضم تلك التطبيقات:

أ. مرحلة تحديد المخاطر:

الأصل أن الإدارة العليا تشكل لجنة المخاطر وهي الجهة المسؤولة عن تحديد نوع المخاطر ومستواها المقبول بالنسبة للمؤسسة التأمينية، فمثلاً تحدد لجنة المخاطر لفئة العملاء التي يجوز تغطيتها ونوع وسبل الضمانات التي يجب أن يوفرها العميل، وفي مرحلة لاحقة يتم عكس نوع المخاطر ومستواها في السياسات المنظمة للعمل التأميني، تم ترجمة تلك السياسات في تطوير منتجات تفي بإحتياجات العملاء كل هذا في الإجراءات الخاصة بكل منتج وإدارة، حيث إن لكل منتج وإدارة في المؤسسة دور معين وإجراءات

معينة في منظومة تسعير المنتج، وهذا لأن هناك علاقة وطيدة بين المخاطر المقبول من قبل المؤسسة والعائد على رأس المال أن دور الرقابة الشرعية الفعال يكون متداخلاً في جميع المراحل السابقة عن طريق إبراز المخاطر التي تترتب على كل خيار من الخيارات التي ترتبها الإدارة مما جرى الموافقة عليه من قبل الرقابة الشرعية، وتلك المسائل يمكن تطبيقها على جميع المنتجات بحيث يكون للمراقب الشرعي دور رئيسي في تحديد المخاطر المصاحبة للعمل المؤسساتي الإسلامي (عثمان، 1999، ص: 37).

ب. مرحلة تقييم المخاطر:

تتعدى مسؤولية مسؤول الالتزام الشرعي والرقابة للإسهام في تقييم المخاطر وهذا عن طريق توضيح المسائل الشرعية لقرارات هيئة الرقابة الشرعية، فعملية تقييم المخاطر تستنتج على أساس تحديد ما إذا كانت المخاطر المعينة هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة وهذا على أساس مدى الأثر المترتب على وقوع هذه المخاطر إذ يترتب على المخاطر العالية مخاطر جسيمة سواء كانت مخاطر مالية أو مخاطر في السمعة، أما المخاطر المتوسطة أو المنخفضة فهي دون هذا ووفقاً لذلك فإن مسؤولية التدقيق الشرعي هي توضيح المخاطر الناشئة عن كل إجراء من الإجراءات التي إعتدتها هيئة الرقابة والتدقيق الشرعي (الرزين، 2009، ص: 22).

ج. مرحلة العرض والتصحيح والمتابعة:

تضم وحدات إدارة المخاطر والإدارة القانونية وإدارة الالتزام، إذ أن كل هذه الوحدات من مهامها توضيح المخاطر كلها حسب مجاله ويكون دور الرقابة الشرعية في مرحلة الكشف عن الأخطاء وإبراز الانحرافات في التنفيذ التي تقع فيها الوحدات المختلفة بالمؤسسة التأمينية، ويتم عذا من خلال تنفيذ التدقيق الشرعي للمنتجات والأعمال التي يقوم بها في ضوء القرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية ثم تحديد درجة المخاطر الناشئة عن هذه الانحرافات، وما إذا كانت هذه المخاطر هي مخاطر (عالية - متوسطة - منخفضة) على أساس الأثر الشرعي المترتب على الانحراف وتتولى إدارة التدقيق الشرعي إبلاغ الوحدات المتخصصة والإدارة العليا بالمؤسسة بهذه الأخطاء عن طريق رفع تقرير مفصل ودرجة المخاطر المترتبة عليها وضرورة العمل على تصحيحها، ويستتبع إبلاغ الوحدات بالانحرافات مطالبة هذه الوحدات بإعداد الخطط التصحيحية وتحديد البعد الزمني اللازم للقيام بهذه الخطط، ولعل أهم مساهمات التدقيق الشرعي في

تخفيض المخاطر المقترحات التي تتقدم بها إدارة التدقيق الشرعي لسد الثغرات التي تنشأ عنها هذه الانحرافات، وهذا نحو المطالبة بتعديل الإجراءات أو السياسات أو تطوير النظم الآلية أو تأهيل العاملين وتدريبهم على نحو يمكنهم من تنفيذ الرقابة والتدقيق الشرعي (بشيري وعفاف، 2018، ص: 14).

4.2-الملاءة المالية

1.4.2 - مفهوم الملاءة المالية

2.4.2- القواعد الأساسية التي تستند عليها ملاءة شركات التأمين

3.4.2- معادلة متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي

4.3.2- كيفية قياس الملاءة

5.4.2- أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين

4.2- الملاءة المالية

تمهيد

تعتبر دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين (التقليدي والتكافلي) من أولويات اهتمامات الهيئات والمنظمات الخاصة المشرفة على قطاع التأمين في مختلف دول العالم، وقد ازدادت أهميتها مع تواتر الأزمات المالية المحلية والعالمية.

الملاءة المالية هي قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية طويلة الأجل، تعتبر الملاءة المالية ضرورية للبقاء في العمل حيث إنها تُظهر قدرة الشركة على مواصلة العمليات في المستقبل. في حين أن الشركة تحتاج أيضا إلى السيولة لتزدهر، ولا ينبغي الخلط بين السيولة والملاءة المالية.

فهم الملاءة المالية لا يقل أهمية بالنسبة للمستثمر عنه بالنسبة للمدير المالي. سواء كان الأمر يتعلق بامتلاك المال لسداد رهان أو الحصول على رأس المال لسداد قرض تجاري، فإن الملاءة ضرورية لتحقيق النجاح على المدى الطويل. الملاءة المالية هي امتلاك موجودات تزيد عن المطلوبات، أو ببساطة هي قدرة الشركة على سداد ديونها. هذا مقياس مهم لأي نشاط تجاري. إذا لم يكن لدى الشركة رأس مال كافٍ لسداد ديونها، فهذا يعني أنها معرضة لخطر العجز عن سداد ديونها، مما قد يعيق بشدة أو حتى ينهي عملياتها التجارية. هذا القلق هو ما يدفع الشركات للحفاظ على ميزانيات محكمة.

1.4.2 - مفهوم الملاءة المالية

الملاءة المالية، في التمويل أو الأعمال التجارية، هي درجة تجاوز الأصول الحالية لفرد أو كيان الالتزامات الحالية لذلك الفرد أو الكيان (التعاوني، 2015) ويمكن تعريف الكفاءة المالية على أنها قدرة الشركة على الوفاء بمصروفاتها الثابتة طويلة الأجل وتحقيق التوسع والنمو على المدى الطويل (التعاوني، 2015). يتم قياس الملاءة باستخدام صيغة صافي السيولة. في هذه الصيغة يتم احتساب الملاءة عن طريق إضافة النقد والنقد المعادل إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، ثم طرح الأوراق الدائنة (احمد، 2009).

وتعني الملاءة، القدرة على سداد أو الوفاء بالالتزامات، وفي مجال التأمين تم تعريفها كما يلي:

○ قدرة شركة التأمين على أن تضمن مواردها الخاصة بشكل دائم لدفع الالتزامات الناتجة عن أعمال التأمين.

○ امتلاك شركة التأمين سيولة كافية للوفاء بكافة الالتزامات.

○ قدرة شركة التأمين على سداد الالتزامات عند استحقاقها.

كما أوضح المتخصصون أن أي شركة تأمين تكون لديها ملاءة مالية عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بكل العقود في أي وقت كان (أو في معظم الظروف على الأقل).

كما تعني ملاءة شركات التأمين، توفر القدرة المالية الدائمة لسداد التزاماتها التي قد تصيبها، أي أن تكون شركات التأمين قادرة على مواجهة التزاماتها الملقاة على عاتقها تجاه حاملي وثائق التأمين في مواعيدها المستحقة (عامر وأسامة، 2015 ص: 48).

2.4.2 - القواعد الأساسية التي تستند عليها ملاءة شركات التأمين

أ. القواعد الخاصة بتقييم وإعداد المخصصات الفنية :

يقصد بهذا، النوع من المخصصات التي ترتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها، ولذا يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات عادة على الشركات التي تمارس عمليات التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى، وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم احتجازها من الإيرادات في آخر السنة لمقابلة الخسائر، والالتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط الفني لشركات التأمين التكافلي (محي الدين وآخرون، 2013، ص: 23).

ب. القواعد الخاصة بتمثيل تغطية المخصصات الفنية:

يقصد بها، كيفية اختيار الأصول المناسبة المقابلة للمخصصات الفنية حيث يمكن تغطية هذه المخصصات إما بالنقدية بالصندوق ولدى البنوك والاستثمارات المختلفة مثل الودائع لأجل لدى البنوك والاستثمارات في القيم المنقولة والاستثمارات العقارية وتقديم قروض برهن، ويُراعى في عملية الاستثمار عوامل السيولة والضمان والمردودية

ج. القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة المالية

تختلف مكونات هامش الملاءة حسب التنظيمات المختلفة للدول إلا أنه يتكون في العموم من رأس المال والاحتياطي والأرباح المحتجزة ونظرا لأهمية هامش الملاءة تعتمد الجهات الرقابية على قطاع التأمين، لفرض حد أدنى إلزامي من هامش الملاءة يتماشى مع حجم اكتتابها وحجم مخاطرها، وتستند ملاءة شركات التأمين على القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات التي ترتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها، ولذا يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات عادة على الشركات التي تمارس عمليات التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى وهي التأمين التكافلي. وتشمل القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة المالية (فروخي، 2015، ص: 10):

- التقييم الصحيح أو التمثيل الجيد للمخصصات الفنية.
- التقلبات العشوائية لحجم الكوارث والأخطار المحققة.
- انخفاض قيم الأصول وعوائدها نتيجة لحدوث أزمات مالية.
- الخلل في النتيجة الصافية للشركة، والذي يمكن أن ينتج عن عدم التسعير الصحيح لمنتجاتها

3.4.2 - معادلة متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي

يتطلب نظام التأمين التكافلي توفر الحد الأدنى للملاءة المالية لصندوق المشتركين وصندوق المساهمين، وذلك لضمان التعويضات اللازمة عن المطالبات عند تحقق المخاطر المؤمن عليها، ويمكن توضيح ذلك في المعادلة التالية (عيلان، 2018، ص: 155):

أ. معادلة متطلبات الملاءة الخاصة بصندوق مخاطر المشتركين:

$$SR = RC_{PR} + RC_{UR} + RC_{CR} + RC_{MR} + RC_{OR}$$

SR=متطلبات الملاءة

RC_{PR}=مكونات مخاطر المخصصات والاحتياطات

RC_{UR}=مكونات مخاطر التكافل

RC_{CR}=مكونات مخاطر الائتمان

RC_{MR}=مكونات مخاطر السوق

RC_{OR}=مكونات مخاطر التشغيل

ب. معادلة متطلبات الملاءة الخاصة بشركة التكافل

$$CR = RCCR + RCMR + RCOR$$

CR = متطلبات رأس المال

RCCR = مكونات مخاطر الائتمان

RCMR = مكونات مخاطر السوق

RCOR = مكونات مخاطر التشغيل

4.4.2- كيفية قياس الملاءة

أهم النسب التي تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات هي: النسبة الحالية Current Ratio، والنسبة السريعة the Quick Ratio، ونسبة تغطية الفائدة the Interest Coverage Ratio، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية the Debt-to-Equity Ratio. يقيس كل من هذه النسب جانباً مختلفاً من الملاءة المالية. تقوم النسب الحالية والسريعة بقياس السيولة. والسيولة هي توافر الأصول لشركة ما، سواء كانت نقدية أو قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، مثل الأوراق المالية القابلة للتداول. إذا كان لدى الشركة مليون دولار في الأصول، ونصفها نقداً، يمكنك القول إن لديها مستوى سيولة مرتفع. إذا كان لدى هذه الشركة نفسها مليوني دولار من الديون، فستظل لديها مستوى عالٍ من السيولة ولكنها ليست ذات ملاءة كبيرة، لأن التزاماتها أكبر مرتين من أصولها (عبد الحفيظ وعبد العزيز، 2007، ص: 33).

أ. النسبة الحالية

يتم احتساب نسبة السيولة الأولى أو النسبة الحالية، بقسمة الأصول الجارية على المطلوبات الجارية. تقيس هذه الحصة السيولة قصيرة الأجل للشركة. كما تبين الملاءة للشركة في المدى القصير - حيث يتم تعريف المدى القصير بأقل من عام واحد. إذا كانت النسبة الحالية للشركة أكبر من واحد، فهذا يعني أنها يمكن أن تغطي جميع التزاماتها الحالية مع أصولها الحالية إذا لزم الأمر (البلداوي ونادر، 2013، ص: 70).

ب. المعدل السريع:

نسبة السيولة الثانية أو نسبة السيولة السريعة، تتطابق تقريبًا مع النسبة الحالية لكنها تطرح المخزون من الأصول المتداولة. يتم حساب النسبة السريعة من خلال الأصول المتداولة ناقص الجرد حسب المطلوبات المتداولة. إن السبب في اعتبار نسبة السيولة السريعة عملية حساب منفصلة هي أن المخزون في الوقت الذي لا يزال فيه أحد الأصول، لا يعد من السيولة بشكل تام. لذلك، عند مناقشة السيولة قصيرة الأجل للشركة لتحديد ما إذا كانت ذات ملاءة، يلزم فقط تضمين الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى أموال نقدية (مرتضى وحسن، 2018، ص: 45).

ج. نسبة تغطية الفائدة:

نسبة تغطية الفائدة هي نسبة أكثر دقة بكثير وتقيس قدرة الشركة على الوفاء بمبالغ الفائدة المحددة لها. يتم احتساب نسبة تغطية الفائدة عن طريق قسمة إيرادات التشغيل للشركة على مصروف الفائدة المحدد لها. تجيب هذه النسبة على السؤال عما إذا كانت الشركة ستفي بالتزاماتها من الفائدة من خلال دخل التشغيل العادي.

بالنسبة الي نسبة تغطية الفائدة لا يمكن تطبيقها في المؤسسات المالية الاسلامية لأنها لا تتعامل المؤسسات و الشركات المالية الاسلامية بالفائدة و يمكن حساب نسبة تغطية أجرة الكفالة و التي يمكن احتسابها عن طريق قسمة إيرادات التشغيل للشركة علي مصروفات الأجرة للعمليات التأمين.

د. نسبة الدين إلى الملكية:

نسبة الدين إلى الملكية بسيطة للغاية. فهي تقسم ديون الشركة من خلال أسهمها. إذا كان الرقم أكبر من 1 فهذا يعني أن الشركة لديها ديون أكثر من رأس المال. توضح هذه النسبة مدى رواج الشركة. يشير النفوذ المالي إلى استخدام الشركة للديون للحصول على أصول إضافية. إذا حصلت الشركة على قرض (ديون) لشراء قطعة جديدة من الآلات، فإنها تكون أكثر استدامة مما لو استخدمت إيراداتها من العمليات (الأسهم) لتمويل عملية الشراء بدلاً من ذلك. إذا كانت الشركة تستخدم الكثير من الديون للقيام بمشترياتها، فإنها قد تتعرض لخطر الإفلاس إذا تعطلت العمليات (عبد الستار، 2013، ص: 512).

هـ. فهم البيانات المالية:

يمكن الحصول على جميع المكونات اللازمة للنسب الأربع السابق ذكرها من البيانات المالية للشركة. تتكون البيانات المالية للشركة من ثلاثة تقارير أساسية: الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية.

أ. الميزانية العمومية:

توضح الميزانية العمومية أصول الشركة ومطلوباتها وحقوق المساهمين. يجب أن تتوازن الميزانية العمومية حيث تكون قيمة الموجودات مساوية لقيمة المطلوبات بالإضافة إلى حقوق الملكية. فقط بإلقاء نظرة سريعة على الميزانية العمومية للشركة، يمكن استنتاج مستوى الملاءة بها، كما يمكن معرفة مقدار النقد المتاح ومدى قرب استحقاق ديونهم. وهذا من شأنه أن يسمح بمعرفة ما إذا كانت الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. ومع ذلك، تتطلب الملاءة من الشركة تلبية كل من ديونها القصيرة والطويلة الأجل، والتي لا يمكن التنبؤ بها بدقة باستخدام الميزانية العمومية وحدها. لذلك، يجب الاستعانة بالتقارير الأخرى لقوائم الدخل وغيرها (فطيم، 2011، ص: 5)

ب. قوائم الدخل:

سوف تساعد قوائم الدخل على معرفة ما إذا كانت الشركة قادرة على تلبية ديونها طويلة الأجل. يُظهر بيان الدخل إيرادات الشركة ونفقاتها وأرباحها أو خسائرها. عن طريق طرح النفقات

من العائدات التي تركتها مع رقم موجب - الأرباح ، أو عدد سلبي - الخسائر. إذا كانت الشركة تتكبد خسائر باستمرار، فإن قدرتها على تلبية ديونها طويلة الأجل ستصبح موضع شك. وفي نفس السياق، إذا كانت الشركة تستفيد باستمرار من عملياتها التجارية المعتادة ، فمن المتوقع أن يكون من الأسهل لها الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (عبد الله، 2018، ص: 22).

د. إجمالي الإيرادات:

عند النظر في ملاءة الشركة على المدى الطويل باستخدام بيانات الدخل الخاصة بها، من المهم ملاحظة بعض الأرقام الرئيسية. إذا كنا بصدد تحديد ما إذا كانت الشركة ستفي بالتزامات الديون طويلة الأجل ، فيجب الاطلاع على دخلها من العمليات التجارية. ويشمل هذا إجمالي أرباح الشركة والإيرادات الهامشية والمخرجات.

يشير إجمالي الإيرادات إلى جميع الأموال التي تجلبها العمليات التجارية. وهذا يختلف عن الربح. لحساب الربح، يجب طرح المصروفات من إجمالي العائد لحساب مقدار المال الذي يتم ربحه أو خسارته من خلال العمليات التجارية للشركة. العائد الهامشي هو مقدار العائد الذي يتم اكتسابه من خلال وحدة إضافية واحدة من السلعة أو الخدمة. وهذا يوضح مقدار الدخل الإضافي الذي يتم جلبه إلى الشركة من خلال كل عملية بيع فردية. الناتج هو ببساطة كمية السلع أو الخدمات المنتجة. هذا يبين عدد السلع أو الخدمات التي تم إنشاؤها من قبل الشركة.

يمكن أن تُظهر هذه الأرقام ما إذا كان النشاط التجاري سيكون مربحًا في المستقبل. إذا استطاعت الشركة كسب المال من عملياتهم التجارية وحدها ، فسوف تكون أكثر قدرة على الوفاء بديونها طويلة الأجل. عند تحليل هذه الأرقام، يمكن تحديد ما إذا كانت الشركة تعمل بكفاءة، وإذا كانت عملياتها طويلة الأجل ستكون مربحة. يمكن أن تحقق الشركة قدرًا كبيرًا من إجمالي الأرباح، ولكن إذا كانت نفقاتها مرتفعة جدًا، فلن تكون مربحة. وبالمثل، إذا كان أرباح الشركة مرتفعة، ولكن إيراداتها منخفضة، فقد يبدو أنها أكثر نجاحًا مما هي عليه بالفعل.

بالنظر إلى الربح فقط ، يمكن اغفال أشياء يمكن أن تضر بالقدرة على سداد ديون الشركة على المدى الطويل. لذا يجب التأكد من أن الربح مستدام. إذا كانت الشركة تكسب بالكاد، أو حتى تخسر، فمن غير المحتمل أن تكون قادرة على الوفاء بديونها طويلة الأجل. وبالمثل، إذا كانت

الشركة تجنى ارباح فقط بسبب ظروف عارضة، مثل الزيادة المؤقتة في الطلب، فإن قدرتها على الربح في المستقبل قد تصبح موضع شك. من المهم النظر إلى كلٍ من هذه الأرقام ومعرفة كيفية تفاعلها مع بعضها البعض للحصول على قراءة دقيقة حول ما إذا كانت الشركة ستعمل على المدى الطويل بكفاءة عالية (قوارح، 2014، ص: 33).

هـ. بيان التدفقات النقدية:

البيان المالي الأخير أو بيان التدفقات النقدية، هو في الأساس الميزانية الرسمية للشركة. يوضح بيان التدفقات النقدية من أين يأتي النقد وكيف ينتقل إلى داخل الشركة. إن معرفة المكان الذي تتدفق فيه السيولة النقدية في الشركة، يسمح بمراقبة كيفية إدارة الشركة لتدفقاتها النقدية. إذا كانت الشركة تعيد استثمار الكثير من أموالها، فيمكن توقع زيادة العائدات أو تقليل النفقات في المستقبل. في الوقت نفسه، إذا كان المال يتدفق باستمرار من الشركة، بسبب التزامات الديون الزائدة أو المتاعب القانونية المحتملة ، يمكن اعتبار ذلك مشكلة (ميقاتي وخذ، 1992، ص: 12).

• القضايا المتعلقة بالبيانات المالية:

في حين أن البيانات المالية للشركة يمكن أن تقول الكثير عن ملاءتها، لا يعني ذلك عدم وجود مشاكل محتملة. واحدة من أكثر القضايا الهامة في تحليل البيانات المالية للشركة هي أساليب المحاسبة الأساسية المستخدمة في الميزانية العمومية للشركة. يمكن لشركة التلاعب في الاستهلاك - المعروف باسم انخفاض قيمة الأصول بسبب الوقت - من بعض الأصول في بيانات الميزانية العمومية الخاصة بها. يمكن للشركات استخدام أساليب مختلفة لتغيير قيمة أصولها التي تظهر في الميزانية العمومية، وذلك غالباً ما يحدث للتهرب من الضرائب. إذا اختارت شركة ما تسريع معدل استهلاك أحد الأصول، فإنها تُفسد المسؤولية الضريبية لذلك الأصل. وهذا يعني أن الضرائب على الموجودات سيتم تخفيضها في المراحل المبكرة ، ولكنها تزيد في الضرائب اللاحقة. يجب ملاحظة هذه الطريقة عند القراءة في الميزانية العمومية للشركة لتحديد ملاءتها؛ يمكن أن يكون لديهم أصل قيمته الحقيقية مختلفة كثيراً عن الموجود في القوائم والسجلات.

• التزوير في البيانات المالية:

والشيء الرئيسي الآخر الذي يدعو للقلق عند النظر إلى البيانات المالية للشركة هو ما إذا كانت صادقة. حيث تقوم بعض الشركات باستخدام أساليب محاسبية مالية غير قانونية للالتفاف حول الديون والتدفقات النقدية لجعل الشركة تبدو مربحة. وبشكل أساسي، وتقوم الشركة بنقل ديونها إلى شركات تابعة، وادعاء الحصول على سيولة نقدية. في الواقع لم يتم نقل أي أموال أو ديون، ولكنها تظهر بهذه الطريقة في تقاريرها المالية (Al Sahlawy & Kandoz, 2015, p. 32).

5.4.2. أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين

من خلال الفحص الدقيق للبيانات المالية للشركة، يمكن جمع معلومات كافية وموثوقة بشأن ما إذا كانت الشركة قادرة على الوفاء بالتزامات ديونها الحالية والمستقبلية. هذا أمر مهم لكل من داخل وخارج الشركة. سواء كان مستثمراً يرغب في شراء أسهم من الشركة أو مدير يعمل في الشركة، فسوف يحتاج إلى معرفة ما إذا كانت الشركة قادرة على تلبية ديونها المستقبلية.

تكمن أهمية الملاءة المالية في أنها تمثل حماية لمصالح حاملي وثائق التأمين عن طريق الوفاء بمسئولياتهم في أوقاتها المحددة، كما أنها تضمن بقاء ونجاح واستمرارية نشاط شركات التأمين التكافلي لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية أيضاً (الشريف، 2013، ص: 17).

وتهدف الملاءة المالية إلى إعطاء إنذار مبكر للشركة لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو التدخل من جانب سلطة الإشراف وذلك قبل أن يتم الوصول إلى حالة الإعسار المالي. ويجب أن يكون هامش الملاءة كبير بقدر كافي لاتخاذ موقف تصحيحي في الوقت المناسب في حالة لم تكن قادرة على اتخاذ إجراءات تصحيحية بنفسها (الغصين ولانا، 2014، ص: 2075).

كما تتفق معظم الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين، التي يشار إليها كحد أدنى للملاءة . وتشمل قوانين الإشراف والرقابة على نشاطات التأمين السائدة في مختلف دول العالم على مثل هذه الحدود. ففي دول الاتحاد الأوروبي وأستراليا والفلبين تنص قوانين الرقابة والإشراف على وجود حد معين للملاءة، كما يشترط في كندا وجود حد أدنى لصافي القيمة يعتمد على الالتزامات الخاصة بالشركة.

تعتبر الملاءة المالية من أهم السياسات التي تعتمد عليها شركات التأمين التكافلي لمواجهة المخاطر التي تتعرض إليها (معزوز، 2015، ص: 62).

- وتتمثل المخاطر التي تواجه شركات التأمين التكافلي في الآتي:

• **المخاطر الائتمانية:** وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم قدرة شركة التأمين على تعويض المؤمن لهم بشكل كلي أو جزئي، أو عدم قدرتها على تعويضهم في الموعد المحدد.

• **مخاطر السوق:** هي الخسائر الناتجة عن المخاطر التي تتعلق بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة، والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار السلع وأسعار الأوراق المالية إن المخاطر السوقية ذات علاقة بالنشاط الاستثماري لشركة التأمين وليس بنشاطها الاكتتابي، وهو ما يؤثر على دخل الشركة.

• **مخاطر التشغيل:** هي الخسائر التي تنتج عن المخاطر الناشئة عن عدم كفاءة الأفراد، أو فشل العمليات الداخلية والنظم، أو الناشئة عن أحداث خارجية.

• **مخاطر السيولة:** تتمثل في عدم قدرة شركة التأمين على دفع التزاماتها بشكل فوري، والتعثر في سداد المطالبات وكذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لالتزاماتها تجاه الشركة في الوقت المحدد ومن العوامل المسببة لذلك ما يلي:

- مطالبات تفوق السيولة المتوفرة.

- عدم سداد العملاء لالتزاماتها تجاه الشركة.

- مخاطر أسعار الصرف.

- تسهيل الأصول بسعر أقل من سعر التكلفة (عيد ووليد، 2001)

• **مخاطر المخصصات والاحتياطات:**

- المخصصات، هي كل مبلغ يستقطع من الإيرادات من أجل مقابلة إهلاك (النقص في قيمة الأصل) أو تجديد الأصول الثابتة أو مقابلة نقص في قيمة أي أصل من الأصول، أو بهدف مقابلة التزام أو خسائر يمكن التعرف عليها ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة.

- الاحتياطي، هو كل مبلغ يحتجز من الأرباح الصافية لغير الأغراض التي يكون من أجلها المخصص وذلك لمقابلة أغراض أو تحقيق أهداف معينة (مثل دعم المركز المالي للمشروع، تمويل سداد التزامات).

- تؤدي المخاطر في المخصصات والاحتياطات إلى زيادة المطالبات من صندوق مخاطر المشتركين نتيجة للأحداث العشوائية (شخار، 2014، ص: 15).

ملخص الفصل الثاني:

تتاول هذا الفصل اربع مباحث اساسية للتعرف بالتأمين التجاري، التعريف بالتأمين التكافلي واهميته و اهدافه بالإضافة الي حكم الشريعة و مجموعة من الدلائل الشرعية الذي تصمم الاطار العام لمعاملات التأمين من المنظور الاسلامي.

وتم التطرق الي المخاطر التي تواجه شركات التأمين التكافلي ابتداءً من المخاطر المالية المتعلقة بالسيولة ومواجهة المخاطر الذي تواجه الشركة الي المخاطر الشرعية والمخاطر الادارية وكيفية مواجهة هذه المخاطر في الظروف المختلفة التي تواجهها نظرا لحداث هذا النوع من النشاط.

كما ان تم استعراض دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين (التقليدي والتكافلي) لتوليها الاهمية في نشاط الشركة ومن أولويات اهتمامات الهيئات والمنظمات الخاصة المشرفة على قطاع التأمين في مختلف دول العالم، ولاهمية التعرف على مدى ارتباطها بمخاطر الشركة كاكل.

وسيتضمن الفصل الثالث الجانب العملي(الطرق و الإجراءات) وتم تقسيمه الي اربع مباحث، كما يتضمن المبحث الاول نبده عن الشركة محل الدراسة (شركة تكافل للتأمين التكافلي) كما يتضمن المبحث الثاني تحليل نسب الملاءة المالية لشركة تكافل للتأمين التكافلي و يتم التعرف على مجتمع وعينة الدراسة وإجراءات الدراسة الميدانية بالمبحث الرابع صحيفة الاستبيان وتحليل البيانات واختبار الفرضيات بالمبحث الرابع.

الفصل الثالث

3- الجانب العملي (الطرق و الإجراءات)

1.3- نبده عن الشركة محل الدراسة (شركة تكافل للتأمين التكافلي)

2.3- تحليل نسب الملاءة المالية لشركة تكافل للتأمين التكافلي.

3.3- مجتمع وعينة الدراسة وإجراءات الدراسة الميدانية.

4.3 - صـ حيفة الاسـ تبيان وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

1.3- نبذة عن الشركة محل الدراسة (شركة تكافل للتأمين التكافلي)

تأسست شركة التكافل للتأمين سنة 2007م بموجب القرار رقم (266) لسنة 2007م برأس مال وقدره عشرة ملايين دينار موزعة على مائة ألف (100,000,00) سهم، كل سهم منها قيمته مائة دينار (100د.ل). وقد تم الاكتتاب في جميع الأسهم من قبل رجال الأعمال والمستثمرين.

ومع بداية التحول إلى المالية الإسلامية سنة 2012م، اتخذت الشركة الخطوات اللازمة للتحول الكامل إلى العمل بنظام التأمين الإسلامي المبني على أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وفي سبيل ذلك فقد قامت الشركة باتخاذ الخطوات التالية:

- تم تعديل النظام الأساسي للشركة وكذلك عقد التأسيس لينص صراحة على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها ومعاملاتها واستثماراتها، وقد شمل التعديل أيضاً تكوين هيئة الفتوي والرقابة الشرعية وتحديد مهامها والتعريف بالفائض التأميني وصندوق التكافل والقرض الحسن وفصل حساب صندوق التكافل عن حساب المساهمين وكيفية توزيع الفائض التأميني وكيفية تحديد عائد المضاربة بين صندوق التكافل والشركة بالإضافة إلى آلية تحديد أجر الوكالة.
- انطلاقاً من النظام الأساسي المعدل للشركة فقد تم تأسيس هيئة وللرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة أعضاء من علماء الشريعة الإسلامية والخبرة المالية والفنية وتعتبر قرارة هذه الهيئة ملزمة للشركة، وليكون لها الحق في مراجعة جميع عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك لضمان ضبط نشاطات الشركة واعتماد جميع نماذج وثائق التأمين والنماذج الأخرى المتعلقة بجميع عمليات التأمين.
- أن تكون كافة عمليات التأمين على أساس المشاركة والوعد بالتبرع من قبل المشتركين.
- فصل حسابات الشركة عن حساب صندوق التكافل بإنشاء حساب خاص بحملة الوثائق ويشمل الأقساط المدفوعة وعوائدها وعملياتها ومصاريفها وتعويضاتها وفوائضها، ويسمى حساب صندوق التكافل، أما الحساب الأخر فهو حساب المساهمين يوضع فيه رأس المال المدفوع وعوائد استثماراته ونسبة من عوائد استثمار الفائض التأميني والأجرة مقابل إدارة أموال صندوق التكافل بصيغة الوكالة بأجر.

- لا يتقاضى المساهمون شيئاً من الفائض التأميني، إنما يوزع في نهاية السنة المالية على المشتركين جميعاً مع مراعاة تكوين ما يلزم من احتياطات فنية للتكافل وفقاً للقوانين واللوائح والتشريعات المعمول بها في ليبيا وموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

الفريق الإداري:

يعمل بشركة التكافل للتأمين حوالي 50 موظفاً من الكفاءات الوظيفية المتخصصة في مجال التأمين. هذا الكادر لديه الخبرة والكفاءة في إدارة كافة أعمال التأمين، كما تسعى الشركة للاستثمار في الكادر البشري بتعيين عدد من الشباب والعمل على تدريبهم وتأهيلهم حتى تتمكن الشركة في القريب إن شاء الله من تنفيذ خطة التوسع والانتشار.

مجلس الإدارة:

· يتألف مجلس الإدارة لشركة التكافل من أعضاء ذوي خبرات عريقة وكفاءات عالية في قطاع الأعمال والمجالات الاقتصادية والتأمينية.

· تتمثل المهام الرئيسية للمجلس في متابعة سير أعمال الشركة واستراتيجياتها ونمو خططها المستقبلية وكذلك إقرار الموازنات والأنظمة والسياسات الاستثمارية بالإضافة إلى إتمام البيانات المالية للشركة .

أعضاء مجلس الإدارة: وعددهم خمسة رئيس مجلس الإدارة وأربع أعضاء

هيئة الرقابة: وعددهم ثلاثة رئيس الهيئة وعضوين

وتتوزع هيكلية الشركة التنظيمية على خمس إدارات رئيسية وهي:

· الإدارات الفنية - إدارة التسويق - إدارة الشؤون المالية - إدارة الشؤون القانونية - إدارة تقنية المعلومات.

الخدمات التي تقدمها شركة تكافل:

التأمين الإلزامي (تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير):

ويشمل تأمين المسؤولية الناشئة عن استعمال المركبة استعمال يتطلب المساءلة القانونية للسائق/المؤمن له وذلك بما يتسبب من أضرار للغير من إصابات جسدية فقط حسب القانون الليبي، ويفرض هذا النوع إلزامياً بموجب القانون ويعمل به بموجب نظام التأمين الإلزامي من المسؤولية

المدنية الناجمة عن استعمال المركبات حيث يلزم كل صاحب مركبة على اجراء التامين عند قيامه بترخيص المركبة كما وان اسعاره وحدود المسؤوليات محددة بموجب التعليمات الصادرة وفقا للنظام .

التامين التكميلي:

وهو تأمين اختياري واسعاره تحدد من قبل شركات التامين طبقا لشروط المنافسة فيما بينها ويوفر هذا النوع من التامين الحماية الى هيكل المركبة المسببة للحادث والتي لا يشملها التامين الالزامي حيث تتعهد الشركة بتعويض المؤمن له عن الضرر او الخسارة التي تصيب المركبة وملحقاتها وقطع غيارها المشمولة في حالات التصادم او الانقلاب، الحريق او الانفجار الخارجي او الاشتعال او الصاعقة او السرقة او محاولة السرقة او عن الفعل الصادر عن الغير ، وعن تساقط الاجسام او تطايرها وعن الاضرار التي تصيب المركبة المؤمنة اثناء قطرها بسبب عطل اصابها كما ويخضع التامين الى الشروط والاستثناءات حسب وثائق التامين التي توفرها الشركات.

التامين الشامل:

يجمع هذا النوع من التامين نوعي التامين الالزامي والتكميلي ويتم الحصول على هذا النوع من الشركات مباشرة ويتضمن العقد وثيقتين تخضع وثيقة التامين الالزامي فيه الى شروط واحكام نظام التامين الالزامي وفقاً للنظام والاسعار المقررة بموجبه ووثيقة التامين التكميلي فيه تخضع الى شروط وثيقة التامين الصادرة عن الشركة وبالأسعار التي تقررها.

اجراءات تأمين السيارات

اجراءات اصدار وثائق التامين التكميلي والشامل

- يتم طلب هذا النوع من التامين من الشركة مباشرة او عن طريق مندوبيها او وكلائها المعتمدين .
- يختار العميل نوع الغطاء وفقا لحاجته وتدون المعلومات التفصيلية عن المركبة.
- يتم تحديد سعر التامين حسب نوع الغطاء والشروط التي تنص عليها وثائق التامين.
- تقوم الشركة بأجراء كشف على المركبة للتأكد من سلامتها وتثبيت الاضرار على الهيكل او وجود نقص في محتوياتها ان وجدت.

- يتم اصدار الوثيقة ويحتسب قسط التأمين وفقاً للسعر الذي تحدده الشركة ويدفع من قبل المؤمن له ويسلم نسخة من الوثيقة الصادرة اجراءات التعويض.
- ابلاغ الشركة بالحادث وتقديم المستندات وهي تقرير الشرطة (الكروكي)، ورخص السوق والمركبة وعقد التأمين الساري المفعول وقت وقوع الحادث .
- يقوم مندوب الشركة بإجراء الكشف على المركبة المتضررة ويعد كشف بالأضرار والاجزاء التي يلزم اصلاحها او استبدالها .
- يتم اصلاح المركبة بالتنسيق مع الشركة عن طريق ورش التصليح الذين تعتمدهم وتخصم نسب التحمل والاستهلاك المقررة في العقد في حالة استبدال الاجزاء المتضررة.
- يتم تسوية المبلغ وتوقع براءة الذمة.
- بالنسبة للأضرار الجسدية تسوى المطالبة حسب القوانين النافذة بالخصوص.

تأمين المسافرين:

- تقدم شركة التكافل عقد تكافل للسفر الدولي والذي أصبح عقد إلزامي في السفر لكل الدول وشرطاً أساسياً للحصول على تأشيرة الدخول لها حتى لا تتحمل هذه الدول التبعات المالية التي تترتب عند حصول بعض المخاطر الفجائية للمسافر.
- وتكمن أهمية هذا العقد (الوثيقة) باعتباره ضرورياً لكثير من المخاطر الفجائية التي يتعرض لها المسافر في الخارج والتي قد تترك ميرانيته ووقته، ويعتبر هذا النوع من التكافل نظام تعاون على البر وعلى إزالة الضرر الذي يلحق بالمسافر بسبب تعرضه لخطر منصوص عليه بهذا العقد. وتستند هذه الخدمة في مشروعيتها إلى قواعد الشريعة الاسلامية الغراء والتي تدعو إلى التعاون والتضامن بين الناس.
- ويتوفر هذا النوع من التأمين للمواطنين والمقيمين وخدمات هذا المنتج التأميني تبدأ بعد صعود الراكب الطائرة، ولا يشمل التأمين أصحاب الأمراض المزمنة وإنما المفاجئة.
- التأمين البحري.

تأمين هياكل السفن (اجسام السفن).

يوفر هذا النوع من التأمين الغطاء والحماية لجسم السفينة من الأخطار أثناء قيامها برحلات بحرية بين الموانئ أو أثناء عملها داخل الموانئ أو عند توقفها في الميناء أو خلال عملية التشييد أو البناء في إحدى الترسانات.

ويتم التأمين ضد الأخطار التي تتعرض لها السفينة في جميع هذه الحالات لمدد زمنية محددة - سنة في الغالب- أو خلال رحلة معينة، ويشمل التأمين جسم السفينة ومسؤولية المالك، ومسؤولية القائمين بعمليات الإصلاح إضافة إلى تأمينات أخرى كتأمين النولون أو رسم الشحن، وتقوم نوادي الحماية والتعويض التي تتشكل عضويتها بشكل أساسي من ملاك السفن بتغطية بعض الأخطار الأخرى التي لا تغطيها وثائق تأمين أجسام السفن.

- أنواع وثائق التأمين على هياكل السفن:

يختلف نوع التأمين على هياكل السفن باختلاف نوع السفينة المطلوب التأمين عليها وطبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها والمدة الزمنية للتغطية وطبيعة الرحلة وغيرها من العوامل الأخرى، فهناك أنواع كثيرة من السفن يمكن التأمين عليها أهمها سفن البضائع الصب والناقلات الصب للسوائل والناقلات العملاقة والمختلطة وناقلات البترول والمواد الكيماوية وناقلات الغاز وسفن الحاويات وسفن الدرجة وسفن الركاب.

تتوفر عدة أنواع من الوثائق للتأمين على هياكل السفن منها التأمين على جسم وآلات السفينة أثناء الرحلة البحرية، والتأمين على أخطار البناء والتشييد، والتأمين ضد المسؤولية والتأمين على رسوم الشحن والتأمين على عمليات القطر، وتأمين مسؤولية شركات إصلاح السفن إضافة إلى تأمين هيكل السفن بشروط أخطار الميناء للسفن التي تعمل في الميناء.

وتتنوع وثائق التأمين وفقاً للمدة الزمنية للتغطية، فمنها الوثيقة المؤقتة وهي التي تغطي السفينة خلال مدة زمنية محددة، ووثيقة الرحلة وهي تغطي السفينة أثناء الرحلة البحرية ووثيقة للتشييد وأخرى مختلطة.

الأخطار الرئيسية المغطاة:

الخطر البحري هو ذلك الخطر الذي يكون ناشئاً عن الملاحة في البحر أو مرتبطاً به، أي يكون البحر سبباً في الضرر أو يكون ناتجاً عن الصعوبات الملاحية، وتغطي وثيقة تأمين هيكل السفن أخطار البحر التي تشمل غرق السفينة، والشحوط، والجنوح، والتصادم البحري بسبب سوء

الأحوال الجوية في البحر، وتغطي الوثيقة أيضاً الأخطار التي تقع في البحر سواء أثناء الرحلة البحرية، أو تقع دون الرحلة البحرية كالحريق، والانفجار، والسرقعة، والقرصنة البحرية، والأسر، والمصادرة.

أهم الأخطار المستثناة:

يستثني تأمين أجسام السفن من التغطية، الخسارة أو المصاريف التي يمكن إرجاعها إلى الفعل العمدي أو سوء تصرف المؤمن له، وأخطار الحروب مثل الحرب والأهلية والثورات والتمرد والأعمال العدائية والحجز والقبض والمنع والإيقاف، وتستثني وثيقة التأمين أيضاً أعمال الشغب والإضرابات والاضطرابات الأهلية والأعمال الإرهابية، إضافة إلى عدم صلاحية السفينة للملاحة، والخسارة الناتجة عن عدم ملائمة السفينة الناقلة للبضائع المنقولة عليها والأخطار النووية.

تتكمّل مع مجموعة من تأمينات العامة والممتلكات الذي يحدّد الخطر فيها حسب الطلب مثل:

1- تأمين نقل نقدية. 2- تأمين الحوادث الشخصية. 3- تأمين المسؤولية المدنية.

4- تأمين خيانة الامانة. 5- تأمين السطو. 6- تأمين الحريق.

7- تأمين اخطار المقاولين. 8- تأمين سطو الخزائن. 9- التأمين الهندسي.

10-تأمين الزجاج.

كما تقدم مجموعة من التأمينات:

1-التأمين الصحي. 2- تأمين إدارة الصناديق. 3- تأمين التكافلي

العائلي. 4- تأمين المسؤولية الطبية. 5- الشبكة الصحية. 6- تأمين

الحج والعمرة.

2.3- تحليل الملاءة المالية لشركة تكافل

أعتمد البحث في التحليل على قياس الملاءة المالية و العوامل المؤثرة عليها في الشركة على مجموعة من النسب المالية التي تناسب نشاط القطاع التأميني بصورة خاصة و منها مايلي:-

تحليل الملاءة المالية:

1.2.3: هامش الملاءة:

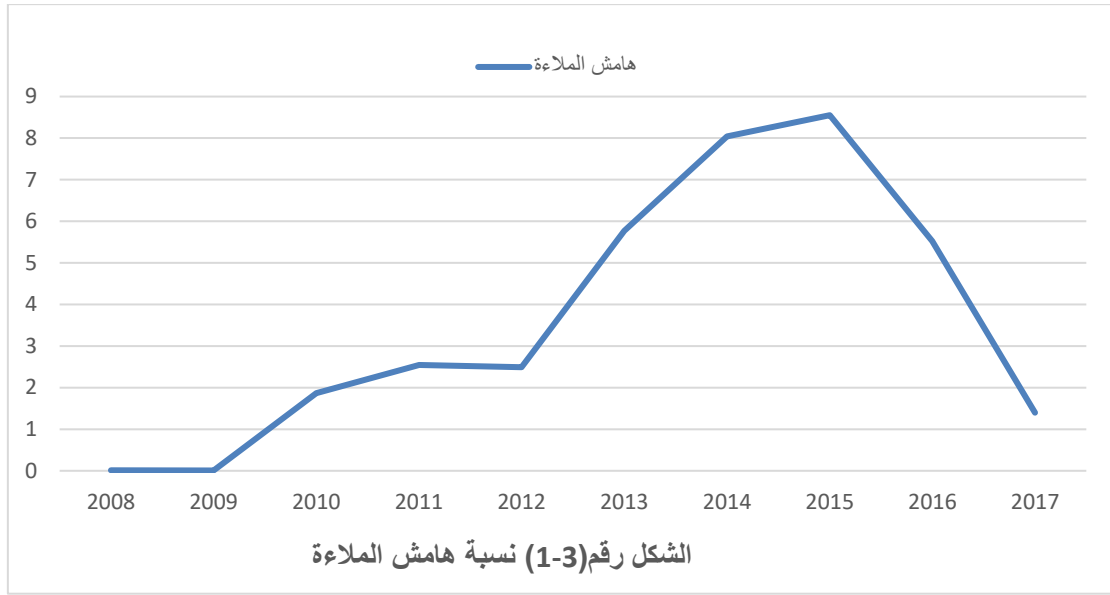
يتم الاعتماد لحساب هذه النسبة على صافي الاصول الي صافي الاشتراكات المكتتية (الاقساط المكتتية) و تبين هذه النسبة على اقل معدل ممكن للشركة الاحتفاظ به لمواجهة اللتزماتها ، و تخضع هذه النسبة للمحافظة على الاجراءات المتخذة من قبل لجنة المراقبة على شركات التأمين التكافلي (التعاوني، 2015)

جدول رقم (1-3) نسبة هامش الملاءة المالية

السنوات	صافي الاصول	صافي الاشتراكات المكتتية*100	هامش الملاءة
2008	25217.49	3000000	%0.0084
2009	21764.7277	3000000	%0.0073
2010	5794025.345	3105000	%1.8660
2011	7910056.697	3108500	%2.5447
2012	7904104.849	3177000	%2.4879
2013	18382322.02	3184000	%5.7733
2014	25607094.68	3184000	%8.0424
2015	54669059.32	6392500	%8.5521

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يبين الجدول رقم(1-3) أن نسبة هامش الملاءة في شركة التكافل للتأمين على تذبذب و لكنها لم تصل على النسبة المقبولة و الذي لابد على الشركة أخذ الاجراءات بأن تصل إلى النسبة ما بين 75%- % 100 في هذه الحالة يجب على الشركة إجراء التعديلات حتى تصل الى %100 كحد لمنع الشركة من الوقوع في مخاطر عدم المقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتعد النسبة %0.0084 في سنة 2008نسبة ضعيفة لأنه الشركة في بداية نشاطها المالي , حيث أرتفعت النسبة إلى %8.5521 في سنة 2015 تعد الشركة في خطر حتى تقوم بالاجراءات اللازمة في تحسين هامش الملاءة.



المصدر: اعداد الباحثة

2.2.3: نسبة الاصول الثابتة الي الاموال الخاصة:-

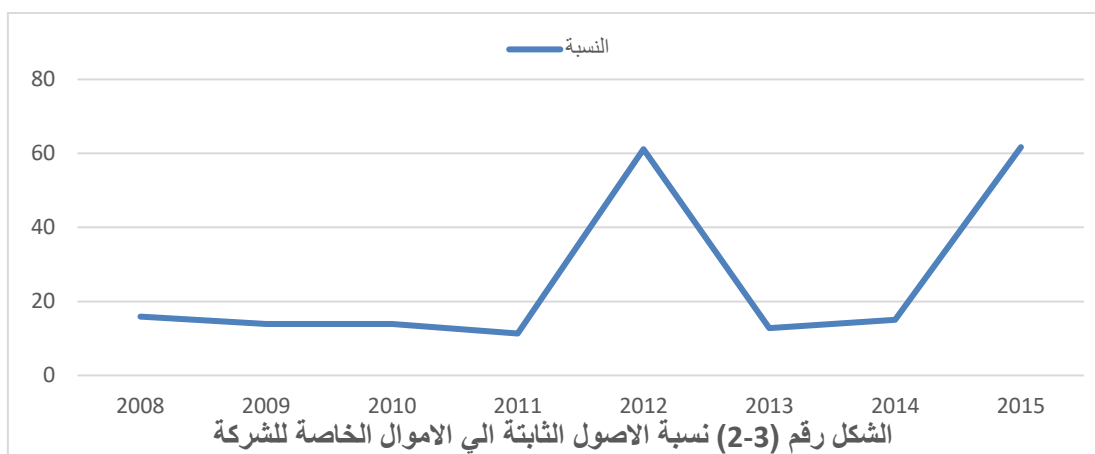
تعد هذه النسبة من النسب التي توضح الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي و يتم احتسابها بقسمة الاصول الثابتة على الاموال الخاصة (التجارة، 2014)

جدول رقم (2-3) نسبة الاصول الثابتة الي الاموال الخاصة للشركة

السنوات	الاصول الثابتة	الاموال الخاصة	النسبة
2008	476810	3000000	% 15.89
2009	414716.579	2981277.013	% 13.91
2010	393604.971	2823050.919	% 13.94
2011	253447.452	2239015.602	% 11.31
2012	1020702.129	1668395.106	% 61.17
2013	279478.624	2185436.861	% 12.78
2014	350785.7	2332097.927	% 15.04
2015	3594389.443	5826638.192	% 61.68

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يوضح الجدول رقم (2-3) نسبة الاصول الثابتة الي الاموال الخاصة و لوحظ التذبذب الواضح خلال سنوات الدراسة بحث سجلت الشركة اعلا نسبة بـ 61.7882% في عام 2012، و وصلت الي اقل نسبة بـ 11.319% في عام 2011 يعود هذا التذبذب الكبير في هذه النسبة الي التغير الملحوظ في قيمة كل من الاصول الثابتة و الاموال الخاصة بالارتفاع تارة و الانخفاض ثارتا اخرى.



المصدر: اعداد الباحثة

3.2.3: نسبة كفاية رأس المال.

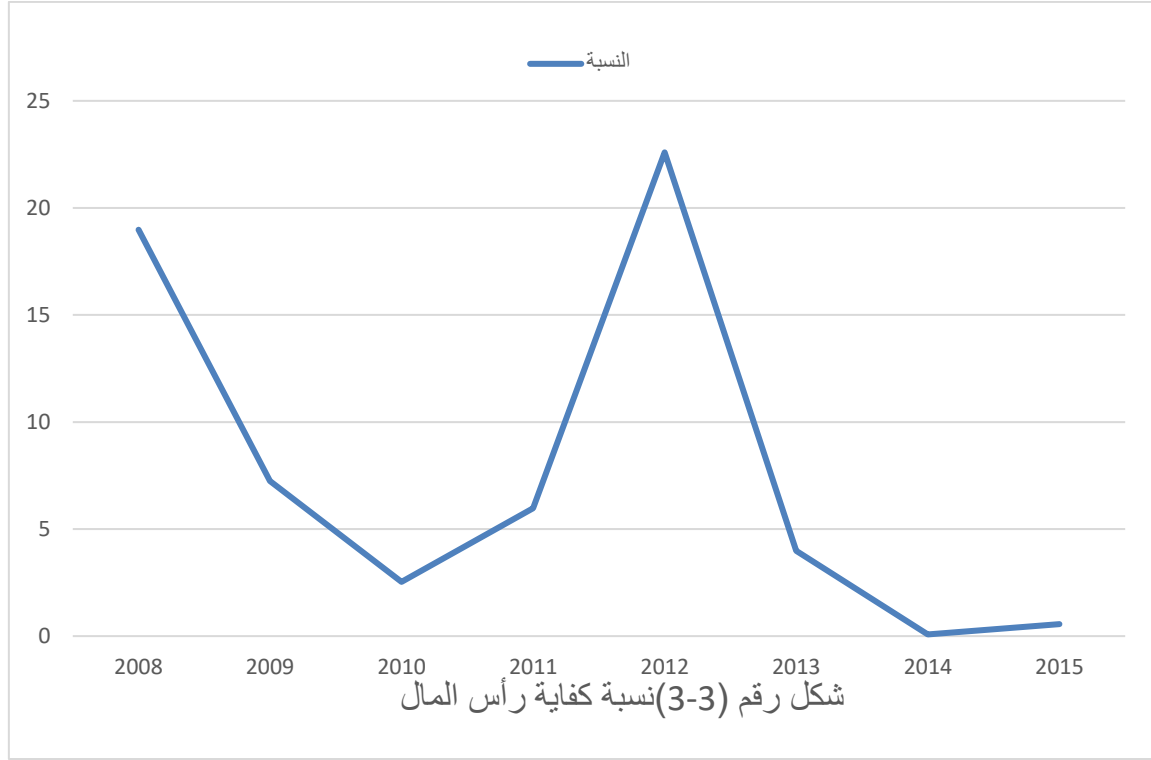
تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها و تسديد التعويضات لصالح المشتركين و كل ماكانت هذه النسبة مرتفعة كل ما كان مركز المالي للشركة قوي و يتم الاعتماد في حساب هذه النسبة على الاموال الخاصة مقسوم علي اجمالي التعويضات . (التجارة، 2014)

جدول رقم (3-3) نسبة كفاية رأس المال

السنوات	الاموال الخاصة	إجمالي التعويضات	النسبة
2008	3000000	158041.6	18.98%
2009	2981277.013	411256.539	7.24%
2010	2823050.919	1112940.383	2.53%
2011	2239015.602	374637.292	5.97%
2012	1668395.106	73844.354	22.59%
2013	2185436.861	549419.129	3.97%
2014	2332097.927	29976601.77	0.07%
2015	5826638.192	10299173.79	0.56%

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يوضح الجدول رقم (3-3) نسبة كفاية رأس المال حيث سجلت هذه النسبة الارتفاعات و الانخفاضات المفاجأة خلال فترة الدراسة , حيث سجلت أعلا نسبة في عام 2012 بنسبته %22.59 وسجلت أقل نسبة في عام 2014 بنسبته %0.07، يعتبر الانخفاض و الارتفاع المفاجئ في هذه النسبة يشكل بارتفاع معدلات الخطر على ملاءة رأس المال للشركة ولا بد من وضع سياسة تنظم الموازنة بين الاموال الخاصة و التعويضات.



المصدر: اعداد الباحثة

4.2.3: نسبة السيولة العادية.

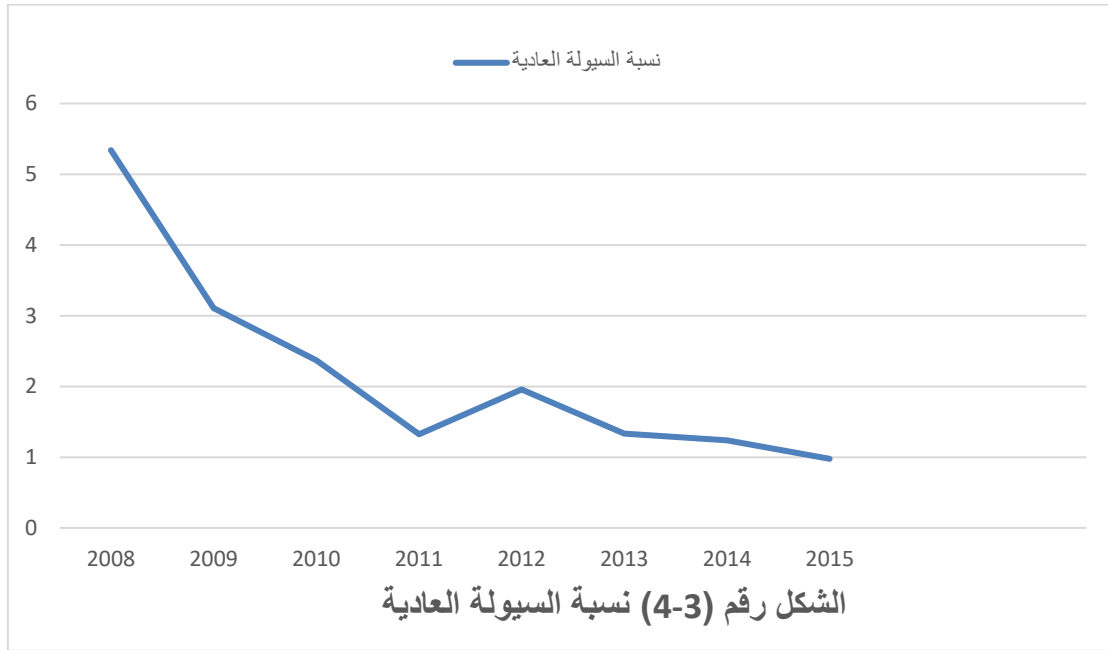
تقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن فيه تغطية و سداد الالتزامات الجارية قصيرة الاجل بواسطة الاصول المتداولة (و هي الاصول التي يمكن تحويلها الي نقدية) ويتم حسابها بقسمة الموجودات المتداولة على الالتزامات قصيرة الاجل. (التعاوني، 2015)

الجدول رقم (3-4) نسبة السيولة العادية

السنوات	الموجودات المتداولة	الالتزامات قصيرة الاجل	النسبة
2008	4177549	782330	5.33%
2009	4472000.616	1438940.766	3.10%
2010	4173621.629	1761012.655	2.37%
2011	5172854.473	3912557.703	1.32%
2012	7969651.891	4067699.377	1.95%
2013	18548749.94	13929130.19	1.33%
2014	25839902.73	20868055.93	1.23%
2015	55234511.47	56545215.13	0.97%

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يوضح الجدول رقم (3-4) نسبة السيولة لشركة تكافل خلال فترة الدراسة و بين التحليل ان الشركة سجلت نسبة عالية من السيولة في بداية نشاطها في عام 2008 بنسبته 5.339 و تعتبر هذه النسبة عالية و يؤدي هذا الارتفاع الي ارتفاع مخاطر الاحتفاظ و عدم توظيف الاموال ، كما سجلت الشركة عام 2015 بنسبة 0.976 و هذه النسبة غير مقبولة و اقل من النسبة المقبول 1:2.



المصدر: اعداد الباحثة

5.2.3: متوسط المطلوبات المتداولة.

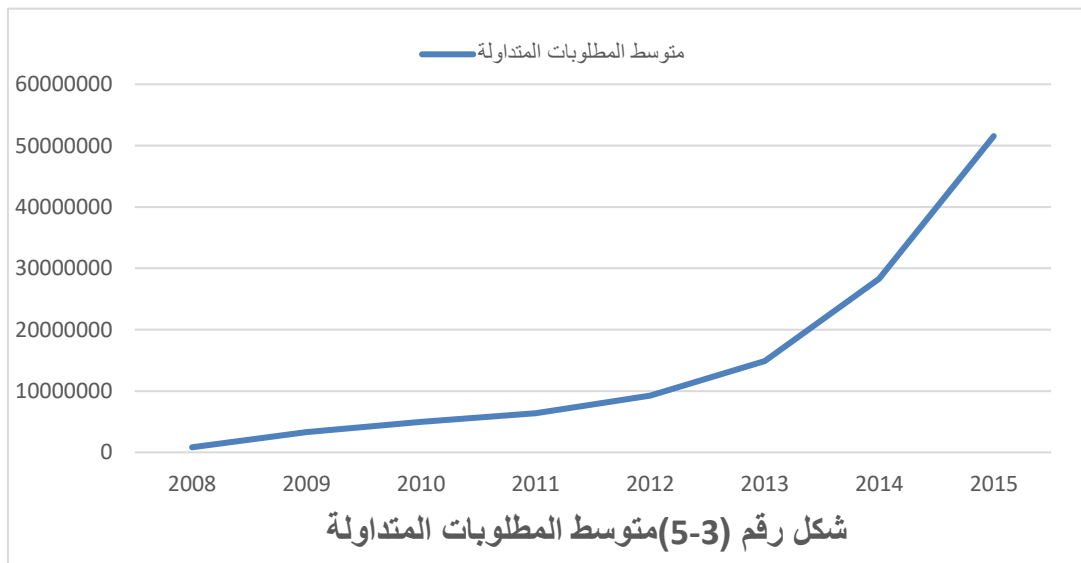
تقيس هذه النسبة متوسط المطلوبات المتداولة ويتم مقارنة هذه النسبة بمقارنتها بالسلسلة الزمنية بالإضافة الي قراءات الشركات الناجحة في نفس المجال. (التعاوني، 2015)

جدول رقم (3-5) متوسط المطلوبات المتداولة

السنوات	المطلوبات المتداولة اول المدة	المطلوبات المتداولة اخر المدة	متوسط المطلوبات المتداولة
2008	0	1655800	827900
2009	1655800	3252542.367	3282071.184
2010	3252542.367	3398565.047	4951824.891
2011	3398565.047	5959519.445	6378324.77
2012	5959519.445	6554704.237	9236871.564
2013	6554704.237	16642791.85	14876100.16
2014	16642791.85	23280804.11	28283193.91
2015	23280804.11	56545215.13	51553411.68

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يوضح الجدول رقم(3-5) متوسط المطلوبات المتداولة و الذي سجلت الشركة ارتفاع تدريجي خلال السنوات الخمسة لبداية نشاطها و من ثم ارتفعت ارتفاع مفاجئ خلال العامين 2014/2015 و هذا الارتفاع يعرض الشركة لخطر عدم المقدرة على مواجهة التزاماتها.



المصدر: اعداد الباحثة

6.2.3: نسبة الدين الي حقوق الملكية.

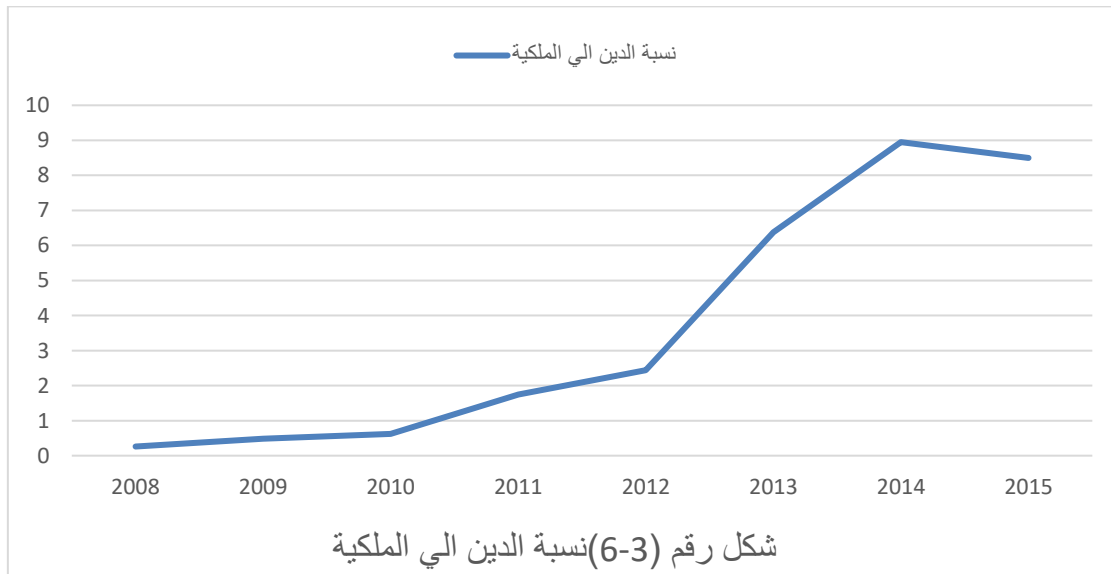
تساعد هذه النسبة احتساب الدين إلى حقوق الملكية في الشركة والمقرضين و الدائنين على فهم مخاطر الهيكل المالي للشركة و تكون النسبة المقبولة %0.5. (التعاوني، 2015)

جدول رقم (6-3) نسبة الدين الي الملكية

السنوات	اجمالي الديون	حقوق الملكية	نسبة الدين الي الملكية
2008	782330	3000000	%0.26
2009	1438940.766	2981277.013	%0.48
2010	1761012.655	2823050.919	%0.62
2011	3912557.703	2239015.602	%1.74
2012	4067699.377	1668395.106	%2.43
2013	13929130.19	2185436.861	%6.37
2014	20868055.93	2332097.927	%8.94
2015	49495058.67	5826638.192	%8.49

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يوضح جدول رقم (6-3) نسبة الديون الي حقوق الملكية حيث سجلت الشركة عام 2008 ما نسبته %0.260 تعد هذه السنة افضل سنة للشركة بحث لم تتعدى هذه النسبة المقبولة %0.5، كما سجلت الشركة أعلا نسبة في عام 2014 بنسبة %8.948 من ما يرفع معدل الخطر بالشركة.



المصدر: اعداد الباحثة

7.2.3: نسبة الاقساط الي حقوق الملكية:

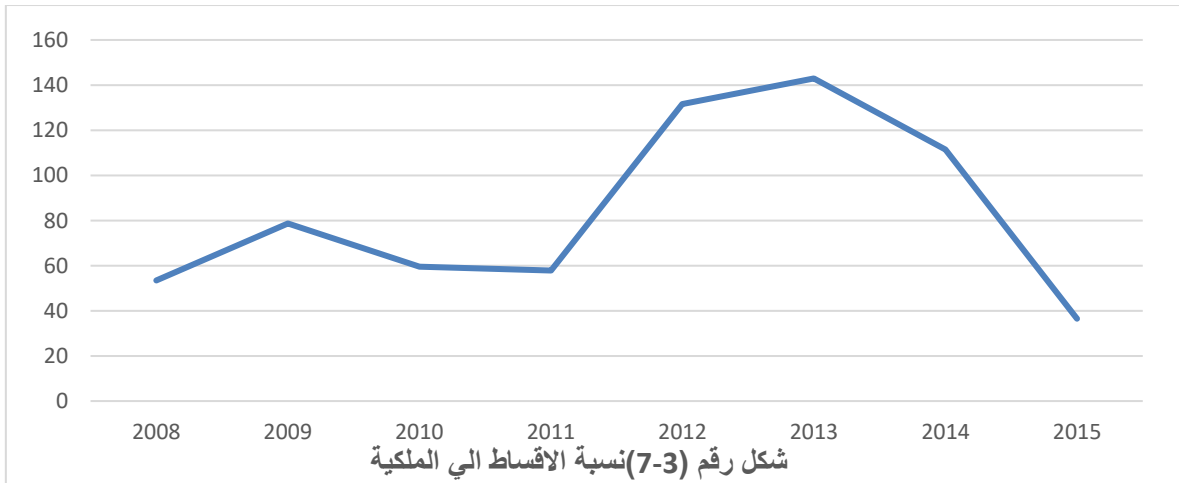
تعد هذه النسبة من نسب النشاط وتقيس مدى قدرة شركة التأمين على استخدام الاموال والكيفية المثلاء لتوظيفها ويجب ان لا تتعدى هذه النسبة %250 ولا يقل عن %50. (التعاوني، 2015)

جدول رقم (7-3) نسبة الاقساط الي الملكية

السنوات	صافي الاقساط المحتفظ بها	حقوق الملكية	نسبة الاقساط الي الملكية
2008	1601335.593	3000000	%53.37
2009	2347804.632	2981277.013	%78.75
2010	1682375.525	2823050.919	%59.59
2011	1296477.55	2239015.602	%57.90
2012	2194729.825	1668395.106	%131.54
2013	3123732.999	2185436.861	%142.93
2014	2599277.285	2332097.927	%111.45
2015	2126489.778	5826638.192	%36.49

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يبين الجدول رقم (7-3) نسبة التغير في الاقساط إلى حقوق الملكية بحيث بلغت أقصى حد في عام 2013 بنسبته %142.93 وتعتبر هذه النسبة نسبة جيدة إلى حد ما بحيث أن النسبة المقبولة لا تتعدى %250 ، في حين لوحظ انخفاض ملحوظ في عام 2015 نسبة %36.49 و يعد هذا الانخفاض كبير خلال عامين و يؤدي هذا الانخفاض في ارتفاع معدل الخطر بالشركة.



المصدر: اعداد الباحثة

8.2.3 - نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين:

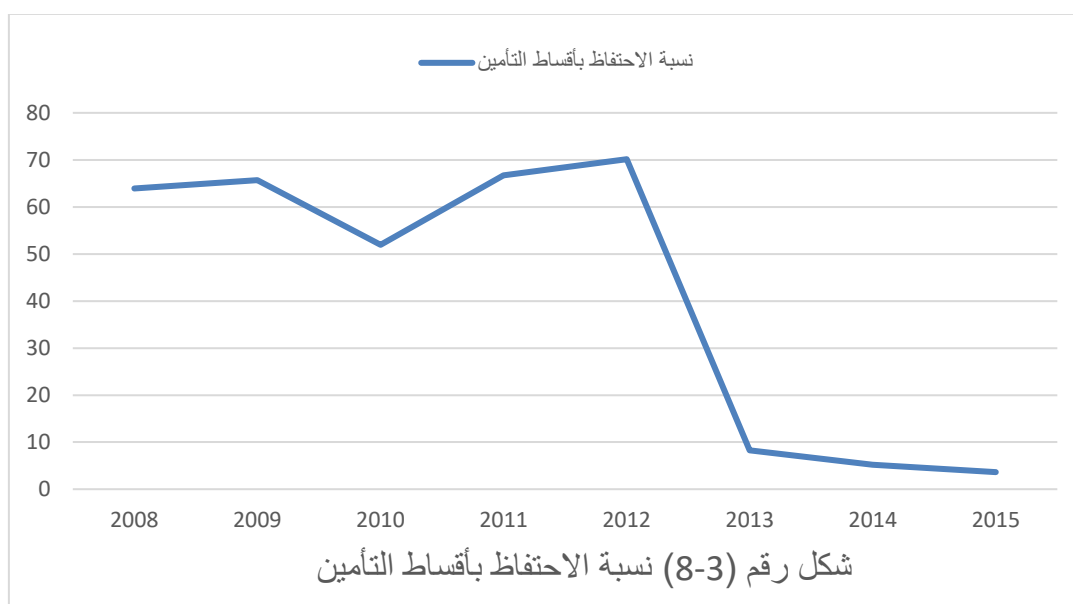
تقيس هذه النسبة الحد الذي يمكن لشركة التأمين ان تحتفظ به وكل ما كانت هذه النسبة عالية كل ما قلت مخاطر الشركة في ادارة الاموال وكيفية وضع الخطط المثالية لمواجهة التزاماتها اتجاه حاملين الوثائق، وتعتبر النسمة الجيدة هي %50. (التكافلي، 2011)

جدول رقم (8-3) نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين

السنوات	صافي الاقساط المكتتبة	اجمالي الاقساط المكتتبة	نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين
2008	1601335.593	2503930	63.95%
2009	2347804.632	3573358.994	65.70%
2010	1682375.525	3238207	51.95%
2011	1296477.55	1943971.964	66.69%
2012	2194729.825	3128819.279	70.14%
2013	3123732.999	37759322.17	8.27%
2014	2599277.285	50255598.14	5.17%
2015	2126489.778	58539677.35	3.63%

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يوضح الجدول رقم (8-3) نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين بحيث سجلت الشركة أعلا نسبة %70.145 سنة 2012 و تعتبر هذه النسبة اعلا نسبة بعد تدرج الذي لوحظ خلال السنوات من 2008 الي 2012، سجلت اقل نسبة في عام 2015 بنسبة %3.632 بعد انخفاض حصل من عام 2013 و يعتر انخفاض مفاجئ محدد من محددات الخطر الذي يؤثر سلباً قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها اتجاه العملاء.



المصدر: اعداد الباحثة

9.2.3: نسبة التغير في صافي الأقساط:

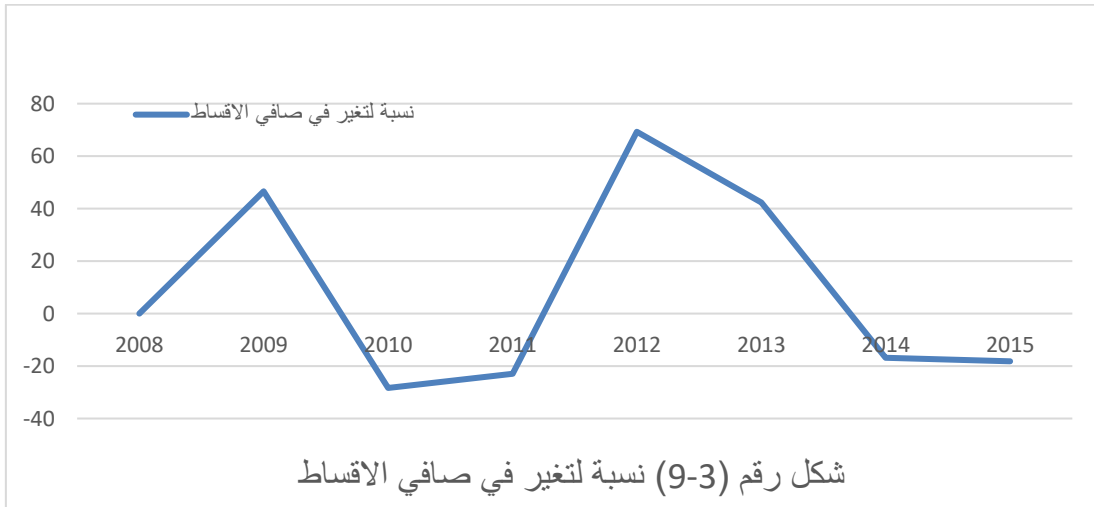
يقيس هذا المؤشر مدى استقرار العمليات التأمينية في الشركة لأن زيادة حجم الاكتتاب عن المدى المقبول من سنة لى اخرى قد يعرض الشركة للخطر، و نفس المنطق فإن نقص حجم الاكتتاب عن المدى المقبول يعني انكماش النشاط بنسبة كبيرة قد يؤدي إلى مشاكل مالية و إدارية تتعرض لها شركة التأمين فهذا المقياس يظهر التغير في حجم الأقساط الصافية لسنة ما مقارنة بالنسبة التي قبلها حيث أن الزيادة في حجم الأقساط الإضافية المكتتبه بها تتطلب زيادة رأس المال و الاحتياطات. (عبدالنبي، 2011)

جدول رقم (9-3) التغير في صافي الأقساط

السنوات	صافي الأقساط العام	صافي الأقساط العام الماضي	العام الحالي- العام الماضي	التغير في صافي الأقساط
2008	1601335.593	0	1601335.593	0%
2009	2347804.632	1601335.593	746469.039	46.615%
2010	1682375.525	2347804.632	-665429.107	-28.342%
2011	1296477.55	1682375.525	-385897.975	-22.937%
2012	2194729.825	1296477.55	898252.275	69.284%
2013	3123732.999	2194729.825	929003.174	42.328%
2014	2599277.285	3123732.999	-524455.714	-16.789%
2015	2126489.778	2599277.285	-472787.507	-18.189%

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يبين الجدول رقم (9-3) نسبة التغير في صافي الأقساط بحث شاهدةت هذه النسبة تذبذب خلال سنوات الدراسة و سجلت اقصى حد لها عي عام 2012 بنسبة 69.284% و تعتبر هذه النسبة غير مقبولة لأن النسبة المقبولة تتراوح ما بين 33%- و 33% ، و وصلت أقل نسبة لها عام 2010 بنسبته -28.342% و تعتبر هذه النسبة من النسب المقبولة .



شكل رقم (9-3) نسبة لتغير في صافي الأقساط

المصدر: اعداد الباحثة

10.2.3: متانة المركز المالي نسبياً الي الاحتياطي الفني:

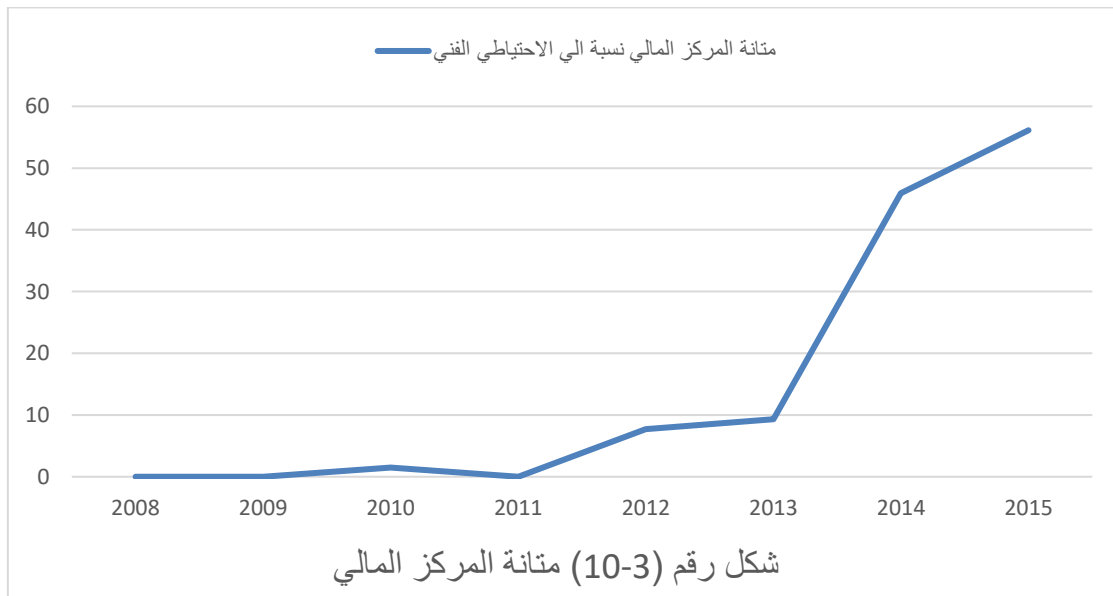
تقيس هذه النسبة قوة المركز المالي و قوة ادارة الشركة في اتخاذ كافة الاجراءات والخطط لجعل مركز المالي للشركة قوي لي تجنب كافة المخاطر الذي يمكن للشركة التعرض لها خلال مزاوله نشاطها و تعتبر النسبة الجيدة النسبة التي تزيد عن 150%. (التجارة، 2014)

جدول رقم (3-10) متانة المركز المالي

السنوات	الاحتياطي الفني	صافي الاقساط المحتفظه	متانة المركز المالي
2008	0	1601335.593	0%
2009	0	2347804.632	0%
2010	24953.609	1682375.525	1.483%
2011	0	1296477.55	0%
2012	169406.883	2194729.825	7.718%
2013	291171.421	3123732.999	9.321%
2014	1193606.374	2599277.285	45.920%
2015	1193606.374	2126489.778	56.130%

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يوضح الجدول رقم (3-10) نسبة متانة المركز المالي الي الاحتياطي الفني حيث توضح هذه النسبة على هشاشة المركز المالي للشركة بحيث سجلت الشركة اعلا نسبة لها في عام 2015 بنسبة 56.130%، وسجلت اقل نسبة لها في عام 2010 بنسبة 1.483% و هذه النسب غير جيدة لأن النسبة الجيدة تكون اعلا من 150% و تدل هذه النسبة على ارتفاع معدل الخطر في الشركة محل الدراسة.



المصدر: اعداد الباحثة

11.2.3 متانة المركز المالي نسبة الاحتياطي غير الفني:

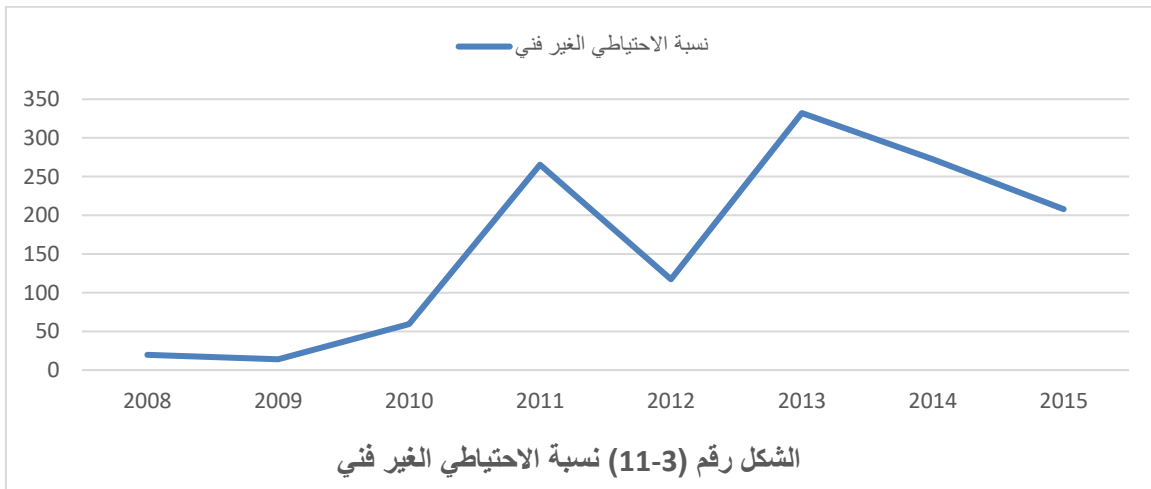
تقيس هذه النسبة قوة المركز المالي و الاحتياطي الغير فني و تبين قوة ادارة الشركة في اتخاذ كافة الاجراءات والخطط لجعل مركز المالي للشركة قوي لي تجنب كافة المخاطر الذي يمكن للشركة التعرض لها خلال مزاولة نشاطها و تعتبر النسبة الجيدة النسبة التي تزيد عن 150% . (التجارة، 2014)

جدول رقم (11-3) متانة المركز المالي نسبة الاحتياطي غير الفني

السنوات	الاحتياطي غير الفني	صافي الاقساط المحققة	نسبة الاحتياطي غير الفني
2008	318430	1601335.593	19.88%
2009	326648.515	2347804.632	13.91%
2010	997123.789	1682375.525	59.26%
2011	3443164.911	1296477.55	265.57%
2012	2576492.878	2194729.825	117.39%
2013	10375614.14	3123732.999	332.15%
2014	3530073.293	2599277.285	272.28%
2015	3500963.859	2126489.778	208.09%

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يوضح الجدول رقم (11-3) نسبة متانة المركز المالي الي نسبة الاحتياطي الغير فني(القانوني) بحيث وصلت هذه النسبة أعلا نسبة لها في عام 2013 بنسبة 332.154% و تدل هذه النسبة الافراط في كمية الاحتفاظ بالأموال فوق النسب المطلوبة بحيث النسبة المقبول 150% و ما يزيد عن هذه النسبة تعتبر امال زائدة لابد من الشركة استثمارها لتحقيق الربح و تتعرض الشركة الي مخاطر عدم الاستمرارية لعدم مقدرتها لتوظيف اموالها التوظيف الامثل ،و سجلت الشركة أقل نسبة لها في عام 2009 بنسبة 13.91% و هذه النسبة غير جيدة و غير مقبولة و لابد من الشركة إعادة النظر في هيكله اموالها لأنها تتعرض لمعدلات خطر عالية.



الشكل رقم (11-3) نسبة الاحتياطي الغير فني

المصدر: اعداد الباحثة

12.2.3- نسبة النشاط.

حيث ان X1 تتمثل في صافي رأس المال العامل الي مجموع الاصول، X2 تتمثل في رصيد الارباح المحتجزة الي مجموع الاصول، X3 نسبة الربحية و المتمثلة في الربح قبل الفوائد و الضرائب الي مجموع الاصول، X4 حيث تتمثل في نسبة المتانة و الرفع المالي و يتم احتسابها القيمة السوقية لحقوق المساهمين الي مجموع المطلوبات، X5 و المتمثلة في نسبة المبيعات الي مجموع الاصول، كما ان $2.99 <$ نسبة الشركات الناجحة و القدرة علي الاستمرار، $1.8 >$ نسبة الشركات الفاشلة و المعرض للافلاس. (التكافلي، 2011)

$$z_t = f(x_{t1}, x_{t2}, x_{t3}, x_{t4}, x_{t5})$$

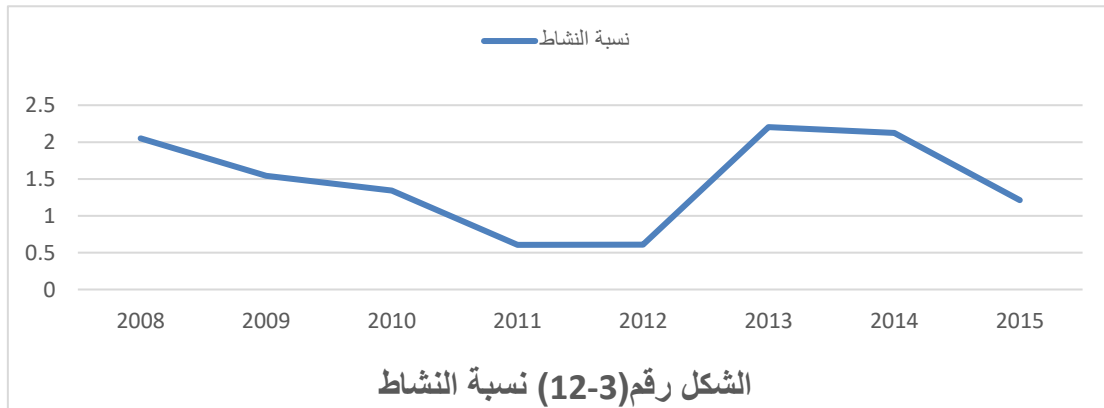
$$z = x_1 + x_2 + x_3 + x_4 + x_5$$

جدول رقم (12-3) يوضح نسبة النشاط

السنوات	X1	x2	x3	x4	x5	نسبة النشاط
2008	0.652	-0.012	0.213	0.652	0.544	2.051%
2009	0.478	0.006	0.006	0.478	0.573	1.542%
2010	0.453	-0.042	-0.042	0.453	0.520	1.343%
2011	0.273	-0.106	-0.071	0.273	0.237	0.605%
2012	0.202	-0.141	-0.035	0.202	0.380	0.609%
2013	0.116	-0.077	0.042	0.116	2.005	2.202%
2014	0.089	0.023	0.005	0.089	1.918	2.124%
2015	0.099	0.005	0.010	0.099	0.996	1.210%
						1.461%

المصدر: اعداد الباحثة من الميزانيات والتقارير السنوية

يوضح الجدول رقم (12-3) نسبة نشاط الشركة الذي سجلت اعلا نسبة لها عام 2013 بنسبة 2.202%، واقل نسبة عام 2011 بنسبة 0.603% وتعد هذه النسبة غير مقبولة و تدل على عدم نجاح الشركة و نسبة z و هي نسبة متوسط نشاط الشركة العام و الذي نسبته 1.4612% و تدل هذه النسبة على التنبؤ بفشل الشركة.



المصدر: اعداد الباحثة

من خلال استعراض التحليل المالي للقوائم المالية للشركة يتضح مجموعة من نقاط الضعف والقوة والذي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1- نقاط القوة:

- اتضح من التحليل قد تعمل الشركة على رفع قيمة كل من الاصول الثابتة والاموال الخاصة .
- من تحليل نسبة الاقساط الى حقوق الملكية يتضح ان الشركة تتخذ تدابير لرفع من معدل الاقساط المحتفظ بها.
- يبدو ان الشركة تتخذ في اجراءات لوضع إطار جيد لرفع من معدل الاقساط بالشركة هذا ما تبين من خلال تحليل نسبة التغير في الاقساط.
- تعتمد الشركة على الاحتياطات الفنية لتدعيم متانة المركز المالي للشركة.
- تمتلك الشركة معدل مرتفع من الاحتياطات غير الفنية مما يعزز متانة مركزها المالي.

2- نقاط الضعف:

- أن هامش الملاءة المالية ضعيف جدا ولم تحقق الشركة الحد الامثل من هامش الملاءة.
- أتضح من التحليل ان نسبة كفاية رأس المال تتغير تغيير مفاجئ من سنة الى اخرى و هذا برفع من معدل الخطر المالي.
- الشركة لا تحتفظ بالسيولة بالشكل الكافي وهذا قد يعرض الشركة الى مخاطر عدم مواجهة التزاماتها.
- ارتفاع متوسط المطلوبات المتداولة.
- ارتفاع في أجمالي الديون وهذا يؤثر سلبا على استمرارية نشاطها.
- لم تصل الشركة الى المعدل المطلوب في نسبة الاقساط الى حقوق الملكية.
- تدل نسبة النشاط بالتنبؤ بالفشل في حالة عدم قدرة الشركة على اتخاذ التدابير اللازمة لاستمرارية نشاطها.
- وجود خلل في الاجراءات المتخذة في الكيفية الذي يتم بها التعامل مع الاقساط لأنه اتضح انخفاض مفاجئ في اخر ثلاثة سنوات.
- بعد تحليل الملاءة المالية لشركة تكافل وبيان نقاط القوة و الضعف لمؤشراتها، سيتم تحليل و اختبار فرضيات الدراسة من خلال صحيفة استبيان موجه لمفردات و عينة مجتمع البحث كما يلي:

3.3- مجتمع وعينة الدراسة (إجراءات الدراسة الميدانية)

مقدمة

نقدم هنا عرضاً تفصيلياً للإجراءات التي اعتمدت في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف تحديد أثر مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية لشركة التأمين، ويشمل أداة جمع البيانات وطرق إعدادها والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها ومجتمع وعينة الدراسة.

1.3.3- أداة الدراسة

استخدمت الباحثة صحيفة الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقامت بتصميم استمارة الاستبيان، واشتملت على البيانات الشخصية عن المستهدفين والمتمثلة المؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، كما اشتملت الاستمارة على متغيرين كالآتي: -
المتغير المستقل: مخاطر التأمين التكافلي، ويشمل:-

المحور الأول: مخاطر السيولة، وتكون هذا المحور من (5) فقرات.

المحور الثاني: مخاطر المخصصات والاحتياطيات، وتكون المحور من (5) فقرات.

المحور الثالث: مخاطر الاستثمار، وتكون المحور من (5) فقرات.

المحور الرابع: مخاطر مختلطة، وتكون المحور من (10) فقرات.

المتغير التابع: الملاءة المالية (قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها)، وتكون المحور من (8) فقرات.

وقد استخدمت الباحثة الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بمقياس ليكرث الخماسي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق جداً) ودرجتان للإجابة (غير موافق)، وثلاث درجات للإجابة (موافق إلى حد ما) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق جداً).

جدول (3-13) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق جداً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق جداً
الترميز	1	2	3	4	5

المصدر: اعداد الباحثة

2.3.3- الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية⁽¹⁾ وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة⁽²⁾، وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت. وقد تم استخدام الآتي:

- ❖ **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- ❖ **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تركز إجابات المبحوثين عن كل فقرة، حول درجات المقياس، وذلك لتحديد مستوى كل محور من محاور الدراسة.
- ❖ **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- ❖ **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- ❖ **اختبار (ت) (One Sample T – test):** لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط الاستجابة ومتوسط القياس (3) في المقياس الخماسي.
- ❖ **معامل ألفا كرونباخ:** للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
- ❖ **معامل الارتباط:** لإيجاد العلاقة بين كل فقرة من فقرات الاستبيان وإجمالي المحور الذي تنتمي إليه.
- ❖ **الانحدار البسيط:** لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

النسخة الثانية والعشرون، SPSS ومختصره (Statistical Package for Social Sciences)⁽¹⁾
⁽²⁾Uma Sekaran : Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carbondale, 2003, p24.

❖ **الانحدار المتعدد:** لتحديد أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.

صدق فقرات الاستبانة: وتم ذلك من خلال الآتي:

أولاً: صدق المحكمين

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لمحاوير الدراسة

أ. محور مخاطر السيولة

جدول (3-14) معامل الارتباط بين فقرات محور مخاطر السيولة وإجمالي المحور

ت	الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	تؤثر السيولة المجمدة في الشركة على زيادة معدل المخاطر بالشركة.	0.771	0.000
2	انخفاض مخاطر التسعير لخدمات التأمين له تأثير على سيولة الشركة.	0.666	0.000
3	انخفاض السيولة في شركات التأمين يعود بشكل رئيسي إلى عملية تسعير المنتجات التأمينية للشركة.	0.687	0.000
4	الزيادة في رأس مال الشركة تؤثر إلى الزيادة في إجمالي الأصول الخطرة بالشركة.	0.654	0.000
5	لا يمكن الموازنة بين مخاطر السيولة والربحية بالشركة	0.824	0.000

المصدر: اعداد الباحث

من الجدول رقم (3-14) يتبين إن العلاقة بين كل فقرة من فقرات محور مخاطر السيولة وإجمالي المحور كانت علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05.

ب. محور مخاطر المخصصات والاحتياطات

جدول (3-15) معامل الارتباط بين فقرات محور مخاطر المخصصات والاحتياطات

وإجمالي المحور

ت	الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	تزداد المخاطر بزيادة الاحتفاظ بالاحتياطات أكثر من المعدل المطلوب.	0.872	0.000
2	تقلل الشركة نسبة كبيرة من مخاطرها لأنها تزيد من معدلات المخصصات المتنوعة.	0.750	0.000
3	المبالغ العالية المخصصة للاحتياطات المتنوعة مؤشر لكفاءة الشركة.	0.292	0.046
4	تزداد القيمة الدفترية للشركة بزيادة المخصصات المالية	0.889	0.000
5	تزداد القيمة الدفترية للشركة بزيادة الاحتياطات	0.666	0.000

المصدر: اعداد الباحثة

من الجدول رقم (3-15) يتبين إن العلاقة بين كل فقرة من فقرات محور مخاطر المخصصات والاحتياطات وإجمالي المحور كانت علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05.

ج. محور مخاطر الاستثمار

جدول (3-16) معامل الارتباط بين فقرات محور مخاطر الاستثمار وإجمالي المحور

ت	الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	عدم وجود استثمار في الشركة التأمين التكافلي يؤدي إلى زيادة معدل التنبؤ بالفشل بالمستقبل.	0.921	0.000
2	في حالة زيادة قيمة الاشتراكات بالشركة يمكن متخذي القرارات وضع خطة استثمارية لتدعيم نشاط الشركة.	0.802	0.000
3	عدم وجود هيئة رقابية شرعية منتظمة سبب من أسباب عدم وجود استثمارات بالشركة.	0.659	0.000
4	لا تمتلك الشركة فوائض تأمينية تساعد على توظيف أموالها في استثمارات لتحقيق الاستمرارية للشركة.	0.748	0.000
5	استمرار في عدم اتخاذ الشركة قرارات بإجراءات تخص توظيف الأموال بشكل يخدم أهدافها يؤدي الشركة إلى خطر الإفلاس	0.418	0.004

المصدر: اعداد الباحثة

من الجدول رقم (3-16) يتبين إن العلاقة بين كل فقرة من فقرات محور مخاطر الاستثمار وإجمالي المحور كانت علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05.

د. محور مخاطر مختلطة

جدول (3-17) معامل الارتباط بين فقرات محور مخاطر مختلطة وإجمالي المحور

ت	الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	يتم دعم رأس مال الشركة بنسبة من المخصصات المحتفظة لرفع القيمة الدفترية للشركة	0.405	0.005
2	يتم دعم رأس المال بنسبة من الاحتياطيات المخصصة لتقوية الملاءة المالية للشركة	0.712	0.000
3	تقوم الشركة بالخطط المالية للاحتفاظ بالسيولة على هيئة مخصصات استثمار لتحقيق الربحية	0.470	0.001
4	لا يمكن تحقيق التوازن بين مخاطر السيولة و مخاطر المخصصات المالية	0.344	0.018
5	تعد مخاطر السيولة من أهم المخاطر المؤثرة على ملاءة الشركة	0.521	0.000
6	تعد مخاطر المخصصات المالية لها تأثير غير ايجابي على الملاءة المالية للشركة	0.379	0.009
7	الشركة تحقق أهدافها المالية بكفاءة	0.878	0.000
8	الشركة تمتلك خطط متطورة لمواجهة مخاطرها المالية	0.754	0.000
9	الشركة لديها كوادر كافية متخصصة في إدارة المخاطر المالية	0.776	0.000
10	الشركة لديها إستراتيجية حديثة لمواجهة المخاطر المالية	0.781	0.000

المصدر: اعداد الباحثة

من الجدول رقم (3-17) يتبين إن العلاقة بين كل فقرة من فقرات محور مخاطر مختلطة وإجمالي المحور كانت علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05.

هـ. محور الملاءة المالية (قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها)

جدول (3-18) معامل الارتباط بين فقرات محور الملاءة المالية وإجمالي المحور

ت	الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	الارتفاع في معدل الاحتياطيات إلى الكفاءة المالية العالية للشركة	0.832	0.000
2	الزيادة في رأس مال الشركة تنعكس بالزيادة في إجمالي الأصول الخطرة	0.872	0.000
3	تتمتع الشركة بملاءة مالية عالية	0.913	0.000
4	أنت راضي عن الملاءة المالية للشركة	0.326	0.025
5	تسعى الشركة في تطوير خطط لتحقيق الملاءة المالية	0.760	0.000
6	الشركة تحقق أهدافها المالية بفاعلية	0.698	0.000
7	ترغب بالمشاركة في تطوير خطط الشركة لتحقيق الملاءة المالية	0.668	0.000
8	تتأثر مخاطر تسعير منتجات التأمين بالمركز المالي للشركة	0.839	0.000

المصدر: اعداد الباحثة

من الجدول رقم (3-18) يتبين إن العلاقة بين كل فقرة من فقرات محور الملاءة المالية وإجمالي المحور كانت علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05.

3.3.3-الثبات

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضة⁽³⁾، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (47) استمارة، وفي الجدول رقم (7) نجد أن قيمة معامل ألفا لثبات محور "مخاطر السيولة" مقدارها (0.752)، ولمحور "مخاطر المخصصات والاحتياطيات" (0.738)، ولمحور "مخاطر الاستثمار" (0.733)، ولمحور "مخاطر

⁽³⁾Uma Sekaran : **Research Methods For Business, A Skill - Building Approach**, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carbondale, 2003, p311

مختلطة" (0.814)، ولمحور "الملاءة المالية" (0.883)، ولإجمالي الاستبيان (0.674) وهي معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول (3-19) معامل الفايكنغ ونباخ لثبات استمارة الاستبانة

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	مخاطر السيولة	5	0.752
2	مخاطر المخصصات والاحتياطات	5	0.738
3	مخاطر الاستثمار	5	0.733
4	مخاطر مختلطة	10	0.814
5	الملاءة المالية	8	0.883
	إجمالي الاستبانة	33	0.674

المصدر: اعداد الباحثة

4.3.3- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المسؤولين بشركة تكافل للتأمين دوي العلاقة بموضوع البحث، والبالغ عددهم (50) فرداً، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، فإن الباحثة اعتمدت اسلوب المسح الشامل بتوزيع (50) استمارة استبيان واستردت منها (47) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة بلغت (94%) وكما مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (3-20) الاستثمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المفقودة،	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات غير صالحة	نسبة الاستثمارات الغير صالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الصالحة
50	3	%6	0	%0	47	%94

المصدر: اعداد الباحثة

5.3.3- خصائص افراد العينة الشاملة مجتمع البحث:

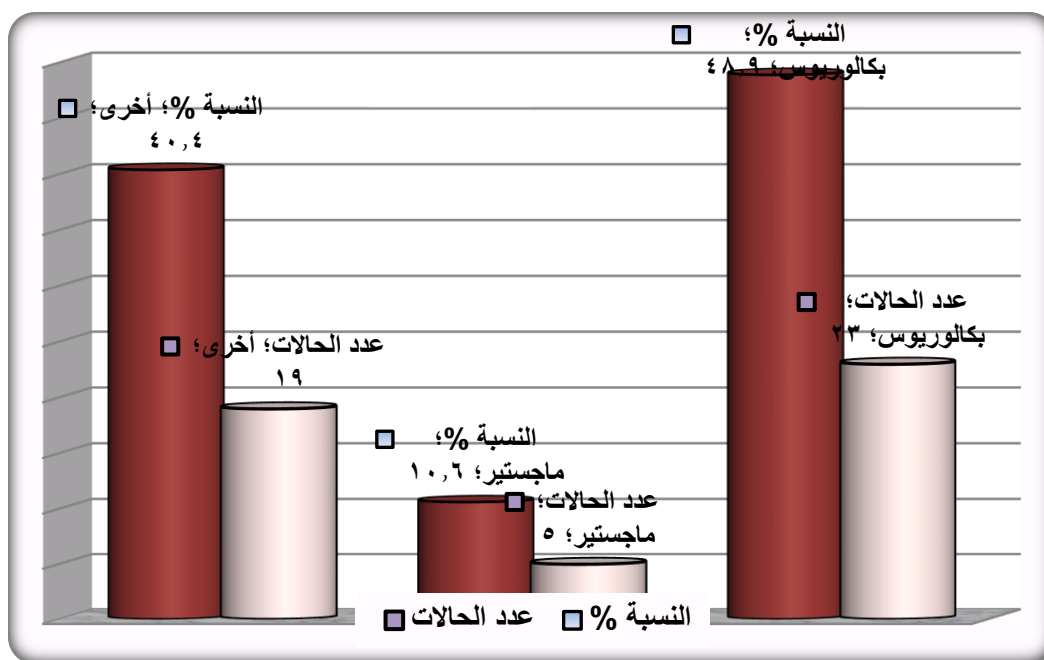
1. المؤهل العلمي

جدول (3-21) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	عدد الحالات	المؤهل العلمي
48.9	23	بكالوريوس
10.6	5	ماجستير
40.4	19	أخرى
100.0 %	47	المجموع

المصدر: اعداد الباحثة

تبين من خلال الجدول (3-21) أن غالبية المستهدفين وبنسبة بلغت (48.9%) من خريجي الجامعات، وأن (5) من المستهدفين وما نسبته (10.6%) من حملة المؤهل العالي (الماجستير)، و(19) مستهدفاً وما نسبته (40.4%) كانت لهم مؤهلات علمية أخرى غير التي تم ذكرها.



شكل (3-13) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المصدر: اعداد الباحثة

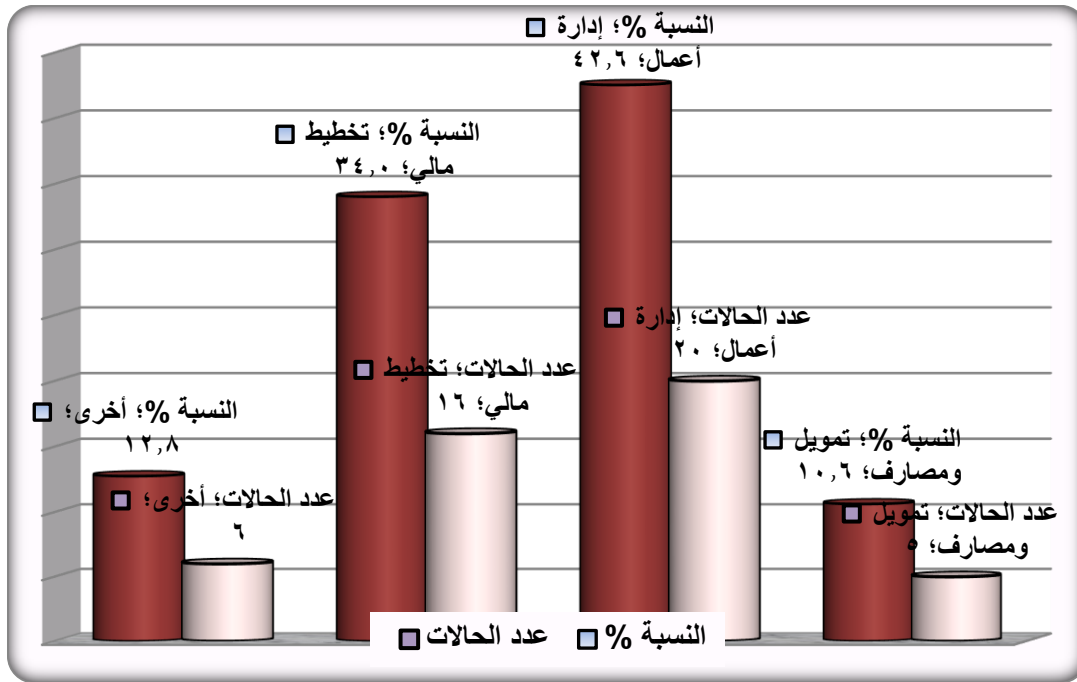
2. التخصص

جدول (3-22) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	عدد الحالات	النسبة %
تمويل ومصارف	5	10.6
إدارة أعمال	20	42.6
تخطيط مالي	16	34.0
أخرى	6	12.8
المجموع	47	100.0%

المصدر: اعداد الباحثة

تبين من خلال الجدول (3-22) أن غالبية المستهدفين وبنسبة بلغت (42.6%) متخصصين في مجال إدارة الأعمال، و(16) منهم وما نسبته (34%) متخصصين في مجال التخطيط المالي، و(5) مستهدفين وما نسبته (10.6%) متخصصين في التمويل والمصارف، و(6) من المستهدفين وبنسبة (12.8%) لهم تخصصات أخرى غير التي تم ذكرها.



شكل (3-14) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

المصدر: اعداد الباحثة

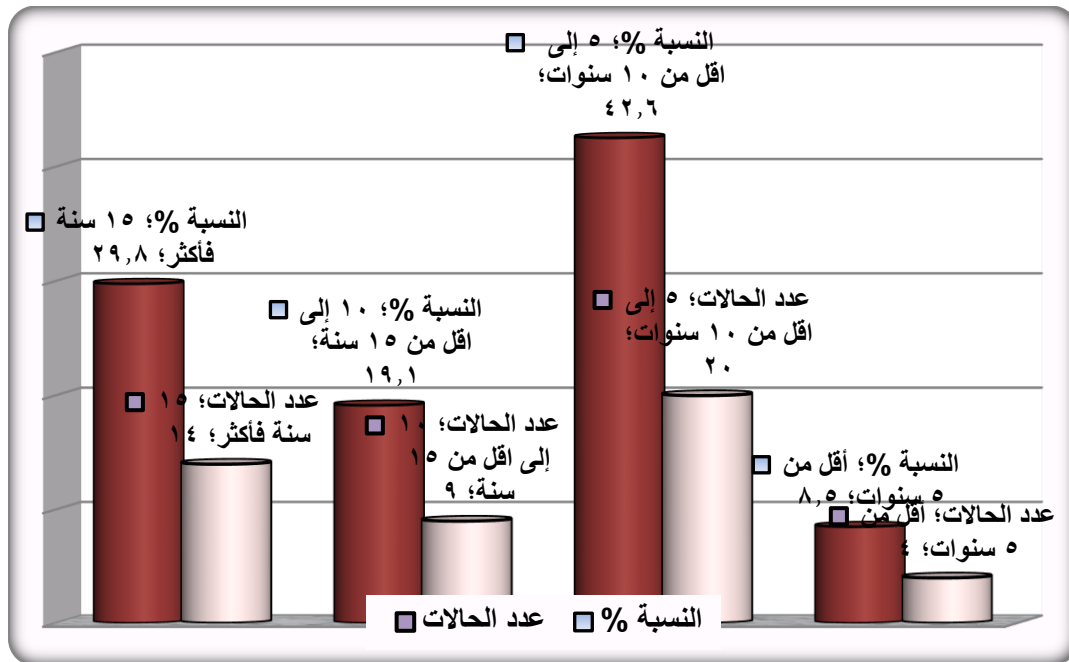
3. سنوات الخبرة

جدول (3-23) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة %	عدد الحالات	سنوات الخبرة
8.5	4	أقل من 5 سنوات
42.6	20	5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
19.1	9	10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
29.8	14	أكثر من 15 سنة
%100.0	47	المجموع

المصدر: اعداد الباحثة

تبين من خلال الجدول (3-23) أن غالبية المستهدفين وبنسبة بلغت (42.6%) لهم خبرة ضمن الفئة 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و(14) مستهدفاً وما نسبته (29.8%) كانت خبرتهم أكثر من 15 سنة، و(9) منهم وما نسبته (19.1%) تراوحت خبرتهم ما بين 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، و(4) مستهدفين وما نسبته (8.5%) كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات.



شكل (3-15) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

المصدر: اعداد الباحثة

4.3- تحليل صحيفة الاستبيان واختبار الفرضيات

1.4.3: الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين

لتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبيان وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبيان، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتكون الدرجة مرتفعة (أفراد العينة متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أكبر من قيمة متوسط القياس (3)، وتكون الدرجة منخفضة (أفراد العينة غير متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (3)، وتكون الدرجة متوسطة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

المتغير المستقل: مخاطر التأمين التكافلي ويشمل (مخاطر السيولة، ومخاطر المخصصات والاحتياطات، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر مختلطة)

1) مخاطر السيولة

الجدول رقم (24-3) يوضح التوزيعات التكرارية لنتائج اختبار (One Sample T- test) لمحور مخاطر السيولة

الدرجة	قيمة الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جداً	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
مرتفعة	0.000	0.992	4.13	22	13	8	4	0	ك	تؤثر السيولة المجمدة في الشركة على زيادة معدل المخاطر بالشركة	1
				46.8	27.7	17.0	8.5	0	%		
مرتفعة	0.000	1.024	3.68	7	28	4	6	2	ك	انخفاض مخاطر التسعير لخدمات التأمين له تأثير على سيولة الشركة	2
				14.9	59.6	8.5	12.8	4.3	%		
متوسطة	0.172	0.947	2.81	0	16	7	23	1	ك	انخفاض السيولة في شركات التأمين يعود بشكل رئيسي إلى عملية تسعير المنتجات التأمينية للشركة	3
				0	34.0	14.9	48.9	2.1	%		
مرتفعة	0.000	1.131	3.64	14	12	11	10	0	ك	الزيادة في رأس مال الشركة تؤثر إلى الزيادة في إجمالي الأصول الخطرة بالشركة	4
				29.8	25.5	23.4	21.3	0	%		
مرتفعة	0.001	0.771	3.40	0	27	12	8	0	ك	لا يمكن الموازنة بين مخاطر السيولة والربحية بالشركة	5
				0	57.4	25.5	17.0	0	%		
مرتفع	0.000	0.694	3.53	إجمالي محور مخاطر السيولة							

المصدر: اعداد الباحثة

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (3-24) إن قيم متوسطات الاستجابة لمحور مخاطر السيولة تراوحت من (2.81) إلى (4.13)، وهذا يشير إلى أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على (4) فقرات، وأن درجة الموافقة كانت متوسطة على فقرة واحدة فقط من فقرات هذا المحور، ولتحديد مستوى مخاطر السيولة، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.53) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.53)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى مخاطر السيولة كان مرتفعاً.

2) مخاطر المخصصات والاحتياطات

الجدول رقم (3-25) يوضح التوزيعات التكرارية نتائج اختبار (One Sample T- test)

لمحور مخاطر المخصصات والاحتياطات

الدرجة	قيمة الدلالة الإحصائية	المعيار الإحصائي	المتوسط	موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جداً	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
مرتفعة	0.000	1.188	4.26	32	3	4	8	0	ك	تزداد المخاطر بزيادة الاحتفاظ بالاحتياطات أكثر من المعدل المطلوب	1
				68.1	6.4	8.5	17.0	0	%		
مرتفعة	0.000	1.197	3.79	19	7	15	4	2	ك	تقلل الشركة نسبة كبيرة من مخاطرها لأنها تزيد من معدلات المخصصات المتنوعة	2
				40.4	14.9	31.9	8.5	4.3	%		
منخفضة	0.000	0.984	2.34	0	6	15	15	11	ك	المبالغ العالية المخصصة للاحتياطات المتنوعة مؤشر لكفاءة الشركة	3
				0	12.8	31.9	31.9	23.4	%		
مرتفعة	0.014	0.965	3.36	1	28	7	9	2	ك	تزداد القيمة الدفترية للشركة بزيادة المخصصات المالية	4
				2.1	59.6	14.9	19.1	4.3	%		
متوسطة	0.242	0.985	3.17	2	17	19	5	4	ك	تزداد القيمة الدفترية للشركة بزيادة الاحتياطات	5
				4.3	36.2	40.4	10.6	8.5	%		
مرتفع	0.001	0.747	3.38	إجمالي محور مخاطر المخصصات والاحتياطات							

المصدر: اعداد الباحثة

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (3-25) إن قيم متوسطات الاستجابة لمحور مخاطر المخصصات والاحتياطات تراوحت من (2.34) إلى (4.26)، وهذا يشير إلى أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على (3) فقرات، وأن درجة الموافقة كانت متوسطة على فقرة واحدة فقط، ومنخفضة على فقرة واحدة أخرى من فقرات هذا المحور، ولتحديد مستوى مخاطر المخصصات

والاحتياطات، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.38) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.38)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.001) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى مخاطر المخصصات والاحتياطات كان مرتفعاً.

3 مخاطر الاستثمار

الجدول رقم (3-26) يوضح التوزيعات التكرارية نتائج اختبار (One Sample T- test)

لمحور مخاطر الاستثمار

الدرجة	قيمة الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جداً	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
مرتفعة	0.000	1.108	4.11	23	14	2	8	0	ك	عدم وجود استثمار في الشركة التأمين التكافلي يؤدي إلى زيادة معدل التنبؤ بالفشل بالمستقبل	1
				48.9	29.8	4.3	17.0	0	%		
متوسطة	0.473	0.605	2.94	0	7	30	10	0	ك	في حالة زيادة قيمة الاشتراكات بالشركة يمكن متخذي القرارات وضع خطة استثمارية لتدعيم نشاط الشركة	2
				0	14.9	63.8	21.3	0	%		
مرتفعة	0.000	0.881	3.53	3	28	7	9	0	ك	عدم وجود هيئة رقابة شرعية منتظمة سبب من أسباب عدم وجود استثمارات بالشركة	3
				6.4	59.6	14.9	19.1	0	%		
مرتفعة	0.002	1.228	3.60	16	8	12	10	1	ك	لا تمتلك الشركة فوائض تأمينية تساعد على توظيف أموالها في استثمارات لتحقيق الاستثمارية للشركة	4
				34.0	17.0	25.5	21.3	2.1	%		
مرتفعة	0.000	0.963	3.83	15	12	17	3	0	ك	استمرار في عدم اتخاذ الشركة قرارات بإجراءات تخص توظيف الأموال بشكل يخدم أهدافها يؤدي الشركة إلى خطر الإفلاس	5
				31.9	25.5	36.2	6.4	0	%		
مرتفع	0.000	0.681	3.60	إجمالي محور مخاطر الاستثمار							

المصدر: اعداد الباحث

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (3-26) إن قيم متوسطات الاستجابة لمحور مخاطر الاستثمار تراوحت من (2.94) إلى (4.11)، وهذا يشير إلى أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على (4) فقرات، وأن درجة الموافقة كانت متوسطة على فقرة واحدة فقط من فقرات هذا المحور، ولتحديد مستوى مخاطر الاستثمار، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.6) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.6)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى مخاطر الاستثمار كان مرتفعاً.

4 مخاطر مختلطة

الجدول رقم (3-27) يوضح التوزيعات التكرارية نتائج اختبار (One Sample T- test) لمحور مخاطر مختلطة

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	لا يوافق جداً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يتم دعم رأس مال الشركة بنسبة من المخصصات المحتفظه لرفع القيمة الدفترية للشركة	ك	0	0	13	24	3.94	0.704	0.000	مرتفعة
		%	0	0	27.7	51.1	21.3			
2	يتم دعم رأس المال بنسبة من الاحتياطيات المخصصة لتقوية الملاءة المالية للشركة	ك	0	3	2	14	4.43	0.853	0.000	مرتفعة
		%	0	6.4	4.3	29.8	59.6			
3	تقوم الشركة بالخطط المالية للاحتفاظ بالسيولة على هيئة مخصصات استثمار لتحقيق الربحية	ك	0	7	9	21	3.72	0.971	0.000	مرتفعة
		%	0	14.9	19.1	44.7	21.3			
4	لا يمكن تحقيق التوازن بين مخاطر السيولة و مخاطر المخصصات المالية	ك	3	0	31	12	3.17	0.761	0.132	متوسطة
		%	6.4	0	66.0	25.5	2.1			
5	تعد مخاطر السيولة من أهم المخاطر المؤثرة على ملاءة الشركة	ك	0	3	10	1	4.36	1.031	0.000	مرتفعة
		%	0	6.4	21.3	2.1	70.2			
6	تعدد مخاطر المخصصات المالية لها تأثير غير ايجابي على الملاءة المالية للشركة	ك	0	7	2	9	4.28	1.098	0.000	مرتفعة
		%	0	14.9	4.3	19.1	61.7			
7	الشركة تحقق أهدافها المالية بكفاءة	ك	3	7	11	23	3.34	1.027	0.028	مرتفعة
		%	6.4	14.9	23.4	48.9	6.4			

متوسطة	0.315	1.148	3.17	6	12	18	6	5	ك	الشركة تمتلك خطط متطورة لمواجهة مخاطرها المالية	8
				12.8	25.5	38.3	12.8	10.6	%		
متوسطة	0.129	1.228	3.28	6	20	7	9	5	ك	الشركة لديها كوادر كافية متخصصة في إدارة المخاطر المالية	9
				12.8	42.6	14.9	19.1	10.6	%		
متوسطة	0.160	1.534	3.32	16	5	15	0	11	ك	الشركة لديها إستراتيجية حديثة لمواجهة المخاطر المالية	10
				34.0	10.6	31.9	0	23.4	%		
مرتفع	0.000	0.648	3.70	إجمالي محور مخاطر مختلطة							

المصدر: اعداد الباحثة

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (3-27) إن قيم متوسطات الاستجابة لمحور مخاطر مختلطة تراوحت من (3.17) إلى (4.43)، وهذا يشير إلى أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على (6) فقرات، وأن درجة الموافقة كانت متوسطة على باقي فقرات هذا المحور، ولتحديد مستوى مخاطر مختلطة، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.7) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.7)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفرًا وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى المخاطر المختلطة كان مرتفعاً.

إجمالي مخاطر التأمين التكافلي

جدول رقم (3-28) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور مخاطر التأمين التكافلي

المستوى	معنوية الفروق	قيمة الدلالة الإحصائية	القيمة الإحصائية / T-Test	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
مرتفع	معنوي	0.000	8.075	0.495	0.58	3.58	مخاطر التأمين التكافلي

المصدر: اعداد الباحثة

ولتحديد مستوى مخاطر التأمين التكافلي (مخاطر السيولة، ومخاطر المخصصات والاحتياطيات، ومخاطر الاستثمار، والمخاطر المختلطة)، داخل الشركة قيد الدراسة، فإن النتائج في الجدول رقم (3-28) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.58) وهو أكبر من

متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.58)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفرًا وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى مخاطر التأمين التكافلي (مخاطر السيولة، ومخاطر المخصصات والاحتياطيات، ومخاطر الاستثمار، والمخاطر المختلطة) داخل الشركة قيد الدراسة كانت مرتفعة.

المتغير التابع: الملاءة المالية

جدول (29-3) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور الملاءة المالية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق جداً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق جداً	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	الارتفاع في معدل الاحتياطيات إلى الكفاءة المالية العالية للشركة	ك	11	10	22	4	0	2.40	0.948	0.000	منخفضة
		%	23.4	21.3	46.8	8.5	0				
2	الزيادة في رأس مال الشركة تنعكس بالزيادة في إجمالي الأصول الخطرة	ك	0	16	8	22	1	3.17	0.940	0.221	متوسطة
		%	0	34.0	17.0	46.8	2.1				
3	تتمتع الشركة بملاءة مالية عالية	ك	17	12	17	1	0	2.04	0.908	0.000	منخفضة
		%	36.2	25.5	36.2	2.1	0				
4	أنت راضي عن الملاءة المالية للشركة	ك	7	11	28	0	1	2.51	0.831	0.000	منخفضة
		%	14.9	23.4	59.6	0	2.1				
5	تسعى الشركة في تطوير خطط لتحقيق الملاءة المالية	ك	3	2	20	8	14	3.60	1.156	0.001	مرتفعة
		%	6.4	4.3	42.6	17.0	29.8				
6	الشركة تحقق أهدافها المالية بفاعلية	ك	22	19	5	0	1	1.70	0.832	0.000	منخفضة
		%	46.8	40.4	10.6	0	2.1				
7	ترغب بالمشاركة في تطوير خطط الشركة لتحقيق الملاءة المالية	ك	0	2	1	20	24	4.40	0.742	0.000	مرتفعة
		%	0	4.3	2.1	42.6	51.1				
8	تتأثر مخاطر تسعير منتجات التأمين بالمركز المالي للشركة	ك	0	3	22	8	14	3.70	0.976	0.000	مرتفعة
		%	0	6.4	46.8	17.0	29.8				
	إجمالي محور الملاءة المالية							2.94	0.685	0.561	متوسط

المصدر: اعداد الباحثة

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (29-3) إن قيم متوسطات الاستجابة لمحور الملاءة المالية تراوحت من (1.7) إلى (4.4)، وهذا يشير إلى أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على (3) فقرات، وأن درجة الموافقة كانت متوسطة على فقرة واحدة، ومنخفضة على باقي فقرات هذا المحور، ولتحديد مستوى الملاءة المالية داخل الشركة قيد الدراسة، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور

يساوي (2.94) وهو أقل بقليل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.06)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.561) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى الملاءة المالية بالشركة قيد الدراسة كان متوسطاً.

2.4.3: اختبار الفرضيات

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين مخاطر التأمين التكافلي والملاءة المالية، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

ولتحديد أثر مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية، سيتم استخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد، وسيتم تأكيد نسبة الأثر عن طريق البرنامج الإحصائي المرئي (bath analysis version 22).

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التأمين التكافلي المتمثلة بـ (مخاطر السيولة، ومخاطر المخصصات والاحتياطيات، ومخاطر الاستثمار، والمخاطر المختلطة) على الملاءة المالية في شركة تكافل.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الملاءة المالية في شركة تكافل.

جدول (3-3) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر مخاطر السيولة على الملاءة المالية

معاملات الانحدار		قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط
مخاطر السيولة	الثابت				
- 0.59	5.025	0.000	%35.8	0.358	- 0.598

قيمة F المحسوبة = 25.055 درجات الحرية (1 ، 45) ، قيمة F الجدولية = 4.0847

المصدر: اعداد الباحثة

أظهرت النتائج في الجدول رقم (3-30) وجود علاقة سلبية معنوية بين مخاطر السيولة والملاءة المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.598)، وتشير إلى سلبية العلاقة بين المتغيرين، أي أن ارتفاع مستوى مخاطر السيولة يقلل من مستوى الملاءة المالية، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفرًا وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية هذه العلاقة.

ولتحديد أثر مخاطر السيولة على الملاءة المالية، فإن قيمة F المحسوبة تساوي (25.055) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0847)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفرًا، وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الملاءة المالية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.358) وهي تشير إلى أن ما نسبته (35.8%) من التغيرات في الملاءة المالية تعود إلى مخاطر السيولة ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الملاءة المالية في شركة تكافل".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 5.025 - 0.59 * X_1 + \varepsilon$$

حيث:

Y الملاءة المالية، X_1 مخاطر السيولة، ε الخطأ العشوائي

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر المخصصات والاحتياطات على الملاءة المالية في شركة تكافل.

جدول (3-31) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر مخاطر المخصصات والاحتياطات على الملاءة المالية

معاملات الانحدار		قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط
مخاطر المخصصات والاحتياطات	الثابت				
- 0.167	3.508	0.219	%3.3	0.033	- 0.183

قيمة F المحسوبة = 1.551 درجات الحرية (1، 45)، قيمة F الجدولية = 4.0847

المصدر: اعداد الباحثة

أظهرت النتائج في الجدول رقم (3-31) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (-0.183)، وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.219) وهي أكبر من (0.05)، وتشير إلى عدم معنوية العلاقة بين

مخاطر المخصصات والاحتياطات والملاءة المالية، وكانت قيمة F المحسوبة تساوي (1.551) وهي قيمة منخفضة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0847)، والتي تؤكد على عدم معنوية العلاقة، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر المخصصات والاحتياطات على الملاءة المالية في شركة تكافل"، وقبول الفرضية البديلة "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر المخصصات والاحتياطات على الملاءة المالية في شركة تكافل".

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاستثمار على الملاءة المالية في شركة تكافل.

جدول (3-32) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر مخاطر الاستثمار على الملاءة المالية

معاملات الانحدار		قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط
مخاطر الاستثمار	الثابت				
- 0.603	5.111	0.000	%35.9	0.359	- 0.6

قيمة F المحسوبة = 25.254 درجات الحرية (1، 45)، قيمة F الجدولية = 4.0847

المصدر: اعداد الباحثة

أظهرت النتائج في الجدول رقم (3-32) وجود علاقة سلبية معنوية بين مخاطر الاستثمار والملاءة المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (- 0.6)، وتشير إلى سلبية العلاقة بين المتغيرين، أي أن ارتفاع مستوى مخاطر الاستثمار يقلل من مستوى الملاءة المالية، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفرًا وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية هذه العلاقة.

ولتحديد أثر مخاطر الاستثمار على الملاءة المالية، فإن قيمة F المحسوبة تساوي (25.254) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0847)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفرًا، وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاستثمار على الملاءة المالية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.359) وهي تشير إلى أن ما نسبته (35.9%) من التغيرات في الملاءة المالية تعود إلى مخاطر السيولة ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاستثمار على الملاءة المالية في شركة تكافل".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y=5.111 - 0.603*X_3 + \varepsilon$$

حيث:

Y الملاءة المالية، X_3 مخاطر الاستثمار، ε الخطأ العشوائي

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المختلطة على الملاءة المالية في شركة تكافل.

جدول (33-3) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر المخاطر المختلطة على الملاءة المالية

معاملات الانحدار		قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط
مخاطر الاستثمار	الثابت				
- 0.508	4.821	0.001	%23.1	0.231	- 0.48

قيمة F المحسوبة = 13.506 درجات الحرية (1، 45)، قيمة F الجدولية = 4.0847

المصدر: اعداد الباحثة

أظهرت النتائج في الجدول رقم (33-3) وجود علاقة سلبية معنوية بين المخاطر المختلطة والملاءة المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (- 0.48)، وتشير إلى سلبية العلاقة بين المتغيرين، أي أن ارتفاع مستوى المخاطر المختلطة يقلل من مستوى الملاءة المالية، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.001) وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية هذه العلاقة.

ولتحديد أثر المخاطر المختلطة على الملاءة المالية، فإن قيمة F المحسوبة تساوي (13.506) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0847)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.001)، وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر المختلطة على الملاءة المالية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.231) وهي تشير إلى أن ما نسبته (23.1%) من التغيرات في الملاءة المالية تعود إلى المخاطر المختلطة ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المختلطة على الملاءة المالية في شركة تكافل".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y=4.821 - 0.508*X_4 + \varepsilon$$

حيث:

Y الملاءة المالية، X₄ المخاطر المختلطة، ε الخطأ العشوائي

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التأمين التكافلي المتمثلة بـ (مخاطر السيولة، ومخاطر المخصصات والاحتياطيات، ومخاطر الاستثمار، والمخاطر المختلطة) على الملاءة المالية في شركة تكافل.

جدول (3-34) نتائج تباين الانحدار المتعدد لتحديد أثر مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية

معاملات الانحدار					قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط
مخاطر مختلطة	مخاطر الاستثمار	مخاطر المخصصات والاحتياطيات	مخاطر السيولة	الثابت				
- 0.263	0.481 -	0.046 -	0.22 -	6.579	0.000	%54.9	0.549	- 0.741

قيمة F المحسوبة = 12.775 درجات الحرية (4، 42)، قيمة F الجدولية = 2.606

المصدر: اعداد الباحثة

أظهرت النتائج في الجدول رقم (3-34) وجود علاقة سلبية معنوية بين مخاطر التأمين التكافلي والملاءة المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (- 0.741)، وتشير إلى سلبية العلاقة بين المتغيرين، أي أن ارتفاع مستوى مخاطر التأمين التكافلي يقلل من مستوى الملاءة المالية، وكانت وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفرًا وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية هذه العلاقة.

ولتحديد أثر مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية، فإن قيمة F المحسوبة تساوي (12.775) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (2.606)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفرًا، وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.549) وهي تشير إلى أن ما نسبته (54.9%) من التغيرات في الملاءة المالية تعود إلى مخاطر التأمين التكافلي ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسية "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية في شركة تكافل".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y=6.579 - 0.22* X_1 - 0.046* X_2 - 0.481* X_3 - 0.263* X_4 + \varepsilon$$

حيث:

Y الملاءة المالية ، X₁ مخاطر السيولة، X₂ مخاطر المخصصات والاحتياطيات، X₃ مخاطر الاستثمار، X₄ المخاطر المختلطة، ε الخطأ العشوائي

نقاط القوة والضعف الناتجة من التحليل الاحصائي:

- نقاط القوة:
 - من خلال تحليل المخاطر المختلطة اتضح ان الشركة تحقق اهدافها المالية بكفاءة وكان مستوى التحليل مرتفع.
 - من خلال تحليل الفقرة المتعلقة بالملاءة المالية تسعى الشركة في تطوير خطط لتحقيق الملاءة المالية.
 - من خلال تحليل فقرة المتعلقة بالمخصصات والاحتياطيات بأن الشركة تقلل نسبة كبيرة من مخاطرها لأنها تزيد من معدلات المخصصات المتنوعة.
- نقاط الضعف:
 - تبين الفقرة المتعلقة بمخاطر السيولة على ان مستوى مخاطر السيولة كان مرتفعاً.
 - كمان ان كان مستوى مخاطر المخصصات والاحتياطيات مرتفعاً.
 - تبين من خلال تحليل فقرة مخاطر الاستثمار ان مخاطر الاستثمار مرتفعة.
 - من خلال تحليل المخاطر المختلطة اتضح من خلال تحليل فقرتين ان الشركة لا تمتلك خطط واستراتيجيات لمواجهة مخاطرها المالية وكانت نسبة التحليل ان المخاطر متوسطة.

3.4.3 - النتائج

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها، فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. بينت الدراسة بقبول الفرضية الفرعية الاولى (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الملاءة المالية في شركة التكافل)، وجود علاقة سلبية معنوية بين مخاطر السيولة والملاءة المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (- 0.598)، نتج عنها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الملاءة المالية بنسبة بلغت (35.8%)، ويتم تدعيم هذه النتيجة بأنه معدل المخاطر كان مرتفع عندما تم تحليل كل من نسبة هامش الملاءة التي كانت نسبتها منخفضة و لم تصل للنسبة المطلوبة، ونسبة السيولة التي لوحظ من خلال تحليلها انها لا تقل عن النسبة المقبولة و انخفضت من 5.33% في سنة 2008 الي 0.97% في سنة 2015.

2. أظهرت الدراسة برفض الفرضية الفرعية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر المخصصات و الاحتياطات على الملاءة المالية لشركة تكافل) و قبول الفرضية البديلة و هي (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر المخصصات و الاحتياطات على الملاءة المالية لشركة تكافل)، وعدم وجود علاقة بين مخاطر المخصصات و الاحتياطات والملاءة المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (- 0.183) فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.219) وهي أكبر من (0.05)، ومن خلال التحليل المالي لنسبة كل من متانة المركز المالي، ونسبة الاحتياطات الفنية و الغير فنية و التي كانت مرتفعة، من جهة اخرى، اتضح من تحليل نسبة كفاية رأس المال و التي تبين انخفاضها خلال سنوات الدراسة من 18.98% سنة 2008 الي 0.56% سنة 2015 ومن هنا يدعم التحليل المالي قبول الفرضية البديلة.

3. أوضحت الدراسة بقبول الفرضية الفرعية الثالثة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاستثمار على الملاءة المالية لشركة تكافل) بوجود علاقة سلبية معنوية بين مخاطر الاستثمار والملاءة المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (- 0.6)، نتج عنها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاستثمار على الملاءة المالية بنسبة بلغت (35.9%)، كما لوحظ ان الشركة لا تحقق ارباح فعلية لعدم وجود استثمارات حقيقية كما هو موجود بالقوائم المالية للشركة وهذا ما اتضح من خلال تحليل نسبة النشاط .

4. بينت الدراسة بقبول الفرضية الفرعية الرابعة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المختلطة على الملاءة المالية لشركة تكافل) وجود علاقة سلبية معنوية بين المخاطر المختلطة والملاءة المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (- 0.48)، نتج عنها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية

للمخاطر المختلطة على الملاءة المالية بنسبة بلغت (23.1%)، يؤيد التحليل لنسبة النشاط قبول هذه الفرضية لأن هذه النسبة تدل على التنبؤ بفشل الشركة حيث وصلت نسبة النشاط إلى 1.46% و هذه النسبة اقل من النسبة المقبول 1.8%.

5. أظهرت الدراسة بقبول الفرضية الرئيسية والمتمثلة في (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية لشركة تكافل)، ثبت بوجود علاقة سلبية معنوية بين مخاطر التأمين التكافلي والملاءة المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (- 0.741)، نتج عنها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية بنسبة بلغت (54.9%)، واتضح من خلال التحليل المالي للنسب التي لها ارتباط بمتغيرات الدراسة انه تتأثر الملاءة المالية للشركة بالمخاطر التي يتعرض لها نشاط التأمين التكافلي.

6. بينت الدراسة ارتفاع مستوى مخاطر السيولة بالشركة قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.53) وفق مقياس ليكرت التدرج الخماسي، ويعزى هذا الارتفاع إلى تأثير انخفاض السيولة على ارتفاع مخاطر عدم القدرة على مواجهة التزاماتها وإلى عدم الموازنة بين مخاطر السيولة والربحية بالشركة.

7. أوضحت الدراسة ارتفاع مستوى مخاطر المخصصات والاحتياطات بالشركة قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.38) وفق مقياس ليكرت التدرج الخماسي، ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد المخاطر بسبب الاحتفاظ بالاحتياطات أكثر من المعدل المطلوب إضافة إلى ازدياد القيمة الدفترية الناتج من زيادة المخصصات المالية.

8. أظهرت الدراسة ارتفاع مستوى مخاطر الاستثمار بالشركة قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.6) وفق مقياس ليكرت التدرج الخماسي، ويعزى هذا الارتفاع إلى عدم وجود هيئة رقابية شرعية منتظمة الأمر الذي أدى إلى عدم وجود استثمارات بالشركة إضافة إلى عدم امتلاك الشركة لفوائض تأمينية تمكنها من توظيف أموالها في استثمارات لتحقيق الاستثمارية للشركة.

9. بينت الدراسة ارتفاع مستوى المخاطر المختلطة بالشركة قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.7) وفق مقياس ليكرت التدرج الخماسي، ويعزى هذا الارتفاع إلى احتفاظ الشركة بالسيولة على هيئة مخصصات استثمار لتحقيق الربحية وكذلك إلى مخاطر المخصصات المالية والتي لها تأثير سلبي على الملاءة المالية.

4.4.3 التوصيات

بعد تحليل البيانات، التي تم جمعها والحصول على النتائج، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. ضرورة الموازنة بين مخاطر السيولة والربحية بالشركة.
2. ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية لضمان وجود استثمارات بالشركة.
3. الحرص على امتلاك فوائض تأمينية تساعد الشركة على توظيف أموالها في استثمارات لتحقيق الاستمرارية للشركة.
4. اتخاذ قرارات بإجراءات تخص توظيف الأموال بشكل يخدم الشركة ويضمن عدم تعرضها للإفلاس.
5. ضرورة امتلاك الشركة لخطط متطورة لمواجهة مخاطرها المالية.
6. العمل على توفير كوادر كفوة متخصصة في إدارة المخاطر المالية.
7. ضرورة وضع استراتيجية حديثة لمواجهة المخاطر المالية.
8. السعي لوضع خطط مدروسة لتحقيق الملاءة المالية.
9. وأخيراً توصي الباحثة بالاستمرار في دراسة مجال التأمين التكافلي من حيث كيفية رفع الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، وتفعيل وتطوير التأمين التكافلي كبديل إسلامي عادل وغير ربوي وغير استغلالي للزبائن والمجتمع وللتنمية الاقتصادية وتوزيع الثروة.

ملخص الدراسة

بدأت الدراسة باستعراض الأدبيات المتعلقة بالتأمين التكافلي مفهومه ونشأته والفكرة العامة للتأمين، ومن ثم التعرف على المخاطر التي تواجه شركات التأمين التكافلي، وتم التعرف على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي والقواعد الأساسية التي تستند عليها بالإضافة التعرف على معادلة متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي.

تم دراسة مشكلة البحث والمتمثلة في ضعف الملاءة المالية للشركة يؤثر على قدرتها لمواجهة مخاطر نشاط التأمين التكافلي. حيث ان ارتفاع مخاطر التأمين التكافلي يتطلب ملاءة مالية عالية لشركة تكافل للتأمين التكافلي. وعليه فإن دراسة هذه المشكلة يتطلب البحث عن الاجابة على التساؤل الرئيسي الآتيين للمشكلة البحثية وهي كالآتي: -

- التساؤل الرئيسي وهو ما مدى تأثير مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية في الشركة قيد الدراسة؟

كما تناولت الدراسة كل من المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر التأمين التكافلي وتم دراسة كل من (مخاطر المخصصات والاحتياطيات، مخاطر السيولة، مخاطر الاستثمار والمخاطر المختلطة) وتم اختيار هذه المخاطر لتأثيرها وارتباطها بالملاءة المالية، والمتغير التابع المتمثل في الملاءة المالية (كفاية رأس المال).

وتناول الجانب النظري اربع مباحث، بداية بمدخل للتأمين التجاري(التقليدي)، كما تناول المبحث الثاني التأمين التكافلي(الاسلامي)، و المبحث الثالث المخاطر التي تواجه التأمين التكافلي، و تناول المبحث الرابع الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

كما تم تحليل البيانات المالية من القوائم المالية للشركة باستخدام أهم المؤشرات المالية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة وتم التوصل الى مجموعة من نقاط القوة والضعف و من أهمها:

- من نقاط القوة ان الشركة تعمل على رفع قيمة كل من الاصول الثابتة والاموال الخاصة، واتضح ان الشركة تتخذ إجراءات لرفع من الاقساط المحتفظ بها كما تحتفظ الشركة بمعدل عالي من الاحتياطيات غير الفنية.

- ومن نقاط الضعف ان هامش الملاءة المالية ضعيف جدا وان الشركة لم تحقق الحد الامثل من هامش الملاءة المالية، ارتفاع في اجمالي الديون وأخيرا يدل تحليل نسبة النشاط خلال فترة الدراسة بالتنبؤ بالفشل في حالة عدم قدرة الشركة اتخاذ التدابير اللازمة للاستمرارية نشاطها.

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل صحيفة الاستبيان الذي تم الاعتماد على المسح الشامل لموظفي الشركة محل الدراسة الذي بلغ عددهم 50 موظف وتم تحليل بيانات وأجوبة أفراد العينة واختبار فرضياتها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.V22 وتوصلت الدراسة الى نتائج وأهمها:

1. بينت الدراسة بقبول الفرضية الفرعية الاولى (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الملاءة المالية في شركة التكافل).

2. أظهرت الدراسة برفض الفرضية الفرعية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر المخصصات والاحتياطيات على الملاءة المالية لشركة تكافل) وقبول الفرضية البديلة و هي (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر المخصصات والاحتياطيات على الملاءة المالية لشركة تكافل).

3. أوضحت الدراسة بقبول الفرضية الفرعية الثالثة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاستثمار على الملاءة المالية لشركة تكافل).

4. بينت الدراسة بقبول الفرضية الفرعية الرابعة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المختلطة على الملاءة المالية لشركة تكافل).

5. أظهرت الدراسة بقبول الفرضية الرئيسية والمتمثلة في (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية لشركة تكافل).

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها والحصول على النتائج، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1- ضرورة الموازنة بين مخاطر السيولة والربحية بالشركة ووضع استراتيجية حديثة لمواجهة المخاطر المالية.

2- ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية لضمان وجود استثمارات بالشركة، العمل على توفير كوادر كافية متخصصة في إدارة المخاطر المالية.

3- الحرص على امتلاك فوائض تأمينية تساعد الشركة على توظيف أموالها في استثمارات لتحقيق الاستمرارية للشركة وضرورة امتلاك الشركة لخطط متطورة لمواجهة مخاطرها المالية والسعي لوضع خطط مدروسة لتحقيق الملاءة المالية.

4- اتخاذ قرارات بإجراءات تخص توظيف الأموال بشكل يخدم الشركة ويضمن عدم تعرضها للإفلاس.

5- واخيرا توصي الباحثة بالاستمرار في دراسة مجال التأمين التكافلي من حيث كيفية رفع الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، وتفعيل و تطوير التأمين التكافلي كبديل اسلامي عادل وغير ربوي وغير استغلالي للزبائن و المجتمع و للتنمية الاقتصادية و توزيع الثروة.

5- المراجع

1.5- الكتب

- القران الكريم.
- البشير علي التويرقي الادارة المالية بفاعلية مبادئ وتطبيقات معاصرة المكتبة العلمية العالمية طرابلس ليبيا 2008.
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الطبعة الأولى، الأردن: مؤسسة الوراق، 2000م.

- سامر مظهر قنطججي، التأمين الإسلامي التكافلي، أسسه ومحاسبه، شعاع للنشر والعلوم، دمشق، 2008.
- سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة 1981.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، بدون طبعة، الإسكندرية: دار الجامعات، 2003م،
- عامر & أسامة. (2015). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي (Doctoral dissertation).
- عبد الغفار حنفي، "أساسيات الاستثمار والتمويل"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- محمد عثمان حميد، أساليب التمويل واتخاذ القرارات، بدون طبعة، بيروت: دار النهضة العربية، 1986.
- محمد مطر فايز تميم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، عمان، 2005 .
- محمد عزالدين الشيباني، صناعة التأمين التكافلي بين التأصيل والتطبيق، لبنان، الطبعة الأولى شركة فواد البعينو، 2019م.
- محمد مطر، التحليل المالي، "الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الأولى، عمان، بدون سنة نشر.

- مخاطر التأمين التكافلي. (2011). مؤشرات الاستمرارية. طبائية.
- مدخل إلى أساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، كتاب صادر عن المعهد المالي، الرياض ، 2016 .
- معزوز، سامية. (2015). التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول. Revue Sciences Humaines, (44), 49-72.
- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، بدون طبعة، الإسكندرية: دار المعارف، 1999م.
- يوسف عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، الملكة العربية السعودية، الرياض.

2.5- الرسائل العلمية

- دراسة (الساعاتي 2010)، بعنوان (إدارة الغرر في التأمين التكافلي)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي،
- دراسة (العلوانة 2011)، بعنوان (إدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي)، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الثالث للتأمين التعاوني ، جامعة القصيم ، السعودية.
- دراسة (سمية عون 2009)، بعنوان تحليل المخاطر المصرفية للمصارف التجارية الليبية) دراسة تطبيقية علي مصرف الامة و الصحاري التجاريين خلال الفترة من 1994 ف الي 2006ف, رسالة ماجستير جامعة طرابلس.
- دراسة (صوالحي 2011)، بعنوان (الإطار الإيداعي لعمليات التكافل وأثره على الفائض التأميني)، ورقة علمية مقدمة في ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر.
- دراسة (عيلان 2017)، بعنوان (أثر الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، جامعة سطيف، الجزائر).
- دراسة (فلاق وحمدى 2014) ، بعنوان (الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني كآلية للالتزام بالسداد والقدرة على مواجهة المخاطر)، سوق التأمين التعاوني السعودي نموذجاً.

- دراسة (قندور 2015)، بعنوان (هامش الملاءة المالية في شركات وشركات إعادة التأمين السعودية)، جامعة الملك فيصل، السعودية.
- دراسة (منى عبدالسلام 2014) ، بعنوان (الملاءة المصرفية و مدى تأثيرها علي الودائع) دراسة تحليلية لمصرف الجمهورية, رسالة ماجستير جامعة طرابلس
- دراسة أبوبكر، عيد أحمد (تطوير التحليل المالي بالاساليب الكمية للتنبؤ بالازمات المالية في شركات التأمين على الحياة بالتطبيق على سوق التأمين المصري، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السباع المقام من قبل كلية الاقتصاد و العلوم الادارية في جامعة الزرقاء الخاصة في الاردن للفترة 10-11/11/2009.
- زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية (دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي 2000-2002)، رسالة دكتورا. جامعة منتوري قسنطينة، 2006م.
- شخار، نعيمة. (2014). واقع وآفاق صناعة التأمين التكافلي في الجزائر: تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر. *Revue d'Economie et de Developpement Humain*, 418(3880), 1-17.
- الشريف، محمد شريف بشير. (2013). تجربة التأمين التكافلي في سلطنة بروناي دار السلام: دراسة تطبيقية. *ISRA International Arabic Journal of Islamic Finance*, 196(1025), 1-39.
- عبد الحفيظ، سلافة عثمان محمد & عبد العزيز محمود عبد المجيد. (2007). (أهمية قياس الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية (Doctoral dissertation), جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا.
- الغصين، راغب، زاهر & لانا نبيل. (2014). أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة). سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 2079-3073, 36(3).
- فروخي، خديجة. (2015). محددات الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي: دراسة حالة شركة الأولى للتأمين. *Revue d'Economie et de Developpement Humain*, 418(3885), 1-12.

- فطيم، أمل إبراهيم محمود. (2011). معدل كفاءة رأس المال وقياس الأداء المالي للبنوك: دراسة حالة بنك مصر و البنك التجارى الدولى ٢٠٠٣-٢٠٠٨.
 - قوارح، فاطمة. (2014). تقييم الأداء الممي لشركة التأمين الوطنية، جامعة قاصدي مرجاح، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير منشورة ، الجزائر.
 - محيي الدين، شبيبة، رجال & السعدي. (2013). ملاءة شركات التأمين في حالة تحقيق كارثة طبيعية (Doctoral dissertation) , جامعة أم البواقي.
 - مرتضى عبد الحافظ مال الله & حسن كريم حمزة. (2018). قياس أثر مخاطر (السيولة، الائتمان، ملاءة رأس المال) في درجة الأمان المصرفي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية للمدة من (2005-2015). الاقتصادي الخليجي, 34 (37) , 1-52.
 - **3.5-المجلات والندوات العلمية**
 - أبوبكر عيد احمد. (11-10-11, 2009). تطوير التحليل المالي بالاساليب الكمية للتنبؤ بالالزمات المالية في شركات التأمين على الحياة بالتطبيق على السوق المصري. المؤتمر العلمي السابع المقام من قبل كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة الزرقاء الخاصة.
 - أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 29، 25 ديسمبر 2010.
 - البلداوي، علاء عبد الكريم & نادر، هدى ابراهيم. (2013). قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية-دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية. مجلة كلية المامون، (22), 53-77.
 - حسن محمد، السيد حامد، صيغ إدارة واستثمار التأمين التعاوني، تحليل وتقييم، ملتقى التأمين التعاوني، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2009.
 - سليمان العازمي، التأمين التعاوني، معوقاته واستشراف مستقبله، ورقة علمية حول أفاق التأمين التعاوني، الرياض، 2012.
-

- شاهر فلاح العرود، إثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردن، المؤتمر الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل)، جامعة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة قسم المحاسبة، المملكة العربية السعودية، دون سنة النشر.
- طبائية، سليمة، (تقييم الاداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين) بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية الفترة 2011/3-9-8.
- عبد الستار، رجاء رشيد. (2013). لإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها في قياس أداء مصرف الرافدين باستخدام نسبة الملاءة. مجلة الجامعة العراقية، 3(30) ، 503-526.
- عبد الله محمد عبدالله. (2018). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 19(1)، 122-137.
- علي محي الدين، مفهوم التأمين التعاوني، ماهيته وضوابطه ومعوقاته، دراسة فقهية اقتصادية، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر التأمين التعاوني، من الفترة 11- 13 أبريل، الجامعة الأردنية، عمان، 2010..
- عيلان، وفاء. (2018). أثر وقف الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي-دراسة تطبيقية لشركة Pak-qatar Takaful : للفترة (2011-2015). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر
- المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة. (يناير، 2014). أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الاداء المالي لها. المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، صفحة ص632.
- مداني بن بلغيث وعبد الله إبراهيمي، تسيير الخطر في المؤسسة-تحدي جديد. مجلة الباحث العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.
- مؤشرات الاداء لشركات التأمين التعاوني. (أذار، 2015). هامش الملاءة المالية في شركات إعادة التأمين. مجلة العلوم الاقتصادية العدد38، صفحة 631.
- ميقاتي، سامي وخذ، حواء. (1992). الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية، مجلة التأمين العربي، العدد 33 ، سوريا.
- وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

4.5-المواقع

- الفضلي، منصور صباح (نظرية مستقبلية على الملاءة المالية لشركات التأمين الكويتية)
الموقع: www.annaharkw.com/annahar/articleprint.aspz?!d=31265
- حمود ابراهيم احمد عبدالنبي (الاسس العلمية و العملية لتقييم الاداء في شركات التأمين)
الموقع: www.faculty.ksu.edu.salibr/doclib3
- الفضلي/منصور صباح. (بلا تاريخ). نظرية مستقبلية على الملاءة المالية لشركة التأمين
[.http//www.annaharkw.com/annahar/articleprint.aspx?id=31265](http://www.annaharkw.com/annahar/articleprint.aspx?id=31265)
- حمود ابراهيم احمد عبد النبي. (2011). الاسس العلمية لتقييم الاداء في شركات التأمين.
تم الاسترداد من [www, faculty.ksu.edu. salibr/doclib3](http://www.faculty.ksu.edu.salibr/doclib3)

5.5-المراجع الانجليزية

- Al Sahlawy, K., & Kandoz, A. K. (2015). The solvency margin in takaful insurance and takaful reinsurance companies. *Economic Sciences, 10*(38), 31-47.
- Gaist, Paul A (2009). *Igniting the Power of Community: The Role of CBOs and NGOs in Global Public Health*. Springer.
- Thompson, D. C. (2006). A Critique of Deepening Insolvency, a New Bankruptcy Tort Theory. *Stan. JL Bus. & Fin., 12*, 536.
- Zietlow, John T; Seidner, Alan G (2007). Cash & investment .management for nonprofit organizations. John Wiley and Sons

6-الملحقات

1.6- قائمة المحكمين.

2.6- صحيفة الاستبيان.

3.6- التحليل الاحصائي.

4.6- القوائم المالية لشركة تكافل للفترة 2008-2015.

1.6- قائمة المحكمين

تم تحكم صحيفة الاستبيان من قبل كل من:

استاذ مساعد

استاذ مساعد

استاذ مشارك

1- الدكتور بشير خليفة الفزاني

2- الدكتور فتحي جماعة الزغداني

3- الدكتور عطية ميلاد الجبيري

2.6- صحيفة الاستبيان.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة طرابلس

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مكتب الدراسات العليا والتدريب

استبيان

الاخ الكريم، الأخت الكريمةالسلام عليكم

تهدف صحيفة الاستبيان المرفقة للحصول على المعلومات الضرورية للوصول الي النتائج الحقيقية للبحث العلمي لرسالة ماجستير بعنوان (أثر مخاطر التأمين التكافلي على الملاءة المالية لشركة التأمين) دراسة حالة لشركة تكافل. وذلك التعرف على مدى تأثير مخاطر التأمين التكافلي وكيفية إدارتها حيث سيسهم ذلك في رفع مستويات قدرة التأمين التكافلي على منافسة التأمين التقليدي، وبالتالي زيادة الطلب على خدماته والإقبال عليه.

عليه نأمل منكم التكرم بالإجابة على اسئلة الاستبيان بصراحة وموضوعية، لكي تسهموا في إثراء هذه الدراسة بخبراتكم العملية وآرائكم النيرة التي تؤدي الي انجاح هذه الدراسة، علما بأن هذا الاستبيان سوف يستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة: ندى احمد العباني

إشراف/أ. د البشير علي التويرقي

أولاً: معلومات شخصية ووظيفية

المؤهل العلمي:

بكالوريوس ماجستير دكتورا أخرى:

التخصص:

تأمين تمويل والمصارف حاسبة إدارة اعمال تخطيط مالي اخرى:

.....

الخبرة:

اقل من 5سنوات من 5 الي 10سنوات

من 10الي 15سنة أكثر من 15سنة

ثانيا: مخاطر السيولة

رقم	البيان	موافق جدا	موافق	لا أعرف	غير موافق	غير موافق جدا
1	تؤثر السيولة المجمدة في الشركة على زيادة معدل المخاطر بالشركة.					
2	انخفاض مخاطر التسعير لخدمات التأمين له تأثير على سيولة الشركة.					
3	انخفاض السيولة في شركات التأمين يعود بشكل رئيسي الي عملية تسعير المنتجات التأمينية للشركة.					
4	الزيادة في رأس مال الشركة تؤدي الي الزيادة في اجمالي الاصول الخطرة بالشركة.					
5	لا يمكن الموازنة بين مخاطر السيولة والربحية بالشركة					

ثالثاً: مخاطر المخصصات والاحتياطيات

رقم	البيان	موافق جداً	موافق	لا اعرف	غير موافق	غير موافق جداً
1	تزداد المخاطر بزيادة الاحتفاظ بالاحتياطيات أكثر من المعدل المطلوب.					
2	تقل الشركة نسبة كبيرة من مخاطرها لأنها تزيد من معدلات المخصصات المتنوعة.					
3	المبالغ العالية المخصصة للاحتياطيات المتنوعة مؤشر لكفاءة الشركة.					
4	تزداد القيمة الدفترية للشركة بزيادة المخصصات المالية					
5	تزداد القيمة الدفترية للشركة بزيادة الاحتياطيات					

رابعاً: مخاطر الاستثمار

1	عدم وجود استثمار في شركة التأمين التكافلي يؤدي الي زيادة معدل التنبؤ بالفشل بالمستقبل.					
2	في حالة زيادة قيمة الاشتراكات بالشركة يمكن متخذي القرارات وضع خطة استثمارية لتدعيم نشاط الشركة.					
3	عدم وجود هيئة رقابة شرعية منتظمة سبب جوهرى من اسباب عدم وجود استثمارات بالشركة.					
4	لا تمتلك الشركة فوائض تأمينية تساعد على توظيف اموالها في استثمارات لتحقيق الاستمرارية للشركة.					
5	استمرار في عدم اتخاذ الشركة قرارات بإجراءات تخص توظيف الاموال بشكل يخدم اهدافها يؤدي بالشركة الي خطر الافلاس					

خامساً: مخاطر مختلطة

رقم	البيان	موافق جدا	موافق	لا اعرف	غير موافق	غير موافق جدا
1	يتم دعم رأس مال الشركة بنسبة من المخصصات المحتقظة لرفع القيمة الدفترية للشركة.					
2	يتم دعم رأس المال بنسبة من الاحتياطات المخصصة لتقوية الملاءة المالية للشركة.					
3	تقوم الشركة بالخطط المالية للاحتفاظ بالسيولة على هيئة مخصصات استثمار لتحقيق الربحية.					
4	لا يمكن تحقيق التوازن بين مخاطر السيولة و مخاطر المخصصات المالية					
5	مخاطر السيولة من اهم المخاطر المؤثرة على ملاءة الشركة					
6	تعد مخاطر المخصصات المالية لها تأثير غير ايجابي على الملاءة المالية للشركة					
7	الشركة تحقق اهدافها المالية بكفاءة					
8	الشركة تمتلك خطط متطورة لمواجهة مخاطرها المالية.					
9	الشركة لديها كوادر كافية متخصصة في إدارة المخاطر المالية					
10	الشركة لديها استراتيجية حديثة لمواجهة المخاطر المالية.					

سادساً: الملاءة المالية (قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها)

رقم	البيان	موافق جدا	موافق	لا اعرف	غير موافق	غير موافق جدا
1	الارتفاع في معدل الاحتياطيات يؤدي الي الكفاءة المالية العالية للشركة.					
2	الزيادة في رأس مال الشركة تنعكس بالزيادة في اجمالي الاصول الخطرة.					
3	تتمتع الشركة بملاءة مالية عالية					
4	انت راضي عن الملاءة المالية للشركة					
5	تسعى الشركة في تطوير خطة لتحقيق الملاءة المالية					
6	الشركة تحقق اهدافها المالية بفاعلية					
7	ترغب بالمشاركة في تطوير خطة الشركة لتحقيق الملاءة المالية					
8	تتأثر مخاطر تسعير منتجات التأمين بالمركز المالي للشركة.					

3.6- التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS.V22

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بكالوريوس	23	48.9	48.9	48.9
ماجستير	5	10.6	10.6	59.6
أخرى	19	40.4	40.4	100.0
Total	47	100.0	100.0	

التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
تمويل ومصارف	5	10.6	10.6	10.6
إدارة أعمال	20	42.6	42.6	53.2
تخطيط مالي	16	34.0	34.0	87.2
أخرى	6	12.8	12.8	100.0
Total	47	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	4	8.5	8.5	8.5
5 إلى أقل من 10 سنوات	20	42.6	42.6	51.1
10 إلى أقل من 15 سنة	9	19.1	19.1	70.2
15 سنة فأكثر	14	29.8	29.8	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تؤثر السيولة المجمدة في الشركة على زيادة معدل المخاطر بالشركة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	4	8.5	8.5	8.5
موافق إلى حد ما	8	17.0	17.0	25.5
موافق	13	27.7	27.7	53.2
موافق جداً	22	46.8	46.8	100.0
Total	47	100.0	100.0	

انخفاض مخاطر التسعير لخدمات التأمين له تأثير على سيولة الشركة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	2	4.3	4.3	4.3
غير موافق	6	12.8	12.8	17.0
موافق إلى حد ما	4	8.5	8.5	25.5
موافق	28	59.6	59.6	85.1
موافق جداً	7	14.9	14.9	100.0
Total	47	100.0	100.0	

انخفاض السيولة في شركات التأمين يعود بشكل رئيسي إلى عملية تسعير المنتجات التأمينية للشركة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	1	2.1	2.1	2.1
غير موافق	23	48.9	48.9	51.1
موافق إلى حد ما	7	14.9	14.9	66.0
موافق	16	34.0	34.0	100.0
Total	47	100.0	100.0	

الزيادة في رأس مال الشركة تآثر إلى الزيادة في إجمالي الأصول الخطرة بالشركة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	10	21.3	21.3	21.3
موافق إلى حد ما	11	23.4	23.4	44.7
موافق	12	25.5	25.5	70.2
موافق جداً	14	29.8	29.8	100.0
Total	47	100.0	100.0	

لا يمكن الموازنة بين مخاطر السيولة والربحية بالشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	8	17.0	17.0	17.0
موافق إلى حد ما	12	25.5	25.5	42.6

موافق	27	57.4	57.4	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تزداد المخاطر بزيادة الاحتفاظ بالاحتياطيات أكثر من المعدل المطلوب.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	8	17.0	17.0	17.0
موافق إلى حد ما	4	8.5	8.5	25.5
Valid موافق	3	6.4	6.4	31.9
موافق جداً	32	68.1	68.1	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تقلل الشركة نسبة كبيرة من مخاطرها لأنها تزيد من معدلات المخصصات المتنوعة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	2	4.3	4.3	4.3
غير موافق	4	8.5	8.5	12.8
Valid موافق إلى حد ما	15	31.9	31.9	44.7
موافق	7	14.9	14.9	59.6
موافق جداً	19	40.4	40.4	100.0
Total	47	100.0	100.0	

المبالغ العالية المخصصة للاحتياطيات المتنوعة مؤشر لكفاءة الشركة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	11	23.4	23.4	23.4
غير موافق	15	31.9	31.9	55.3
Valid موافق إلى حد ما	15	31.9	31.9	87.2
موافق	6	12.8	12.8	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تزداد القيمة الدفترية للشركة بزيادة المخصصات المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	--------------------

غير موافق جداً	2	4.3	4.3	4.3
غير موافق	9	19.1	19.1	23.4
موافق إلى حد ما	7	14.9	14.9	38.3
موافق	28	59.6	59.6	97.9
موافق جداً	1	2.1	2.1	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تزداد القيمة الدفترية للشركة بزيادة الاحتياطات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	4	8.5	8.5	8.5
غير موافق	5	10.6	10.6	19.1
موافق إلى حد ما	19	40.4	40.4	59.6
موافق	17	36.2	36.2	95.7
موافق جداً	2	4.3	4.3	100.0
Total	47	100.0	100.0	

عدم وجود استثمار في الشركة التامين التكافلي يؤدي إلى زيادة معدل التنبؤ بالفشل بالمستقبل.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	8	17.0	17.0	17.0
موافق إلى حد ما	2	4.3	4.3	21.3
موافق	14	29.8	29.8	51.1
موافق جداً	23	48.9	48.9	100.0
Total	47	100.0	100.0	

في حالة زيادة قيمة الاشتراكات بالشركة يمكن متخذي القرارات وضع خطة استثمارية لتدعيم نشاط الشركة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	10	21.3	21.3	21.3
موافق إلى حد ما	30	63.8	63.8	85.1
موافق	7	14.9	14.9	100.0
Total	47	100.0	100.0	

عدم وجود هيئة رقابية شرعية منتظمة سبب من أسباب عدم وجود استثمارات بالشركة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	9	19.1	19.1	19.1
موافق إلى حد ما	7	14.9	14.9	34.0
Valid موافق	28	59.6	59.6	93.6
موافق جداً	3	6.4	6.4	100.0
Total	47	100.0	100.0	

لا تمتلك الشركة فوائض تأمينية تساعد على توظيف أموالها في استثمارات لتحقيق الاستمرارية للشركة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	1	2.1	2.1	2.1
غير موافق	10	21.3	21.3	23.4
Valid موافق إلى حد ما	12	25.5	25.5	48.9
موافق	8	17.0	17.0	66.0
موافق جداً	16	34.0	34.0	100.0
Total	47	100.0	100.0	

استمرار في عدم اتخاذ الشركة قرارات بإجراءات تخص توظيف الأموال بشكل يخدم أهدافها يؤدي الشركة إلى خطر الإفلاس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	6.4	6.4	6.4
موافق إلى حد ما	17	36.2	36.2	42.6
Valid موافق	12	25.5	25.5	68.1
موافق جداً	15	31.9	31.9	100.0
Total	47	100.0	100.0	

يتم دعم رأس مال الشركة بنسبة من المخصصات المحتفظة لرفع القيمة الدفترية للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق إلى حد ما	13	27.7	27.7	27.7
Valid موافق	24	51.1	51.1	78.7
موافق جداً	10	21.3	21.3	100.0

Total	47	100.0	100.0	
-------	----	-------	-------	--

يتم دعم رأس المال بنسبة من الاحتياطات المخصصة لتقوية الملاءة المالية للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	6.4	6.4	6.4
موافق إلى حد ما	2	4.3	4.3	10.6
Valid موافق	14	29.8	29.8	40.4
موافق جداً	28	59.6	59.6	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تقوم الشركة بالخطط المالية للاحتفاظ بالسيولة على هيئة مخصصات استثمار لتحقيق الربحية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	7	14.9	14.9	14.9
موافق إلى حد ما	9	19.1	19.1	34.0
Valid موافق	21	44.7	44.7	78.7
موافق جداً	10	21.3	21.3	100.0
Total	47	100.0	100.0	

لا يمكن تحقيق التوازن بين مخاطر السيولة و مخاطر المخصصات المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	3	6.4	6.4	6.4
موافق إلى حد ما	31	66.0	66.0	72.3
Valid موافق	12	25.5	25.5	97.9
موافق جداً	1	2.1	2.1	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تعد مخاطر السيولة من أهم المخاطر المؤثرة على ملاءة الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	3	6.4	6.4	6.4
موافق إلى حد ما	10	21.3	21.3	27.7

موافق	1	2.1	2.1	29.8
موافق جداً	33	70.2	70.2	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تعد مخاطر المخصصات المالية لها تأثير غير ايجابي على الملاءة المالية للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	7	14.9	14.9	14.9
موافق إلى حد ما	2	4.3	4.3	19.1
Valid موافق	9	19.1	19.1	38.3
موافق جداً	29	61.7	61.7	100.0
Total	47	100.0	100.0	

الشركة تحقق أهدافها المالية بكفاءة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	3	6.4	6.4	6.4
غير موافق	7	14.9	14.9	21.3
Valid موافق إلى حد ما	11	23.4	23.4	44.7
موافق	23	48.9	48.9	93.6
موافق جداً	3	6.4	6.4	100.0
Total	47	100.0	100.0	

الشركة تمتلك خطط متطورة لمواجهة مخاطرها المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	5	10.6	10.6	10.6
غير موافق	6	12.8	12.8	23.4
Valid موافق إلى حد ما	18	38.3	38.3	61.7
موافق	12	25.5	25.5	87.2
موافق جداً	6	12.8	12.8	100.0
Total	47	100.0	100.0	

الشركة لديها كوادر كافية متخصصة في إدارة المخاطر المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	5	10.6	10.6	10.6
غير موافق	9	19.1	19.1	29.8
موافق إلى حد ما	7	14.9	14.9	44.7
موافق	20	42.6	42.6	87.2
موافق جداً	6	12.8	12.8	100.0
Total	47	100.0	100.0	

الشركة لديها إستراتيجية حديثة لمواجهة المخاطر المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	11	23.4	23.4	23.4
موافق إلى حد ما	15	31.9	31.9	55.3
موافق	5	10.6	10.6	66.0
موافق جداً	16	34.0	34.0	100.0
Total	47	100.0	100.0	

الارتفاع في معدل الاحتياطيات إلى الكفاءة المالية العالية للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	11	23.4	23.4	23.4
غير موافق	10	21.3	21.3	44.7
موافق إلى حد ما	22	46.8	46.8	91.5
موافق	4	8.5	8.5	100.0
Total	47	100.0	100.0	

الزيادة في رأس مال الشركة تنعكس بالزيادة في إجمالي الأصول الخطرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	16	34.0	34.0	34.0
موافق إلى حد ما	8	17.0	17.0	51.1
موافق	22	46.8	46.8	97.9
موافق جداً	1	2.1	2.1	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تتمتع الشركة بملاءة مالية عالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	17	36.2	36.2	36.2
غير موافق	12	25.5	25.5	61.7
Valid موافق إلى حد ما	17	36.2	36.2	97.9
موافق	1	2.1	2.1	100.0
Total	47	100.0	100.0	

أنت راضى عن الملاءة المالية للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	7	14.9	14.9	14.9
غير موافق	11	23.4	23.4	38.3
Valid موافق إلى حد ما	28	59.6	59.6	97.9
موافق جداً	1	2.1	2.1	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تسعى الشركة في تطوير خطط لتحقيق الملاءة المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق جداً	3	6.4	6.4	6.4
غير موافق	2	4.3	4.3	10.6
Valid موافق إلى حد ما	20	42.6	42.6	53.2
موافق	8	17.0	17.0	70.2
موافق جداً	14	29.8	29.8	100.0
Total	47	100.0	100.0	

الشركة تحقق أهدافها المالية بفاعلية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق جداً	22	46.8	46.8	46.8
غير موافق	19	40.4	40.4	87.2

موافق إلى حد ما	5	10.6	10.6	97.9
موافق جداً	1	2.1	2.1	100.0
Total	47	100.0	100.0	

ترغب بالمشاركة في تطوير خطط الشركة لتحقيق الملاءة المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	4.3	4.3	4.3
موافق إلى حد ما	1	2.1	2.1	6.4
Valid موافق	20	42.6	42.6	48.9
موافق جداً	24	51.1	51.1	100.0
Total	47	100.0	100.0	

تتأثر مخاطر تسعير منتجات التأمين بالمركز المالي للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	6.4	6.4	6.4
موافق إلى حد ما	22	46.8	46.8	53.2
Valid موافق	8	17.0	17.0	70.2
موافق جداً	14	29.8	29.8	100.0
Total	47	100.0	100.0	

The State of Libya
Ministry of Education and Scientific Research
University of Tripoli
Faculty of Economics and Political Sciences
Office of Graduate Studies and Training
Finance and Banking Department

Impact of takaful insurance risks on the solvency of insurance companies

**(Applied study on Takaful Insurance Company during the period
(2008-2015))**

**Thesis to complete the requirements for a "master's" degree in finance
and banking**

Prepared by Nada Ahmed Ibrahim El-Abani

D:0131150181

Supervised by Prof: A.D. Al-Bashir Ali Attwergy

Spring 2021

Abstract

This research deals with the research problem, which is the weakness of the financial solvency of a Takaful insurance company, which affects its ability to face the risks of the Takaful insurance activity. As the high risk of takaful insurance requires high financial solvency for a Takaful insurance company, and therefore, studying this problem requires :searching for an answer to the main question of the research problem

- What is the impact of the risks of takaful insurance on the solvency of the company under study?

The study also dealt with each of the independent variable represented in the risk of takaful insurance, and each of (provisions and reserves risks, liquidity risks, investment risks and mixed risks) were studied. These risks were chosen for their impact and their association with financial solvency, and the dependent variable represented in financial solvency .(capital adequacy)

The financial data were analyzed from the financial statements of the company using the most important financial indicators related to the study variables, and the descriptive analytical approach was used to analyze the questionnaire sheet, which was based on a comprehensive survey of the officials of the company in question, whose number reached :50 individuals. To several results, the most important of which are

1-The study showed acceptance of the first sub-hypothesis (there is a statistically significant effect of liquidity risk on the financial solvency of .the Takaful company).

2- The study showed the rejection of the second sub-hypothesis (there is a statistically significant effect of the risk of provisions and reserves on the financial solvency of a takaful company) and the acceptance of the alternative hypothesis which is (there is no statistically significant effect of the risk of provisions and reserves on the financial solvency of atakaful company).

3- The study clarified by accepting the third sub-hypothesis (there is a statistically significant effect of investment risks on the financial solvency of a Takaful company)

4- The study showed acceptance of the fourth sub-hypothesis (there is a statistically significant effect of mixed risks on the financial solvency of a takaful company)

5- The study showed acceptance of the main hypothesis of (there is a statistically significant effect of the risks of takaful insurance on the financial solvency of a Takaful company)

6- It was clear from the analysis that the capital adequacy ratio changes suddenly from one year to another, and this raises the financial risk rate, and that the company does not maintain sufficient liquidity, and this may expose the company to the risks of its inability to meet its obligations, in case the company is unable to take the necessary measures for the continuity of its activity

The study also reached several recommendations, the most important of which are;

1- The necessity of balancing the company's liquidity risk and .profitability and developing a modern strategy to face financial risks

2-The necessity of a Sharia supervisory body to ensure the existence of investments in the company, and work to provide sufficient cadres .specialized in managing financial risks

3- Ensure that the company has insurance surpluses that help the company to invest its money in investments to achieve the continuity of the company and the necessity for the company to have advanced plans to face its financial risks and strive to develop well thought out plans to .achieve financial solvency

4-Taking decisions regarding procedures for investing funds in a manner that serves the company and ensures that it is not exposed to bankruptcy risks

5-Finally, the researcher recommends continuing to study this field in terms of how to raise the financial solvency of Takaful insurance companies and activate and develop takaful insurance as a fair and non-exploitative Islamic alternative for the benefit of customers, society and economic development.